



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

## تأثير استراتيجية الرسملة في التحول

الرقمي

دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي

للمدة ( 2011 - 2022 )

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم المالية والمصرفية

قدمها الطالب :

**مصطفى هاشم حسن**

بإشراف

**أ.م.د نغم دايع عبدعلي**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ


﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة يوسف الآية : ٧٦

## إقرار المشرف

اشهد أن إعداد الرسالة الموسومة بـ (تأثير إستراتيجية الرسمنة في التحول الرقمي/دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة من 2011 الى 2022) والتي تقدم بها الطالب (مصطفى هاشم حسن) قد جرت تحت إشرافي في كلية الأدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

  
المشرف: أ.م. د. نغم داikh عبد علي

2023 / 12 / 31

## توصية رئيس القسم

بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

  
أ.م.د. أمير علي خليل

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

2023 / /

## إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة ب ( تأثير إستراتيجية الرسملة في التحول الرقمي/ دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للفترة 2011-2022 ) للطالب مصطفى هاشم حسن/ قسم العلوم المالية والمصرفية قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت خالية من الأخطاء اللغوية والأسلوبية ولأجله وقعت .



الخبير اللغوي

م.د. محمد سلام مظهر العامري

## اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة، الموقعون أدناه أطلعنا على الرسالة الموسومة  
بـ (تأثير إستراتيجية الرسملة في التحول الرقمي/دراسة تحليلية في البنك المركزي  
العراقي للمدة من 2011 الى 2022) وقد ناقشنا الطالب (مصطفى هاشم حسن)  
بمحتوياتها وفيما له علاقة بها، وجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم  
المالية والمصرفية بتقدير ( جيد جداً عالي ).



عضو

أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين

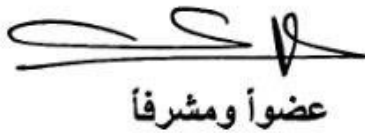
الكلية التقنية الإدارية – الجامعة التقنية الوسطى



رئيساً ١٢٠٢١

أ. د. زينب مكي محمود

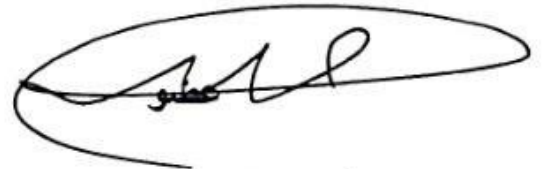
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء



عضواً ومشرفاً

أ.م.د. نغم دايبخ عبد علي

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء



عضو

أ.م.د. حامد محسن جداح

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

## اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المقوم العلمي والخبير اللغوي لرسالة الماجستير / قسم العلوم المالية  
والمصرفية للطالب (مصطفى هاشم حسن) الموسومة بـ (تأثير إستراتيجية الرسملة في  
التحول الرقمي/دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة من 2011 الى 2022) نرشح  
هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

أ.م.د. هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الاهداء

إلى ملهم البشرية .... ومعلمها محمد ( صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ )

إلى كل من وقف بجانبي :

أبي العزيز .... أمي الرائعة ( يدي اليمنى في الحياة ومن أوصلاني إلى هذا النجاح )

ومرجعي الأول والأخير

إخوتي ( أحمد و هبة )

زوجتي... درب الحياة

إلى أطفالي ( علي وسارة ) ..... أمل المستقبل

( أصدقائي وزملائي )

أهدي هذا البحث لكم

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله وآله اجمعين.  
أود أن أشكر مشرفتي أ.م.د / نغم داخ عبدعلي الحسنوي لما قدمته من دعم وإسناد طوال مدة كتابتي للرسالة .

كما أود أن أشكر عمادة كلية الإدارة والإقتصاد المتمثلة بالسيد العميد السابق ( أ.د. محمد الجبوري ) والسيد العميد الحالي ( أ.م.د. هاشم جبار الحسيني ) والمعاون العلمي ( أ.د. علي احمد فارس ) و قسم العلوم المالية والمصرفية المتمثل بالسيد رئيس القسم السابق ( أ.د. كمال كاظم جواد ) و رئيس القسم الحالي ( أ.م.د. أمير علي خليل ) على تقديم الدعم العلمي والتسهيلات, كما أعرب عن خالص شكري إلى الدكتورة / شيماء شاكر لجهودها وتقديم المشورة العلمية ، كما اتقدم بالشكر إلى مكتبة الدراسات العليا وكذلك شعبة الدراسات العليا وأساتذتي في السنة الأولى لدراسة الماجستير ولجنة المناقشة والمقومين العلميين والمقوم اللغوي وكل الجهات التي أعطتني معلومة مفيدة وبالخصوص موظفي البنك المركزي العراقي .

وأخيراً أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى صديقي كريم سامي كريم والى كل زملائي في دراسة الماجستير ولكل من مد لي يد العون ... ومن ذكره قلبي ولم يذكره قلبي ، ومن الله التوفيق.

الباحث



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	المستخلص
د	قائمة المحتويات
هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الأشكال
2-1	المقدمة
17 – 3	الفصل الاول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
11-4	المبحث الاول : منهجية الدراسة
5-4	أولاً: مشكلة الدراسة
5	ثانياً: أهداف الدراسة
6	ثالثاً: أهمية الدراسة
7	رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة
11-8	خامساً: فرضية الدراسة
11	سادساً: الحدود المكانية للدراسة
11	سابعاً: الحدود الزمانية للدراسة
11	ثامناً: وصف مجتمع الدراسة
11	تاسعاً: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة
17-12	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة
15-12	أولاً: الدراسات السابقة الخاصة بإستراتيجية الرسملة المصرفية
16-15	ثانياً: الدراسات السابقة الخاصة بالتحول الرقمي
17	ثالثاً: اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
55 -18	الفصل الثاني : الجانب النظري للدراسة
32-18	المبحث الاول : إستراتيجية الرسملة المصرفية
21-19	أولاً: مفهوم الإستراتيجية
23-21	مفهوم إستراتيجية الرسملة المصرفية
23	ثانياً: أهمية إستراتيجية الرسملة المصرفية

25-24	ثالثاً: أهداف إستراتيجية الرسملة المصرفية
27-25	رابعاً: أساليب إستراتيجيات الرسملة المصرفية
29-27	خامساً: إيجابيات وسلبيات إستراتيجية الرسملة المصرفية
32-29	سادساً: مؤشرات إستراتيجية الرسملة المصرفية
55-33	المبحث الثاني : التحول الرقمي
35-33	اولاً: المراحل التاريخية للتطور التكنولوجي والتحول الرقمي
38-35	ثانياً: مفهوم التحول الرقمي
40-38	ثالثاً: أهمية التحول الرقمي
41-40	رابعاً: أهداف التحول الرقمي
41	خامساً: إستراتيجيات التحول الرقمي
42-41	سادساً: مبررات التحول الرقمي
43-42	سابعاً: مزايا التحول الرقمي
44-43	ثامناً: المخاطر المترتبة على العمل المصرفي الالكتروني
55-44	تاسعاً: مؤشرات التحول الرقمي
106 -55	الفصل الثالث : الجانب العملي للدراسة
70 -56	المبحث الأول : تحليل أبعاد إستراتيجية الرسملة المصرفية
81-71	المبحث الثاني : تحليل أبعاد التحول الرقمي
106-82	المبحث الثالث : التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث
88-82	اختبار وتحليل علاقات الارتباط بين متغيري الدراسة
99 -89	اختبار وتحليل علاقات التأثير بين متغيري الدراسة
106 -99	اختبار وتحليل التأثير المتعدد لمتغيري الدراسة
109-107	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
109-108	المبحث الأول : الاستنتاجات
110	المبحث الثاني : التوصيات
125-111	المصادر
	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
20	مفهوم الإستراتيجية	1
22-21	مفهوم إستراتيجية الرسمة المصرفية	2
38-36	مفهوم التحول الرقمي	3
59	الأرباح المحتجزة للبنك المركزي العراقي	4
62	مؤشرات الربحية للبنك المركزي العراقي	5
65-64	إصدار الأسهم الجديدة للبنك المركزي العراقي	6
67	الإحتياطيات للبنك المركزي العراقي	7
70-69	نسبة الرسمة للبنك المركزي العراقي	8
74-73	نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدينار	9
75	نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدولار	10
78	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار	11
81-80	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار	12
83	مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيري الدراسة	13
91	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة في نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدينار $y_1$	14
93	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة في نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدولار $y_2$	15
95	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار $y_3$	16
98	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار $y_4$	17
99-98	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والرابعة	18
101	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة $X$ في نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدينار $y_1$	19
103-102	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة $X$ في نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدولار $2y$	20
104	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة $X$ في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار $y_3$	21
106	تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة $X$ في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار $4y$	22

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
7	المخطط الفرضي للدراسة	1
33	المراحل التاريخية للتحويل الرقمي	2
60	الأرباح المحتجزة للبنك المركزي العراقي	3
63	مؤشرات الربحية للبنك المركزي العراقي	4
65	إصدار الأسهم العادية للبنك المركزي العراقي	5
68	الإحتياطيات للبنك المركزي العراقي	6
70	نسبة الرسملة للبنك المركزي العراقي	7
74	نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدينار	8
76	نظام التسوية الإجمالية الأنية بالدولار	9
79	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار	10
81	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار	11

## المستخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة إستراتيجية الرسملة المصرفية وتقديم اطار نظري وفلسفي يستند إلى تأهيل فكري وتقديم مساهمة متواضعة في يخص متغيرات وأبعاد الدراسة.

وتناولت الدراسة موضوع إستراتيجية الرسملة المصرفية بمؤشراتها ( الأرباح المحتجزة ، إصدار الأسهم الخاصة بالبنك المركزي العراقي والإحتياطيات ) وتأثيرها في التحول الرقمي بمؤشراته ( نظام المقاصة الألكترونية و نظام التسوية الآنية الإجمالية ) .

وتم إختيار عينة الدراسة في البنك المركزي العراقي , نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في اقتصاد البلد ، ومن خلال التقارير المالية المنشورة في الموقع الرسمي للبنك المركزي وللمدة من (2011- 2022 ) ، كما تم استخدام مجموعة من البرامج الاحصائية (SPSSV<sub>25</sub>، Excel ، Eviews v.12 ، V.10 ) من أجل معالجة البيانات والمعلومات ، كما قامت الدراسة بأختبار مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية فيما يخص علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وفي الختام توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط بين إستراتيجية الرسملة ومدى الاستفادة منها في التحول الرقمي, ظهور تأثير إستراتيجية الرسملة المصرفية بمؤشراتها في التحول الرقمي واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة استخدام البنك المركزي لإستراتيجياته بما يخدم المصارف عن طريق تغيير أنموذج العمل وإستخدام أساليب حديثة لغرض تحقيق الأهداف المنشودة .

**الكلمات المفتاحية : ( إستراتيجية الرسملة المصرفية ، التحول الرقمي**

## المقدمة

يستلزم العمل المصرفي الحديث والتطورات الجديدة على الساحة المصرفية أن تتبنى المصارف إستراتيجيات جديدة تواكب ما هو موجود في الدول الأخرى. وتعد إستراتيجية الرسملة واحدة من اهم هذه الإستراتيجيات إذ بموجبها تلجأ المصارف إلى زيادة رؤوس اموالها من خلال عملية رسملة جزء من ارباحها واحتياطياتها المتوفرة لديها لتدعيم مراكزها المالية ، ومواكبة الزيادة الحاصلة على طلب الأعمال المصرفية المتنوعة وتحسين قدراتها في تنمية وزيادة موجوداتها ، فضلا عن تعزيز مراكزها التنافسية امام المصارف العالمية هذا من جانب ومن جانب آخر فإن زيادة رأس مال المصارف سيعطيها امكانية اكبر على منح الائتمان لزبائنها خاصة في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العالمي ، ولا سيما القطاع المالي بعد الازمة العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية وامتدت إلى دول العالم في فترات مختلفة .

إن البنوك المركزية في الدول هي مؤسسات مالية سيادية رصينة ومستقلة باتخاذ القرارات وتنفيذ المهام والسياسات النقدية وهي تشرف على القطاع المصرفي وتُعد المستشار المالي للحكومة وان البنك المركزي كان دوره اساسيا في ادارة عجلة الاقتصاد في العراق بعد التغيير في 2003 من خلال إدارته للسياسة النقدية وتحقيق الأهداف ، إذ مر العراق من خلال السنوات ( 2003-2016 ) بمرحلة مهمة من مراحل نظامه الاقتصادي ، إذ شمل التغيير بداية تطبيقات جديدة للبناء الاقتصادي تعتمد بناء مقدمات الانتقال من فلسفة وإستراتيجيات النظام الاقتصادي في ادارة الاقتصاد إلى فلسفة وإستراتيجيات وآليات اقتصاد السوق ، واهم ما ميز هذه المرحلة هي التجريبية وممارسة سياسات واجتهادات اقتصادية تعتمد بالأساس على تجارب دول سبقتنا في تطبيق آليات اقتصاد السوق دون الاعتماد على المرتكزات الاقتصادية الأساسية لهذا الانتقال ، ويلاحظ أن التدخل اليومي للبنك المركزي العراقي في ادارة عملية البيع والشراء للعملة الاجنبية في ضوء معطيات السياسة النقدية والذي تم اعتماده منذ شهر تشرين الأول لسنة 2003 على الرغم من الانتقادات والملاحظات الكثيرة ساهم مساهمة كبيرة في المحافظة على الاستقرار النقدي ومواجهة أية كميات يحتاجها السوق، لغرض تمويل التجارة للقطاع الخاص وتلبية احتياجات وزارة المالية من العملة المحلية .

وازدادت أهمية تكنولوجيا المعلومات بشكل ملحوظ وقد أدى ذلك إلى سرعة وسهولة تدفق المعلومات والخبرات والمعارف وزيادة تطبيقاتها التكنولوجية وانتشارها في المجتمعات ،

وفي هذا الصدد يعرف التحول الرقمي Digital Transformation على أنه عملية تسعى إلى تغيير طرق الإنتاج وعكسها على المصارف وطرق توزيع الخدمات المصممة من قبل من خلال استبدال العناصر المادية بأخرى افتراضية ( الخدمات المقدمة عبر الانترنت ) .

وشهد القرن العشرون في اواخره وبداية القرن الحادي والعشرين تقدماً كبيراً في تكنولوجيا المعلومات في شتى نواحي الحياة ومنها التحولات الرقمية الملحوظة في العمل المصرفي واستخدام التكنولوجيا الجديدة حتى أصبح المستخدمون بأمرس الحاجة إليها نظراً لما حققه العالم من قفزات نوعية وعلمية على مختلف الأصعدة وبات الزبون يبحث عن ما هو أكثر حداثة في تقديم الخدمات ، ونتيجة للتطور المتسارع في مجال التكنولوجيا الرقمية والتي القت بظلالها على كل المجالات والمصارف بشكل خاص فقد أصبحت الحياة اليوم وخصوصاً في الدول المتقدمة مرتبطة بالعالم المصرفي ارتباط وثيق ولذلك أصبحت تسمى بالمواطنة المصرفية .

وتكونت هيكلية الدراسة من أربعة فصول ،الفصل الأول مكون من مبحثين ، المبحث الأول ( منهجية الدراسة ) و المبحث الثاني ( تناول بعض الدراسات السابقة )،الفصل الثاني تناول الجانب النظري بمبحثيه إذ تضمن المبحث الأول ( إستراتيجية الرسملة المصرفية ) والمبحث الثاني ( التحول الرقمية ) ،أما الفصل الثالث كان الجانب العملي بثلاثة مباحث تناول الأول ( تحليل إستراتيجية الرسملة المصرفية ) والثاني ( تحليل التحول الرقمية ) والثالث ( التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة ) ،وأخيراً الفصل الرابع والأخير ( الإستنتاجات والتوصيات ) تكون من مبحثين ايضاً المبحث الأول ( الإستنتاجات ) والمبحث الثاني ( التوصيات ) .

## الفصل الأول

### منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة



## المبحث الأول

### منهجية الدراسة

#### توطئة :

تمثل المنهجية خارطة الطريق للدراسة الحالية، لأنها تبين للباحث المسار الصحيح الذي يجب ان يسير عليه في الدراسة ومن خلالها يوجه محاور الدراسة وأدواتها .

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الفقرات ذات العلاقة بمنهجية الدراسة والعمل الذي يجب أن تكون عليه متمثلة بمجموعة من النقاط المتربطة بصياغة الإطار الميداني لمنهجية الدراسة والتي تعد خارطة الطريق الذي يسترشد به البحث لتحديد مشكلة الدراسة ومعالجتها تحقيقاً لأهدافها ويمكن توضيح هذه المنهجية من خلال الآتي :

#### أولاً : مشكلة الدراسة :

يواجه البنك المركزي العراقي في ظل الظروف الراهنة تحديات كبيرة، من أهمها ضعف شديد في حجم رؤوس أمواله، مقارنةً بالمعايير الدولية لتحديد كفاية رأس المال كمييار (بازل3) وكذلك نوعية وجودة الخدمات التي يقدمها مقارنةً مع البنوك العالمية.

وقواعد المنافسة في القرن الحادي والعشرين تركز بشكل متزايد على الهياكل المرنة أو التخصص المرن، وهذه الأمور تحكمها المنافسة القائمة على تلبية الطلبات في الوقت المحدد والابتكار المتواصل وتكنولوجيا المعلومات الابتكارية التي تضم أنشطة كثيفة الاستخدام للمعرفة.

وإذا أراد البنك المركزي العراقي أن يزيد قدراته من خلال زيادة فعالياته في مجال الصيرفة، فلا بد من التكيف مع الاحتياجات الجديدة للسوق في ظل اقتصاد عالمي يتجه نحو العولمة.

ومشكلة البنك المركزي العراقي أنه يوجه غالبية جهوده نحو الحفاظ على هامش الربح الضيق؛ لأنه يفتقر إلى الموارد اللازمة لمواجهة تحديات العولمة، وفي العادة تعزو المشكلة الرئيسية إلى صغر حجم رؤوس الأموال وعدم مواكبته للتطورات الجديدة، وبالتالي عدم تصديه للعقبات الرئيسية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الرئيسية بالتساؤل الآتي :

(( هل تعد إستراتيجية الرسملة المصرفية خيارا مهما وحيويا لتعزيز التحولات الرقمية لدى البنك المركزي العراقي ؟ )) .

وهناك ايضا مجموعة من التساؤلات الفرعية :

أ: هل يتبنى البنك المركزي استراتيجية الرسملة المصرفية ؟

ب: هل هناك تطور في انظمة التحول الرقمي ؟

ج: هل تؤثر استراتيجية الرسملة في التحولات الرقمية ؟

**ثانياً : أهداف الدراسة :**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. تحليل البيانات الخاصة بالبنك المركزي عينة الدراسة باستخدام البرامج الإحصائية .
2. المساهمة في تقديم إطار نظري للمداخل الحديثة في زيادة رأس المال وتحسن الخدمات المصرفية الرقمي، وبشكل خاص فيما يتعلق بموضوعي الرسملة والتحول الرقمي.
3. تقديم وصف تحليلي للبنك المركزي عينة الدراسة بما يساعد على التعرف المشاكل الحالية التي تواجهه ووضع الحلول المناسبة لها.
4. اقتراح آلية تساعد البنك المركزي عينة الدراسة على التصدي للتحديات الحالية التي تواجهها في مجالي حجم رأس المال وتحسين الخدمات المصرفية الرقمية.
5. تقديم وصف تحليلي للبيانات الخاصة بالبنك المركزي العراقي عينة الدراسة بشكل يساعد على التعامل مع ( الرسملة والتحول الرقمي ) بما يساهم في دعم قدرات المصارف في المنافسة و تقديم الخدمات الحديثة.
6. دراسة عناصر التكامل بين عملي الرسملة والتحول الرقمي، للإرتقاء بمستواها وأدائها وتحسن وضعها التنافسي محلياً وعالمياً.

## ثالثاً : أهمية الدراسة :

تعد البحوث والدراسات العلمية الحديثة واحدة من أهم الطرق التي يمكن أن تسلكها المجتمعات المعاصرة كخطوة على طريق التقدم والتطور، وتواجه الدول النامية باستمرار تحديات كبيرة في طريق تقدمها وتطورها وإزدهارها، ولعل أهم الحلول لها تكمن في محاولتها إجراء الدراسات العلمية والأكاديمية في الميادين المختلفة بهدف التوصل إلى نتائج جيدة ، وفق منهجية علمية متسلسلة. وسعت الدراسة إلى التعرف على طبيعة إستراتيجية الرسملة المصرفية وتقديم اطار نظري وفلسفي يستند إلى تأهيل فكري وتقديم مساهمة متواضعة في يخص متغيرات وأبعاد الدراسة.

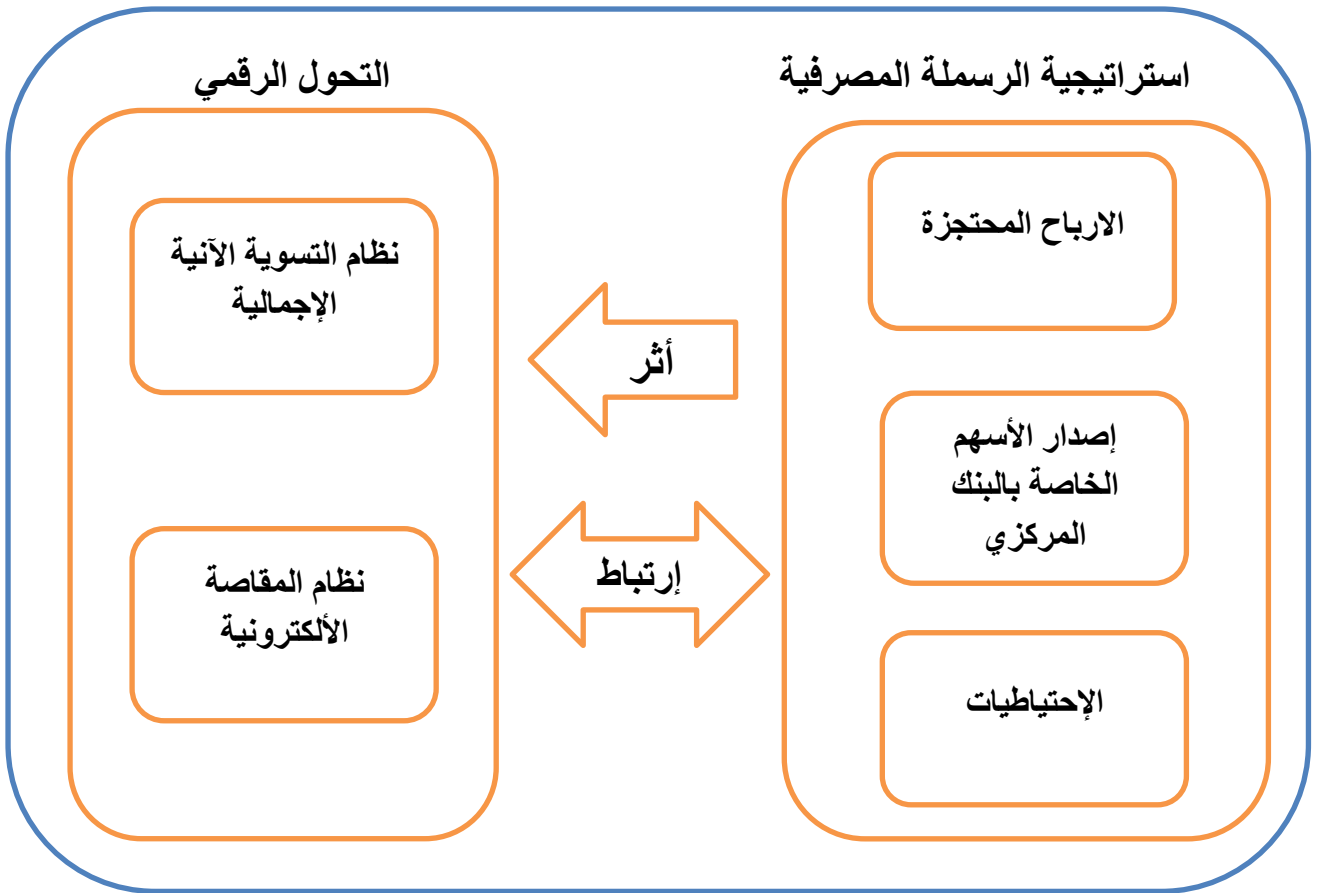
ولعل المعدلات المتسارعة لظهور بحوث الدراسات على المستوى العالمي، والمعبر عنها بالتقدم التقني والفني في مجالات الحياة كافة ساعدت على أكساب العالم ثورة هائلة من البيانات و المعلومات يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في إجراء الدراسات العلمية.

ويشغل موضوعي الرسملة والتحول الرقمي أهمية كبيرة ، لما له من أصداء إيجابية في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية بشكل خاص، وهذا يدل على أن إجراء البحوث والدراسات في هذا المجال أمراً ذو شأن في تعزيز قدرة البنك المركزي عينة الدراسة.

رابعاً : المخطط الفرضي للدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة والهدف ضمن الجانب النظري والعملي تم تصميم مخطط فرضي يعبر عن العلاقة بين متغيري الدراسة كما في الشكل ادناه الذي تم استنباطه من الادبيات المستخدمة في هذه الدراسة :-

1. المتغير المستقل :- ويتمثل بـ ( إستراتيجية الرسملة ) ويتضمن متغيرين هما : (الارباح المحتجزة، إصدار الأسهم الخاصة بالبنك المركزي العراقي و الاحتياطيات ) .
2. المتغير التابع :- ويتمثل بـ ( التحويل الرقمي ) ويتضمن مؤشرين هما : (نظام مقاصة الصكوك الالكترونية و نظام التسوية الآنية الاجمالية ) .



الشكل ( 1 )

المصدر : اعداد الباحث

المخطط الفرضي للدراسة

### خامساً : فرضيات الدراسة :

تم صياغة الفرضيات بطريقة تتناسب مع اهمية المعطيات الفكرية للدراسة الحالية وتحقيقاً لأهدافها والاجابة عن تساؤلاتها ، والتي تتمثل بالآتي :-

1. الفرضية الرئيسية الأولى:- يتبنى البنك المركزي العراقي إستراتيجية الرسملة المصرفية.
2. الفرضية الرئيسية الثانية:- يشهد البنك المركزي العراقي تطور ملحوظ في انظمة التحول الرقمي في السنوات الأخيرة.
3. الفرضية الرئيسية الثالثة:- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الرسملة المصرفية والتحول الرقمي ، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية ( بالدينار العراقي و الدولار ) :-

- 1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدينار.
- 2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدينار.
- 3- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدينار.
- 4- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدينار.
- 5- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدولار.
- 6- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدولار.
- 7- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدولار.
- 8- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الانية الاجمالية بالدولار.
- 9- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.
- 10- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية

ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

11 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام

مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

12 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسملة ونظام مقاصة الصكوك

الالكترونية بالدينار.

13- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام

مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

14 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية

ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

15 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة

الصكوك الالكترونية بالدولار.

16 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسملة ونظام مقاصة الصكوك

الالكترونية بالدولار.

4.الفرضية الرئيسية الرابعة: - لا وجد تاثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في

التحول الرقمي، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :-

1 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام

التسوية الانية الاجمالية بالدينار.

2 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام

التسوية الانية الاجمالية بالدينار.

3 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية

الانية الاجمالية بالدينار.

4 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية

الانية الاجمالية بالدينار.

5 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام

التسوية الانية الاجمالية بالدولار.

6 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام

التسوية الانية الاجمالية بالدولار.

7 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية

- الانوية الاجمالية بالدولار.
- 8 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية الانوية الاجمالية بالدولار.
- 9 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.
- 10 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.
- 11 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.
- 12 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة لصكوك الالكترونية بالدينار.
- 13 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.
- 14 - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.
- 15- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.
- 16- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.
- 5.الفرضية الرئيسة الخامسة:- لا يوجد علاقة تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في التحول الرقمي، وتتفرع منها الفرضيات التالية :-
- 1 - لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في نظام التسوية الانوية الاجمالية بالدينار.
- 2 - لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في نظام التسوية الانوية الاجمالية بالدولار.
- 3 - لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.
- 4- لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

**سادساً: الحدود المكانية للدراسة :-**

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في البنك المركزي من خلال التقارير المالية المنشورة في الموقع الرسمي للبنك وكذلك الزيارة الميدانية للبنك المركزي التي كانت يوم 2023/ 5/31 .

**سابعاً : الحدود الزمانية للدراسة :-**

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالسلسلة الزمنية التي قام بها الباحث بجمع البيانات والمعلومات عن عينة الدراسة ، اذ امتدت الحدود الزمانية من ( 2011 – 2022 ) .

**ثامناً : وصف عينة الدراسة :-**

تم الاعتماد على البنك المركزي لجمع البيانات من خلال الزيارة الميدانية لموقع البنك اذ تم اختيار البيانات وفقا لما هو مطلوب لمتغيري الدراسة من قسم ادارة المخاطر وقسم تكنولوجيا المعلومات وكذلك الاستفادة من التقارير المالية المنشورة على موقع البنك الرسمي .

**تاسعاً : أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة :-**

قام الباحث باختبار الفرضيات الإحصائية لمعرفة تأثير إستراتيجية الرسمة المصرفية في تحولاتها الرقمية. أي بقياس الارتباط بين المتغير المستقل (استراتيجية الرسمة المصرفية) وبين المتغير التابع (التحول الرقمي) من خلال ارتباط بيرسون، ومن ثم قام بقياس تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع من خلال الانحدار البسيط والمتعدد. فضلا عن استخدام معامل التحديد ( $R^2$ ) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بالإضافة إلى المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة، باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS<sub>25</sub>, Excel V.10). واختبار (F) من اجل بيان العلاقة بين المتغيرين باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews v.12.



## المبحث الثاني

### بعض الدراسات السابقة

#### توطئة:

يهدف هذا المبحث إلى عرض بعض الدراسات المعرفية السابقة ذات العلاقة بالمبحث الحالي التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها ، والتي درست بعض جوانب موضوع الدراسة وبيان مدى الإفادة منها، والوقوف على الجوانب التي توقفت عندها تلك الدراسات وبيان أهدافها ونتائجها، وأدناه بعض الدراسات العربية والأجنبية كما موضح في أدناه :

أولاً: الدراسات السابقة الخاصة بإستراتيجية الرسملة المصرفية :

1 : دراسة ( الطائي ، 2010 ) :

عنوان الدراسة	الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية
هدف الدراسة	التعرف على ماهية الرسملة المصرفية وأهم أساليبها وعلى دوافع وأهداف الرسملة المصرفية وبيان المتغيرات التي لها دور معنوي في التأثير على إستراتيجية الرسملة للمصارف السعودية
عينة الدراسة	اختيار مجموعة من المصارف السعودية والمتمثلة بـ (سامبا ، ساب ، العربي ، الراجحي)
المتغير المستقل	الرسملة المصرفية
المتغير التابع	القدرة التنافسية
البرامج المستخدمة بالتحليل	الاسلوب التحليلي بإستخدام البرامج الاحصائية الجاهزة الـ Minitab والـ Excel
أبرز النتائج	زيادة رأس المال تترك أثراً ايجابية على نتائج اعمال المصرف من خلال زيادة الربحية وتحقيق النمو في اعمال المصرف فضلا عن المحافظة على الحصة السوقية

2: دراسة ( داود ، 2016 ) :

عنوان الدراسة	الرسمة في المصارف التجارية وأثرها في كفاءة الإستثمار – دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية
هدف الدراسة	بيان الدور الذي تلعبه إستراتيجية الرسمة في زيادة رأس مال المصارف
عينة الدراسة	تعتمد هذه الدراسة على التقارير السنوية التي تصدر من الإدارة العامة لمصرف بغداد وبنك الإسكان والمصرف العربي
المتغير المستقل	الرسمة المصرفية
المتغير التابع	كفاءة الاستثمار
البرامج المستخدمة بالتحليل	الاعتماد على النتائج القياسية للنموذج القياسي .
أبرز النتائج	المصارف التجارية الاردنية افضل من المصارف التجارية العراقية في ادارة رأس المال والاستثمار

3: دراسة ( Koster & Zimmermann,2017 ) :

عنوان الدراسة	<b>Bank capitalization and bank performance: a comparative analysis using accounting and market-based measures</b> "رسمة المصرف وأداء المصرف: تحليل مقارن باستخدام المقاييس المستندة إلى المحاسبة والسوق"
هدف الدراسة	هدف هذا البحث بيان نتائج أداء الرسمة في المصارف الأوروبية بالاعتماد على المقاييس والمعايير المستندة إلى المحاسبة والسوق الأوروبية .
عينة الدراسة	عينة أوروبية تحتوي على 2504 سوق وشركة من سنة 1992 الى 2012
المتغير المستقل	رسمة المصرف
المتغير التابع	اداء المصرف
البرامج المستخدمة بالتحليل	التحليل اللاحق باستخدام البرامج الاحصائية .

<p>بيان العلاقة بين أداء المصرف والرسملة. أداء المصرف تم قياسه على أنه مخاطر مصرفية وربحية مصرفية باستخدام المحاسبة البديلة والقائمة على السوق . تعتبر المقارنة بين هذه المواصفات مفيدة ، حيث أن المخاطرة والربحية كلاهما قد يختلف تفسيرها في المواصفات البديلة.</p>	<p>أبرز النتائج</p>
--	---------------------

4 : دراسة ( حسن وبطرس ، 2019 ) :

<p>تحليل دور إستراتيجية الرسملة واثرها في تطوير القدرة الائتمانية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>محاولة التعرف على مدى ممارسة المصارف الخاصة في العراق إستراتيجية الرسملة او زيادة رأس المال ومدى تأثير ذلك على تطوير الخدمات الائتمانية من خلال تحليل واقع الاعمال المصرفية الخاصة في العراق وتحديد حجمها من الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تناولت الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين إستراتيجية الرسملة المصرفية والقدرة الائتمانية ضمن عينة من المصارف العراقية الخاصة داخل القطاع المصرفي</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استراتيجية الرسملة</p>	<p>المتغير المستقل</p>
<p>القدرة الائتمانية</p>	<p>المتغير التابع</p>
<p>استخدام المنهج الوصفي الطريقة القياسية (التحليل الإحصائي) باستخدام برنامج Spss.</p>	<p>البرامج المستخدمة بالتحليل</p>
<p>وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي على متغير الرسملة في متغير القدرة الائتمانية للمصارف التي شملتها الدراسة وخلص البحث إلى ان زيادة رأس مال المصارف لها تأثير ايجابي على نتائج القدرة الائتمانية</p>	<p>أبرز النتائج</p>

5 : دراسة ( Haris,etal.,2020 ) :

<p><b>A study on the effect of capitalization on profitability in emerging markets: the case of Pakistan</b></p>	<p>عنوان الدراسة</p>
--	----------------------

دراسة عن تأثير الرسمة على ربحية المصارف في الأسواق الناشئة: حالة باكستان	
تحليل تأثير الرسمة على مخاطر المصرف وربحيته	هدف الدراسة
قياس رأس المال بـ CAR ، وهو قياس تنظيمي شرط الرسمة على أساس توصيات بازل	عينة الدراسة
الرسمة	المتغير المستقل
ربحية المصرف	المتغير التابع
استخدمت هذه الدراسة اختبار t، الجدولة، والأساليب الرسومية لتحليل البيانات .	البرامج المستخدمة بالتحليل
أن أداء القطاع المصرفي الباكستاني لا يزال علامة استفهام ومع ذلك ، لوحظ تحسن في الآونة الأخيرة ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اعتماد لوائح بازل.	أبرز النتائج

ثانياً: الدراسات السابقة الخاصة بالتحول الرقمي :

1 : دراسة ( جبر ، 2019 ) :

تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الاداء الاستراتيجي للمصرف	عنوان الدراسة
التعرف على مفهوم التحول الرقمي والاداء الاستراتيجي	هدف الدراسة
6 مصارف تجارية خاصة	عينة الدراسة
التحول الرقمي	المتغير المستقل
الاداء الاستراتيجي	المتغير التابع
تم اعتماد اسلوب الاستبانة لتحليل البيانات .	البرامج المستخدمة بالتحليل
زيادة اهتمام المصارف بأبعاد التحول الرقمي والاهتمام بمفهوم وانواع الاداء الاستراتيجي .	أبرز النتائج

2 : دراسة ( عبد علي ، 2020 ) :

التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق .	عنوان الدراسة
بيان مؤشرات الاداء المالي، قياس مدى استفادة المصارف المبحوثة من التحول الرقمي	هدف الدراسة
34 مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية	عينة الدراسة
التحول الرقمي	المتغير المستقل
الاداء المالي	المتغير التابع
تم تحليل البيانات باستخدام البرامج الاحصائي spssv23	البرامج المستخدمة بالتحليل
كلما ارتفع استخدام المصارف لنظام التسوية الاجمالية او المقاصة الالكترونية ارتفعت مؤشرات الاداء المالي .	أبرز النتائج

3: دراسة ( Baiyere & Salmela,2020 ) :

Digital transformation and the new logic of business process management التحول الرقمي والمنطق الجديد لإدارة عمليات الأعمال	عنوان الدراسة
التعرف على الاختلافات البارزة في التحول الرقمي وسياقات التحول المؤسسي التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والتي تدعم بدورها عمليات الاعمال من خلال تبني مناهج ادارية جديدة	هدف الدراسة
بعض الشركات العائلية الخاصة في فرنسا	عينة الدراسة
التحول الرقمي	المتغير المستقل
المنطق الجديد لإدارة الأعمال	المتغير التابع
المقابلات شبه المنظمة، وبيانات أرشيفية واسعة النطاق .	البرامج المستخدمة بالتحليل
ان دعم تكنولوجيا المعلومات يعتبر البعد الاساسي في التحول الرقمي للتحول نحو ادارة عمليات الاعمال بمفهومها الحديث	أبرز النتائج

ثالثاً : اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد توضيح الدراسات السابقة والاطلاع عليها والافادة من المنهجية العلمية والنظرية التي ركزت عليها الدراسات السابقة وكذلك معرفة ما توصلت اليها من نتائج ويمكن تحديد جوانب اختلاف الدراسة الحالية عن تلك الدراسات بالنقاط التالية :

1. جمعت هذه الدراسة بين متغيرين لم يسبق الجمع بينهما في دراسة سابقة حسب اطلاع الباحث .
2. اعتمدت هذه الدراسة على على موضوعات مهمة تخص القطاع المصرفي المتمثل بالبنك المركزي .

## الفصل الثاني

### الجانِب النظري للدراسة

المبحث الأول : إستراتيجية الرسمة المصرفية

المبحث الثاني : التحول الرقمي

## المبحث الأول

### إستراتيجية الرسمة المصرفية

#### توطئة :-

في ظل التغيرات التي تحصل في البيئة ومن أجل الحفاظ على المنظمات المالية ومكانتها التنافسية وخلق مجالات كبيرة في الانتشار والتوسع، ومواجهة التغيرات التي تحصل في البيئة الداخلية والخارجية والقدرة على مواصلة التطورات التي تحصل في تلك البيئة والسعي إلى التغيير المستمر كونه يعد دورا مهما لجميع المنظمات ، إذ يتناول هذا المبحث مجموعة من المحاور التي توضح إستراتيجية الرسمة المصرفية وتقديمها بشئ من التفصيل .

#### أولاً: مفهوم إستراتيجية الرسمة :

نظرا لأهمية الإستراتيجية الكبيرة سوف يتم التطرق الى مفهوم الإستراتيجية بصورة عامة ومن ثم توضيح إستراتيجية الرسمة بصورة خاصة . يمكن إرجاع أصول مصطلح الإستراتيجية إلى الحروب العسكرية المبكرة، ولا سيما أعمال الجنرال والفيلسوف الصيني صن تزو وأطروحته فن الحرب، التي ظهرت حوالي عام 500 قبل الميلاد، وينعكس هذا الإرث في فهم الإستراتيجية على أنها الرغبة في تحقيق النصر من خلال هزيمة العدو أو المنافسة في اللغة الحديثة، الهدف النهائي للإستراتيجية هو تأمين الميزة التنافسية والحفاظ عليها، و بين الباحث في هذا المبحث مفهوم إستراتيجية الرسمة المصرفية وبعض استخدامات رأس المال كأستراتيجية للرسمة وأهم أهداف إستراتيجية الرسمة المصرفية فضلا عن أساليبها وإيجابيتها وسلبياتها وكذلك أهم الأبعاد المتعلقة بإستراتيجية الرسمة المصرفية ( Harney & Collings, 2021: 1-9 ) .



ومن أجل الإطلاع على أكبر عدد من آراء الكتاب والباحثين حول إستراتيجية الرسالة الجدول ( 1 ) يبين ما تيسر الإطلاع عليه في هذا الجانب :

**جدول ( 1 ) مفهوم الإستراتيجية**

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	تعريف الإستراتيجية
1	الحسيني	2000	14	هي التطابق بين رسالة المصرف والبيئة التي تعمل فيها .
2	Casey & Goldman	2010	167	سلسلة من الافعال والقرارات التي تؤدي إلى تحسين الإستراتيجيات من أجل تحقيق أهداف المصرف .
3	خضر	2021	1	خطط طويلة الأجل تسعى للوصول إلى هدف ما، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد التي تمتلكها المصرف .

وقد بين ( ميا وآخرون 2007 : 196 ) بأن الإستراتيجية عملية تدفق متواصل ومستدام للمعلومات خلال المراحل المختلفة لعملياتها لأن أي تغيير لمكونات الإدارة الإستراتيجية سيخلق بالضرورة تغييراً في كل أو بعض عملياتها وأهم هذه المكونات هي :

**1- تحديد رسالة المصرف :**

هي السبب الرئيسي لوجود المصرف وغرضها كما تكون في عدة جمل تحتوي بيانات خاصة للمنظمة تميّزها عن غيرها من المنظمات، وتختلف هذه البيانات باختلاف المنظمات لكن يتمحور معظمها حول ثلاثة عناصر رئيسة هي :

- أ. توضيح الرؤيا الإستراتيجية للمنظمة .
- ب. بيان يوضح القيم الأساسية للمنظمة .
- ج. بيان يشير إلى القوى الدافعة للمنظمة.

**2 - تحديد الأهداف الإستراتيجية :**

بعد تحديد رسالة المصرف يتم وضع الأهداف الأساسية لها والهدف من وضعها هو التحديد الواضح والدقيق لما يجب فعله إذا ما أرادت المصرف تحقيق رسالتها واهدافها . وأشار بورتر وهو أحد رواد الإستراتيجية التنافسية بأن الإستراتيجية هي عملية خلق وضع متفرد للشركة، ذي قيمة لعمالئها من خلال صياغة مجموعة أنشطة مختلفة عما يؤدي المنافسون ( Porter ,1996 : 62 ) .

و أشتق مصطلح الرّسمة من مصطلح رأس المال ، وهو المصطلح الأكثر انتشاراً في ادبيات الاقتصاد والمال والمحاسبة وغيرها ، كما ورد رأس المال في القران الكريم بصيغة الجمع في سورة البقرة " وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ " تعتبر قرارات الرّسمة مهمة لنجاح المؤسسات الحديثة. ومن المتوقع أن تتبع المصارف معايير دولية ووطنية صارمة في هذا الصدد. الهدف من متطلبات رأس مال المصرف هو ضمان استقرار وملاءة النظام المصرفي في أي بلد. من خلال تنفيذ العديد من اتفاقيات بازل، تقوم الجهات التنظيمية بتغيير متطلبات رأس المال وفقاً للأوضاع الاقتصادية وتعديل متطلبات رأس المال من وقت لآخر. وتحمي كفاية رأس المال من الصدمات السلبية وتعزز إمكانية تحقيق ربحية أفضل .

( Goddard,2004: 363–381) ، ( Pasiouras & Kosmidou k ، 2007 : 222–237)

( Hossain, et al, 2017) ، ( Almaqtari 2019، 168–185)

وبناءً على ذلك يمكن توضيح مجموعة من المفاهيم التي تناولها عدد من الكتاب والباحثين حول مفهوم إستراتيجية الرّسمة المصرفية من خلال الجدول ( 2 ) ادناه :

**جدول ( 2 ) مفهوم إستراتيجية الرّسمة المصرفية وفق رأي عدد من الباحثين والكتاب**

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	تعريف الرّسمة المصرفية
1	الجميل والعبادي	2005	39	طريقة التغيير في رأس المال نحو الزيادة من خلال زيادة عدد الأسهم ، وتعد طريقة توزيع الأسهم المجانية او اسهم المنحة الاكثر شيوعا
2	المحيسن	2006	12	اجراء تنظيمي يتم عن طريقه تعديل عقد المصرف بزيادة رأسماله وفقاً للأجراءات والضوابط التي يحددها النظام

اسلوب يتم من خلاله دراسة العلاقة بين رأس المال والعوائد المتحققة منه إذ تقيس مدى كفاءة الهيكل التمويلي في المصرف وترتبط معنوياً مع زيادة العائد على الموجودات وهذا يعد امر ايجابي	489	2008	Van Horne & Wachowicz	3
كيفية تغيير رأس المال نحو الزيادة في المصارف ، إذ يعد رأس المال أحد أهم المكونات الأساسية التي يركز عليها العمل المصرفي ويمثل عنصراً مهماً لزيادة ثقة الزبائن وزيادة قابليته في الإستمرار والمنافسة .	84	2010	الطائي	4
الأسلوب الأمثل الذي يساهم في التمويل من خلال تحويل الأرباح المحتجزة او الإحتياطيات إلى رأس المال .	401	2010	الانصاري	5
الطريق المباشر الذي يتميز بالسهولة والتبسيط عند النظر إليه كسياسة تمويلية	24-5	2011	Todora	6
الوسيلة التي تهدف إلى خفض تكاليف الاقتراض الخارجية ، وترتبط ارتباطاً قوياً في سياسات تغيير رأس المال في المصارف وهو أحد الأساليب المعتمد عليها للتوسع في أنشطتها وتمويل موجوداتها .	8-1	2015	Schuneman	7

ومما سبق ترى الدراسة ان الرسمة ينظر اليها كسياسة ادارية مشتقة من إستراتيجية المصرف العامة وتوجهاته لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها وكذلك تعتبر طريقة لتنمية المصرف وتطوره وكذلك يمكن القول بأنها إستراتيجية تعمل وتركز على تغيير رأس المال في المصارف نحو الزيادة وعن طريق رسمة الأرباح واصدار الأسهم والاكتتاب بها .

### ثانياً : أهمية إستراتيجية الرسمة المصرفية:

تتجلى اهمية إستراتيجية الرسمة المصرفية في ضوء ما تحققه من فوائد للمصارف ككل وتتلخص من خلال النقاط الآتية :

(العلاق ، 2001 : 140 ) ، ( Kato and Tsay ,2002: 21 ) ، ( جانكير بك ، 36 : 2005 )

1. الحفاظ على مستوى النقد:
2. التأثير في الجوانب النفسية للمستثمرين .
3. الإبقاء على نسبة ملكية المساهمين دون تغيير .
4. حماية المودعين في حالات الافلاس والتصفية.
5. يستخدم رأس المال في تدعيم المصارف وزيادة قدرتها المالية لمواجهة وإمتصاص الخسائر الناجمة عن مزاوله أنشطتها المختلفة.
6. تمويل شراء الموجودات الثابتة وتدعيم الملاءة المصرفية والضروريات الرئيسية التي تحتاجها المصارف لتقديم الخدمات المصرفية بأفضل صورة .
7. التوظيف في بداية حياة المصرف ، إذ يصعب عليه الحصول على الأموال في بداية حياته من مصادر أخرى .
8. تمثيل المساهمين في مجلس الإدارة ، إذ تحدد القوة التصويتية للمساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الادارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها .
9. إلبقاء على مستوى الأسعار ضمن حركة التداول.

### ثالثاً : أهداف إستراتيجية الرسمة المصرفية :

- تلجأ المصارف عادة إلى زيادة رأسمالها لغرض تحقيق مجموعة من الاهداف ( Rose ,1999: 497 ) و ( الدوري والحسيني ،2000 : 83 ) و ( المحيسن ،2005: 12 ) :-
- 1 . الوفاء بمتطلبات الملائة المصرفية طبقاً لمقررات بازل 3 التي تخص كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التي لا تتوفر لديها المقدرة على تحقيق النسبة المطلوبة من كفاية رأس المال بما يؤدي إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على البقاء والإستمرار بالعمل في السوق وإكتساب ثقة المصارف العالمية .
  - 2 . يلجأ المصرف إلى زيادة رأسماله نتيجة لنمو وتطور العمل المصرفي ومتطلبات الملاءة المصرفية والمعايير الدولية لرأس .
  - 3 . لتجنب الآثار المترتبة على التضخم ، إذ يعد التضخم عامل مهم لزيادة رأس المال وذلك لان التضخم يزيد من موجودات المصرف ومطلوباته ولكن يتجه إلى خفض صافي الثروة .
  - 4 . التأقلم مع الأوضاع التنافسية التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات إذ اضافت هذه الاتفاقية بعداً جديداً لضرورة زيادة رأس المال لما تفرضه من فتح اسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة عليها وبالتالي اصبح البقاء في الاسواق ومواجهة المنافسة يشكل تحدياً هاماً يجب ان تواجهه المصارف بمختلف الطرق و الاساليب بما فيها إستراتيجية الرسمة والاندماج وغيرها.
  - 5 . رغبة المصرف في التوسع والنمو في أنشطته وهذا يتطلب تطوير وسائل تقديم الخدمة التي تحتاج إلى اجهزة ومعدات جديدة ومتطورة بهدف تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن وهذا يؤدي إلى تعزيز قدرة المصرف التنافسية وقدرته على الدخول في أسواق جديدة وتقديم خدمات مصرفية جديدة بما يؤدي إلى المحافظة على الحصة السوقية للمصرف وتحسينها.
  - 6 . زيادة رأس المال لسداد ديون المصرف ، إذ يتم تحويل ديون المصرف إلى أسهم بمقدار الديون وذلك لعدم قدرة المصرف على سداد ديونه مما يدفعه إلى الاتفاق مع الدائنين على إعطائهم أسهما في المصرف مقابل تنازلهم عن ديونهم او تحويل سنداتهم إلى أسهم .

7 . زيادة رأس المال لتلبية احتياجات القروض نتيجة لزيادة أعداد الزبائن فإرتفاع تكاليف التشغيل خصوصاً تكاليف الأرض والمعدات وخبرات و مهارات الموظفين تؤدي إلى تخفيض ارباح الكثير من المصارف التي تعد المصدر الرئيسي لنمو رأس المال من سنة لأخرى هذا من جانب ومن جانب آخر فأن البنك المركزي يربط بين حجم رأس المال من جهة وحجم القرض الممنوح لمقترض واحد من جهة اخرى بما يعرف بالسقف الائتماني ، فاذا اراد المصرف ان يرفع السقف الائتماني ينبغي عليه ان يزيد من رأسماله .

8 . رغبة المساهمين بالحصول على اسهم اضافية بدلاً من الحصول على أرباح نقدية تعد توزيعات الأسهم الاضافية على شكل أسهم مجانية او أسهم المنحة، أحد طرق توزيع الأرباح على المساهمين، ويتم دفع توزيعات الأرباح على شكل أسهم مستندة إلى أساس حصص إضافية من الأسهم بدلاً من توزيعات الأرباح النقدية، وهي بكل بساطة تحويل دفقري من حساب الأرباح المحتجزة لحساب أسهم رأس المال ، وعلى طول الفترات السابقة نجحت العديد من المؤسسات في نشاطها، والبعض الآخر فشل بسبب عدم كفاية تخصيصات راس المال السابقة التي ادت إلى تعرض المؤسسات إلى حالات عجز كثيرة خلال فترات زمنية متقاربة وحالات العجز هذه خفضت بصورة كبيرة الأرباح المتحققة بالاضافة إلى انخفاض في حجم الأعمال، مما ادى إلى لجوء تلك المؤسسات إلى التقليل من مدفوعاتها النقدية إلى حملة الأسهم، والرجوع إلى اسلوب التمويل الداخلي Internal Financing ، وذلك بتحويل الاحتياطات إلى رأس المال عن طريق توزيع أسهم المنحة او الأسهم المجانية .

ويتضح مما تقدم ان هناك العديد من الاهداف المهمة التي تقف وراء ضرورة تبني إستراتيجية الرسمة المصرفية لما لها من آثار إيجابية تؤثر على أنشطة المصرف المختلفة .

#### رابعاً : أساليب إستراتيجية الرسمة المصرفية :

هناك أساليب عديدة لتغيير رأس المال المصرفي (استراتيجيات الرسمة) أو ما يسمى بأعادة الرسمة ويمكن إيجازها بالآتي : ( الحسيني والدوري ، 2003 : 83 ) ، (المولى ، 2004 : 11 ) ( التوني ، 2007 : 65 ) ، ( معهد الدراسات المصرفية ، 2010 : 2 ) ، (شعبان 2011 : 4) .

**1. تحسين هوامش الربح :**

يتمثل ربح المصارف بالفرق بين إيراداته ونفقاته فكلما سعت إدارات المصارف إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها فأن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف، إذ ان زيادة الربحية تساعد في زيادة رأس المال اي ان زيادة الربحية يمكن ان يؤدي اضافة إلى رأس مال المصرف

**2. تحويل السندات إلى أسهم :**

قامت الكثير من المؤسسات المصرفية في السنوات الاخيرة إلى تحويل السندات إلى اسهم عادية لغرض زيادة رأسمالها ويتم ذلك باستبدال هذه السندات بعدد معين من الأسهم ليصبح بذلك الدائن مشاركاً في رأس المال ، وعادةً ما يكون سعر التحويل هذا اعلى من سعر السوق وغالباً ما يكون سعر الفائدة على هذا النوع من السندات اقل من سعر الفائدة على السندات العادية لان الدائن قد يحقق ارباح رأسمالية نتيجة عملية التحويل إلى أسهم ، وتحقق هذه الإستراتيجية هدفاً وهو ميزة توفير تكاليف الفوائد التي سوف تدفع في المستقبل على السندات .

**3. الاندماج المصرفي :**

الاندماج المصرفي بشكل عام هو إنصهار كيانين مصرفيين او اكثر في كيان واحد ، ودواعي الاندماج كثيرة منها تحقيق وفورات في الحجم ودافع التوسع وزيادة الربحية في ضوء تحرير الخدمات المصرفية.

ومن دوافع الاندماج المصرفي الاخرى الإيفاء بمتطلبات الملائمة المصرفية وفق معايير لجنة بازل حيث ان تطبيق معايير كفاية رأس المال من ضمن الدوافع الأساسية نحو تزايد الرغبة إلى إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية ، فقد تلجأ بعض المصارف وخاصة الصغيرة منها والتي لا تمتلك القدرة على استيعاب الزيادة الجديدة في رأس المال التي تفرضها السلطات النقدية إلى عملية الاندماج مع مصارف اخرى قوية قادرة على اكتساب ثقة المصارف العالمية والمستثمرين الخارجيين ، وهذا من شأنه ان يحافظ على سلامة المصرف المالية ويقلل من تعرضه لمخاطر عدم السداد ، ويكون الكيان الجديد ذو قدرة وامكانية اكبر وفعالية على تحقيق اهداف وطموحات كان لا يمكن ان تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد ، ويساعد المصرف في الانتقال من وضع تنافسي معين (عادي) إلى وضع تنافسي افضل ، وتلجأ بعض

المصارف إلى الاقتراض من الغير من اجل زيادة قدرتها على الاندماج المصرفي وزيادة قدراتها لكي تقوم بعملية الرسمة .

### خامساً : إيجابيات وسلبيات إستراتيجية الرسمة المصرفية :

في الآتي إيجابيات وسلبيات الرسمة المصرفية وسنتطرق اليها من خلال :

#### أ. إيجابيات إستراتيجية الرسمة المصرفية :

يعد مفهوم زيادة رأس المال (الرسمة المصرفية) من المقاييس المهمة التي تعتمد عليها المصارف ، سواء كانوا من قبل البنك المركزي، او أية جهة رقابية ذات علاقة، وذلك من أجل قياس درجة سلامة وامان المصرف وضمان عدم تعرضه إلى أية مشكلات او مخاطر قد تؤدي به إلى التعثر .

وهناك نقاط عديدة تبين أهمية زيادة رأس المال (الرسمة) وانعكاس ذلك على أداء المصارف بإعتبار أن زيادة رأس المال أو الرسمة ينظر إليها من قبل الإدارات المعاصرة بوصفها (خياراً إستراتيجياً) يسعى دائماً مدراء المصارف على وضعه ضمن المسار الاستراتيجي العام للمصرف، وتظهر نقاط جمة تبين إيجابيات زيادة رأس المال (الرسمة) وكما يأتي:(العبادي، 2003 : 5-19 ) ، ( S.Mishkin,2001 : 225 ) .

1. تلجأ المصارف إلى اجراء عملية الرسمة وذلك لغرض مواجهة احتياجاتها من الموارد من جهة، ولغرض تعزيز ثقة المودعين فيها في حالة خسارتها من جهة اخرى .
2. تؤدي الرسمة في بعض المصارف في العالم وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق نسبة أعلى من تلك التي حددتها لجنة بازل3 والبالغة 10.57% واعتماد نسبة أعلى منها لتحظى برضا وثقة الزبائن.
3. تعد الرسمة بالنسبة للمصارف رصانة إضافية يستند عليها المصرف، لأنها تعد عاملاً مساعداً في مواجهة المنافسة المحتدمة في السوق. وهكذا قادت الضغوط التي يواجهها المصرف في السوق إلى زيادة رأس المال المصرفي.
4. إن رؤوس الأموال الرصينة والقوية هي الأقدر على الوقوف بوجه العقبات والصدمات مقارنةً بغيرها الأضعف في مجال رأس المال المصرفي، ولهذا فإنها تعتبر أقل احتمالاً لتعرضها للانهييار والافلاس، أو الأقل حاجة للتدخل الحكومي. كما يساعد رأس المال الرصين على امتصاص صدمات الخسائر الصغيرة.



5. إن زيادة رأس المال تعد حافزاً لزيادة عدد الزبائن وبالمقابل، تزداد ثقتهم بالمصرف من خلال رأس المال.
6. إن لزيادة الرسملة فوائد أخرى، فرأسمال المصرف يعود بالفائدة على مالكي المصرف اي أنه يجعل استثمارهم للمال أكثر أماناً بتخفيض احتمالات الإفلاس. وأن ارتفاع رأس المال يمكن إدارة المصرف من زيادة حجم الائتمانات الممنوحة للزبائن (علاقة طردية بين رأس المال والائتمان الممنوح)، وربما يستطيع اتخاذ قرارات بشأن هذه الائتمانات وتكون أكثر مرونة أو أسهل من السابق وتكون نتائجها أكثر إيجابية.
7. إن زيادة الرسملة يزيد من فرص المصرف للدخول في المشاريع التي تعود بالنفع على المساهمين وعلى المصرف ويعد ذلك مؤشراً جيداً عن مستقبل المصرف وعلى خطته الاستثمارية. وتساعد زيادة رأس المال الممتلك على رسم سياسة استثمارية مرنة بحيث تزيد من فرص الاستثمار في السندات ذات الأجل الطويلة أو ذات المركز الاستشاري الأضعف، إذا كان إيرادها مشجعاً. ويساهم أيضاً في دعم إتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمارات.
8. يعد رأس المال الأساس والمعتمد عليه في حماية المودعين من أي خسائر ويضمن لهم أموالهم ولولاه لطالت خسائر المصرف أموال المودعين، لهذا كلما كبر حجم رأس المال، قلت احتمالات خسارة حقوق المودعين .

#### ب . سلبيات إستراتيجية الرسملة المصرفية :

- على الرغم من الايجابيات العديدة لزيادة رأس المال إلا أن هناك سلبيات تواجهها المصارف جراء ذلك من أبرزها ما يأتي: ( نينس , 2000 : 34 ) ، ( الدوري والحسيني ، 2001 : 87 )
1. الرسملة المصرفية لا تحمي المصرف إلى حد ما، لا سيما من الأخطاء الأساسية التي يتعرض لها في عملياته التي تتمثل بشكل خاص في مشكلات محفظة القروض وطلبات السحب الفجائية أو الخلل في الرقابة الداخلية .
  2. إن الرسملة المصرفية تكون مرتفعة التكاليف في كثير من الاحيان، إذ كلما كان رأس المال أعلى كلما كان العائد على الحصة أدنى بعائد معين على الموجودات فعند زيادة رأس المال بمقدار 10 مليون دينار مثلاً، قياساً بموجودات يبلغ مجموعها 100 مليون دينار سوف لن تمكن المصرف من السير بالنهج الصحيح

بدرجة ملحوظة قياساً بما كانت عليه الأمور سابقاً، فضلاً عن احتمال تحقق الخسائر نتيجة الابتعاد عن السلامة أو الأمان يكون وارداً في الاقراض والاستثمار مما يعني احتمال تدني الأرباح، وكذلك احتمال نفور الزبائن عن المصرف المتساهل في سياساته الاقراضية والاستثمارية، والتي تخاطر بأموالهم بدرجة كبيرة. وبالتالي يمكن القول: إن زيادة رأس المال الممتلك تؤدي بالغالب إلى تخفيض نسبة الربح السنوي للسهم، وبمعنى آخر أنها ستؤثر سلباً في نسبة الأرباح إلى رأس المال، لأن الأرباح تتحقق للمالكين أو المساهمين سنوياً وتقسم على رأسمال أكبر أو على عدد أكبر من الأسهم في حالة كون المصرف شركة مساهمة.

3. عند استخدام إدارة المصرف إستراتيجية التمويل الخارجي بإصدار أسهم عادية جديدة تواجهها صعوبات وعقبات عند استخدام هذه الطريقة وكما سبق ذكره، مما يؤدي إلى انخفاض ربحية السهم الحالي خاصة إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة أقل من العوائد الحالية، وينتج عن ذلك تحمل تكاليف إصدار الأسهم الجديدة بما فيها تكاليف إدارية و تسويقية .

4. إن الاستمرار في تحويل الأرباح إلى أسهم من غير التوسع في نشاطات المصرف الاخرى يؤدي إلى نتائج سلبية على نشاط المصرف اقتصادياً، لأن هذه الأموال سوف تكون جزءاً من أعمال المصرف دون أن تكون مستقلة في نشاطها.

### سادساً : مؤشرات إستراتيجية الرسمة المصرفية :

يمكن ايجاز المؤشرات الثلاثة للرسمة المصرفية التي تم اختيارها كمتغيرات للدراسة من خلال الاتي ( الحسيني والدوري ، 2000 : 83 ) ، ( ابو حمد ، 2002 : 203 ) ، ( الجميل و العبادي ، 2005 : 45 ) ، ( الشـمري ، 2009 : 175 ) ، ( صالح وآخرون ، 2009 : 9 ) ، ( البنك المركزي العراقي ، 2010 : 13 ) ، ( الطائي ، 2010 : 87 ) :-

#### 1. الأرباح المحتجزة :

تستخدم بعض الإدارات طريقة احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة والتي تمثل جزء من الفائض المتحقق القابل للتوزيع ، وعندما يزداد حجمها تلجأ المصارف إلى اجراء الرسمة اي اضافة جزء او كل هذه الارباح إلى رأس المال ، وتقوم المؤسسة المالية بتوزيع اسهم مجانية او المنحة بدلا من التوزيعات النقدية للأرباح على المساهمين ، وهي بكل بساطة تحويل دفترى من حساب الأرباح المحتجزة إلى حساب

رأس المال ، إذ ان هذه التوزيعات للأسهم بدلاً من التوزيعات النقدية على حملة الأسهم تعد مؤشراً جيداً على قدرة المصرف على تحقيق المزيد من الأرباح .

ان الربح احدى اهم الاهداف المصرفية وان كفاءة استخدام الموارد يؤدي إلى زيادة حجم الأرباح وارتفاع معدل النمو فيها . ولذلك فإن المصرف يسعى إلى تعظيم زيادة ارباحه دائماً لأسباب متعددة منها انها تساهم في تغطية القيمة السوقية للأسهم وتمكن الادارة من قيامها بعمليات التوسع ولذلك تقوم بعض الادارات إلى احتجاز جزء من الأرباح و اضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه بالاحتياطات واذا ما كبر حجمها تقوم المصارف باجراء عملية الرسمة أي اضافة جزء او كل من هذه الاحتياطات إلى رأس المال وتحقق هذه الطريقة بعض الفوائد الضريبية للمساهمين وذلك بسبب الاختلاف في توقيتات دفع الضرائب ففي حالة توزيع الأرباح يجب دفع الضرائب عند الطلب اما في حالة احتجاز الأرباح فإن المساهمين لا يدفعون ضريبة على ارباحهم الرأسمالية المتمثلة بارتفاع القيمة السوقية للأسهم الا عندما يتم بيع هذه الأسهم بصورة فعلية اضافة إلى ان معدل الضريبة على الأرباح المتحققة نتيجة لذلك الاحتجاز عادةً ما يكون اقل من معدلها على التوزيعات وتسمى هذه الطريقة بسياسة التمويل الداخلي .

الا ان هناك بعض الانتقادات الموجهة لهذا الاسلوب ( هندي ، 1996 : 131-132 ) :

أ. صغر الطاقة الاستثمارية التي تأتي عن طريق عملية احتجاز الأرباح.

ب. عدم ملائمة هذه السياسة المستخدمة لصغار المالكين الذين يعتمدون على التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية وان هذه الطريقة ملائمة لكبار المالكين فقط .

ت. قد تترك آثار عكسية سلبية على القيمة السوقية للسهم أي ان قيمة السهم السوقية على فرض إجراء توزيعات مضافا إليها قيمة التوزيعات سوف تصبح اكبر من القيمة السوقية في حالة عدم إجراء توزيعات الأرباح.

## 2. زيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم الخاصة بالبنك المركزي:

تتمثل هذه الطريقة في اصدار اسهم جديدة يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين القداماء او طرحها لمساهمين جدد للاكتتاب فيها . وتمكن هذه الطريقة المصارف من الحصول على موارد مالية جديدة وتعد هذه الإستراتيجية او الطريقة من السياسات المالية التي يطلق عليها بالتمويل الخارجي .

وبالرغم من الأهمية التي تتصف بها هذه الطريقة الا ان هناك انتقادات موجهة له مثل انخفاض اسعار الأسهم في السوق وتحمل المصرف نفقات الاصدار ودخول مساهمين جدد ، مما ينتج عنه اضعاف القوة التصويتية للمساهمين القداماء .

وان عملية اصدار اسهم جديدة قد يضر بالمساهمين القدامى او ببعضهم باعتبار ان المساهمين الجدد يشتركون معهم في الاحتياطي الذي كونته المصرف من ارباح الأسهم الاصلية التي سبق اقتطاعها منهم سنوياً ومن هنا فان الزيادة في راس المال يترتب عليها انخفاض القيمة الحقيقية للاسهم الاصلية وارتفاع قيمة الأسهم الجديدة ولمواجهة ذلك الانخفاض تقرر بعض القوانين ومنها القانون العراقي اولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب بالأسهم الجديدة .

ويؤخذ على أسلوب زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة عيوب منها ( حفي و ابو قحف ، 2000 : 194-195 ) ، ( هندي ، 1996 : 125-126 ) :  
أ.المصرف يتحمل تكاليف إصدار الأسهم الجديدة وهي تكاليف إدارية و تسويقية وبيع هذه الأسهم .

ب. يترتب على زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة انخفاض في ربحية السهم القديم لاسيما إذا كان عائد الاستثمار الجديد اقل من العائد الحالي ، إذ أن الأرباح ستوزع على عدد اكبر من المساهمين .

ت. فقدان المساهمين القدامى لحق الإدارة والرقابة في مجلس ادارة المصرف بسبب دخول مساهمين جدد الأمر الذي يؤدي إلى اضعاف القوة التصويتية لهم بسبب اتساع حجم الشراكة وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي تم توجيهها إلى هذا الأسلوب إلا انه يبقى أسلوباً جيداً يمكن اللجوء إليه في حالة الرغبة في الحصول على الأموال لدعم رأس مال المصرف ولتوفير حماية لأموال المودعين .

### 3. الإحتياطيات :

الإحتياطيات عبارة عن مبالغ تم إستقطاعها من المصرف على مر السنين من ارباحه المتحققة لتعزيز قوة المركز المالي للمصرف بحيث يكون لديه القدرة على مواجهة الأحداث الطارئة الخاصة بالمصرف أو الوضع الاقتصادي بشكل عام لتنفيذ سياسة محددة ، أي أن المصرف يريد حجز مبلغ معين لهذا الغرض للتوسيع. وتعتبر الإحتياطيات ضمانة قوية للدائنين على اختلاف أنواعهم. عندما يكون لدى المصرف احتياطي جيد فإن ذلك يمكنه من سداد مستحقاته للدائنين عندما يتعثر مثلاً، وهذا يعزز قدرته ومكانته لدى الدائنين. كما تعمل الإحتياطيات على زيادة القيمة الحقيقية للأسهم عن قيمتها الاسمية لأن الإحتياطي الجيد يعزز قيمة السهم وبالتالي ترتفع قيمته السوقية. كما تعمل على تحقيق التوازن في الأرباح الموزعة من سنة إلى أخرى. بمعنى أنه إذا

لم يكن هذا العام هناك أرباح جيدة يمكن توزيعها مقارنة بالعام الماضي فيمكن استخدام بعض الاحتياطات ويمكن توزيع الأرباح منها .

وينقسم الاحتياطي إلى قسمين :

#### أ . إحتياطي قانوني :

يكون المصرف ملزما بتكوينه بفرض القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الصدد للمحافظة على حقوق المودعين ، إذ يحدد البنك المركزي نسبة معينة من الاحتياطي القانوني ، او بحكم القوانين والتقاليد المصرفية السائدة للسياسة النقدية للبلد ، ويسمى هذا النوع بالاحتياطات الأولية Primary Reserves ويكون هذا النوع من الاحتياطات بشكل موجودات نقدية ( النقد بالعملة المحلية والعملة الاجنبية ) والتي تمثل النقد الموجود في خزانة المصرف التجاري بشكل نقد سائل ، والودائع لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى .

#### ب . إحتياطي خاص :

يقوم المصرف بتكوين هذا النوع من الاحتياطات اختياريا بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة زبائنه فيه ، وتسمى بالاحتياطات الثانوية SecondaryReserves وتمثل بالإستثمارات قصيرة الأجل وغالبا ما تتمثل بالأوراق المالية والتي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وعند الحاجة ، وتعتبر هذه الإحتياطات داعم للإحتياطات الأولية ، وتساهم في تحقيق بعض الأرباح للمصرف .

## المبحث الثاني

### التحول الرقمي

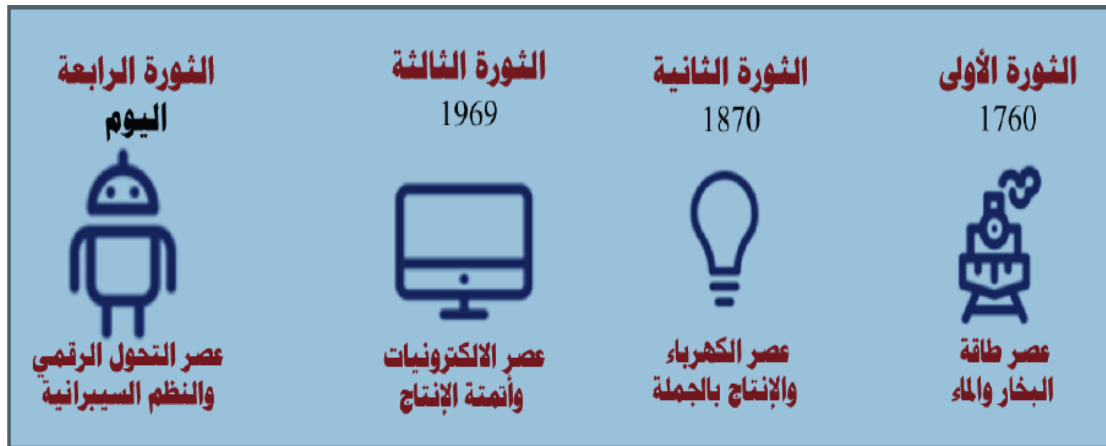
توطئة :

في ظل التطورات التي حصلت في البيئة المصرفية بشكل خاص ، يعد التحول الرقمي موضوعا مهما وضروريا لا يمكن التخلي عنه بالنسبة للقطاع المصرفي؛ من أجل المحافظة على موقعها التنافسي وخلق مجالات كبيرة في التوسع والإنتشار ومواجهة التغيرات التي تحصل في البيئة الداخلية والخارجية وكذلك القدرة على مواكبة التطورات التي تحصل في تلك البيئة والعمل على التغيير المستمر و الدائم .

#### أولاً : المراحل التاريخية للتطور التكنولوجي والتحول الرقمي :

ساهمت تطبيقات آليات التحول الرقمي في تحسين أداء الاعمال وخلق بيئة عمل رقمية قائمة على محركات الذكاء الاصطناعي وتقديم خدمات بمستويات عالية من خلال توظيف التقنيات التكنولوجية المتقدمة في مكانها الصحيح، ومما لا شك فيه أن منظومة Transformation Digital التحول الرقمي ساعدت على اتساع رقعة تطوير الأعمال بكل القطاعات ومنها المصرفية ( Vlada al et., 2019: 659 ) .

ان التطور التكنولوجي واستخدام الوسائل الحديثة لم يأتِ وليد الصدفة وانما مر بمراحل عديدة وثورات هائلة وسباق مع الزمن إلى ان وصل على ما هو عليه منذ القرن الثامن عشر وإلى عصرنا هذا وأن الشكل (2) يوضح ببساطة مراحل التطور التي مر بها عالمنا الرقمي : ( Ustundag & Cevikan ,2018 )



## الشكل ( 2 )

## المراحل التاريخية للتطور التكنولوجي والتحول الرقمي

Ustundag A., & Cevikcan , E (2018) . industry 4 : Managing The Digital Transformation . Istanbul: Springer International Publishing,105-121.

## المرحلة الأولى :

بدأت هذه الثورة في القرن الثامن عشر في أوروبا وهي انتشار واحلال المكننة محل العمل اليدوي . شهدت اوربا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة فتتوعت الابحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم؛ ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر من عمليات التصنيع الكيميائي الجديدة وإنتاج الحديد، وإزدياد إستخدام الطاقة البخارية والمائية وتطوير أدوات الآلات وظهور نظام المصنع الميكانيكي . أدت الثورة الصناعية أيضاً إلى ارتفاع غير مسبوق في معدل النمو السكاني ، كذلك كان لها الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في أوروبا أو خارجها .

## المرحلة الثانية:

بدأت هذه الثورة في القرن التاسع عشر وتحديداً عام 1870 م وسميت بالثورة التكنولوجية وتميزت هذه المرحلة بالتوحيد المعياري والتصنيع السريع ، مكنت التطورات في التصنيع والانتاج من تبني قوي للأنظمة التكنولوجية مثل شبكات التلغراف والسكك الحديدية وامدادات المياه والغاز وانظمة الصرف الصحي ، وقد كانت مركزة في وقت سابق في عدد قليل من المدن المختارة، شهدت الثورة الصناعية الثانية طفرة من التطور السريع في اوربا الغربية ( بريطانيا والمانيا وفرنسا وبلدان اخرى ) وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، وبلغت ذروتها بموجة جديدة من العولمة ، بالاضافة إلى ذلك ادخلت انظمة تكنولوجية جديدة واهمها الطاقة الكهربائية والهواتف.

## المرحلة الثالثة :

تشير الثورة الصناعية الثالثة إلى تقدم التكنولوجيا من الاجهزة الألكترونية والميكانيكية التناظرية إلى التكنولوجيا الرقمية المتاحة اليوم ، بدأت هذه الحقبة خلال فترة

الثمانينيات وما زالت مستمرة . تشمل التطورات التي حدثت خلال الثورة الصناعية الثالثة الكمبيوتر الشخصي والانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

### المرحلة الرابعة :

تستند الثورة الصناعية الرابعة إلى الثورة الرقمية التي تمثل طرقاً جديدة فيها التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات وحتى جسم الانسان ، تتميز الثورة الصناعية الرابعة بأختراق التكنولوجيا الناشئة في عدد من المجالات بما في ذلك الروبوتات ، الذكاء الاصطناعي ، تكنولوجيا النانو ، الحوسبة الحكومية ، التكنولوجيا الحيوية ، انترنت الاشياء ، الطباعة ثلاثية الابعاد ( Ustundag&Cevikcan ,2018 : 121 ).

### ثانياً : مفهوم التحول الرقمي :

في البداية لا بد لنا ان نوضح ما هو التحول الرقمي وكيفية استخدام تكنولوجيا الانترنت للعمليات المصرفية وكيف كان لهذه التكنولوجيا من اثر بالغ الاهمية في التحول السريع في تقديم الخدمات المصرفية من حالتها التقليدية القديمة إلى ما وصل اليه العلم في تقديمها بصورتها الحالية ، ان التحول الرقمي ظاهرة مرتبطة بالتطور التكنولوجي ، وبأزدياد الاهتمام الشديد بضرورة تطبيقه في الانظمة المصرفية لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة على مستوى العالم ، ومن هنا ظهرت مجموعة من التساؤلات التي تفيد بأن التحول الرقمي هل هو ظاهرة جديدة حقاً تستحق التطبيق أو هو مجرد مفهوم جذاب يتم استخدامه لبيان عمليات التغيير التي تستخدمها المصارف والمنظمات بالاعتماد على التقنيات ( Wessel et al , 2021:102 ).

ومع ظهور وتطور خدمات شبكة الانترنت ظهرت عمليات التحول الرقمي في مختلف مجالات الحياة مثل الاقتصاد والطب وغيرها من العلوم ، وان ظهور الهواتف الذكية وتطبيقاتها المختلفة اتاح الفرص لتقديم خدمات تتميز بالمرونة والسرعة افضل مما كانت عليه سابقاً ( الحطاب ، 2020 : 157 ) .

وفي عصر التحول الرقمي تم إحداث طفرة نوعية بالغة الاهمية في التعليم عن طريق دمج التعليم عبر الانترنت مع الدراسة التقليدية عبر تطبيق النهج القويم من خلال انتشار التكنولوجيا الرقمية التي توفر فرص ممتازة للتعليم والتعلم ( Saad et al , 2021:58 ) .

وبناءً على ما تقدم يمكن توضيح مجموعة من المفاهيم التي تناولها عدد من الباحثين والكتاب حول مفهوم التحول الرقمي من خلال الجدول التالي :-



الجدول ( 3 )

مفهوم التحول الرقمي وفق رأي عدد من الباحثين والكتاب

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	تعريف التحول الرقمي
1	العبادي	2003	15	اسلوب استخدام التقنيات الحديثة التي يحتاجها المصرف لتساعده على مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال ولتساعد على تسويق خدماتها بشكل افضل
2	Berghaus & Berk	2016	3	تغيير جذري في المنظمة وله تأثير غير عادي على الاستراتيجيات والهيكل التنظيمي لها من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.
3	Svahn etal.	2017	239	جزء معقد تتناوله المنظمة من أجل الحفاظ على المركز التنافسي لها في العالم الرقمي .
4	Bauernhajas ,Goerzing	2018	44	عملية التنظيم والتغيير الجذري الذي يتم عن طريق اعادة اختراع المنظمة نفسها الطرائق للتشغيل ولمصادر اخرى وبعدها يتم التغيير من قبل المنظمة وعلاقتها بالاطراف الاخرى مثل الزبائن والموظفين والموردين
5	الخفاجي ، صاحب	2018	167	مجموعة من الخطوات المصرفية تبدأ من امر التحويل الصادر عن المصدر لهدف الدفع إلى المستفيد من الامر وبعدها يتم النقل بقبول بنك المستفيد لدفع قيمة الحوالة

للمستفيد من الامر , كما انها عملية تبدأ وتنفذ من خلال وسيلة الكترونية كالهاتف مثلاً				
عملية انتقالية من الانظمة التقليدية إلى الانظمة الألكترونية المتميزة بالذكاء في كافة اعمال المنظمة ،وذلك يتطلب وضع إستراتيجية لنشر ميزة التحول الرقمي وتصميم البرامج الملائمة والتي تدعم التحول الرقمي	11	2018	أمين	6
استخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات الضخمة والتركيز على التغييرات الجذرية التي تحدثها التكنولوجيا الحديثة	931	2019	Hausbreg et al	7
عملية تستهدف لتحسين المصرف من خلال التغييرات العديدة التي تطرقها التكنولوجيا على خصائصه من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات والحوسبة والانترنت.	4	2019	Vial	8
عملية الانتقال من النماذج القديمة إلى النماذج الجديدة المتطورة بالاعتماد على تقنيات رقمية جديدة من أجل احلال عمليات ابتكار واكتشاف لمنتجات وخدمات جديدة.	11-8	2019	ابراهيم	9
عملية مدعمة بالتقنيات الرقمية والتي تحدث التغييرات في المنظمات ولها تأثير هائل على	3	2021	Feroz et al	10

التقييم التنظيمي عن طريق انترنت الاشياء وتحليل البيانات .				
--	--	--	--	--

ومما تقدم فإنه يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه تقنيات معلوماتية رقمية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانظمة الألكترونية والانترنت من خلال التحول أو الانتقال من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي باستخدام العمليات الرقمية .

### ثالثاً: أهمية التحول الرقمي :

إن تحقق الإنتاجية العالية يتم عندما يتحقق المطلوب بمدة قصيرة من خلال الوصول إلى كافة الأعمال بفاعلية وبسرعة , وأهمية التحول الرقمي هو العمل بمستوى سرعة واحد , ولمدة طويلة من الزمن لهذا فقد أسهم التحول الرقمي بصورة ايجابية ومباشرة في تنظيم الوقت من خلال البرامج المعدة لها والموجودة من اجلها , قد عملت كثير من الدول وخصوصاً المتقدمة منها بتفعيل هذه الخدمة وفي كافة القطاعات , ان ثورة التحول الرقمي التي اسهمت ببناء حديث للعالم المالي سيما بعد الازمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 , اذ خلقت تطورات وتأثيرات ايجابية وابداعية للاعمال في التحول الرقمي وتعامل الناس بطريقة اكثر حذراً مع الأموال إذ الزبائن هم المستفيدون من التطور للتحول الرقمي والموجة السريعة ( Peltoniemi,2016:33 ) كما للتحول الرقمي أهمية في التطورات الحديثة للانتاج والتوزيع بمعرفة القنوات الرقمية للزبائن وتجربة الزبون الجيدة والمرونة في عروض الزبائن(Nicoletti,2017:11) وهناك أهمية كبيرة وواضحة للتحول الرقمي في الاسواق المالية إذ يزيد من معدلات النمو عن طريق حجم الاسواق والاستثمارات , كلما ازداد استثمار المؤسسات المالية والمصارف من خلال التطورات المتقدمة للتكنولوجيا يؤثر في زيادة حجم الاسواق مما يؤدي إلى زيادة العوائد على الاستثمارات , لذا للتحول الرقمي أهمية في ترتيب وظائف متقدمة ومتكررة بشكل واسع المدى مقارنة مع التداول السابق الذي يعمل على تسهيل الحصول على المعلومات وبتكاليف عالية , كما للتحول الرقمي أهمية على الصناعات المالية المصرفية وله دور كبير في ايجاد وابتكار طرائق جديدة في العمل الصناعي المصرفي مثل ازيادة الاستثمارات في ال Fintech (التكنولوجيا المالية) هو مصطلح شامل يشير إلى البرامج وتطبيقات

الهاتف المحمول والتقنيات الأخرى التي تم إنشاؤها لتحسين وأتمتة أشكال التمويل التقليدية للشركات والمستهلكين على حد سواء ( Zhang & Chen,2018:9 ) .

لقد اخذت أهمية التحول الرقمي شهرة واسعة وانتشار واضح في العديد من البلدان لا سيما بين عامي ( 2011 و 2012 ) إذ اصبحت المصارف و الشركات تستخدم الخدمات الرقمية, واصبح للمصارف الرقمية استثمارات كبيرة تستثمرها في تكنولوجيا حيوية ( Lukonga ,2018:6-7 ) .

يؤثر التحول الرقمي في المجتمعات وجعلها اكثر حيوية وذلك من خلال الاهمية الواسعة في العديد من المجتمعات , وللتحول الرقمي أهمية في الاقتصاديات وتطورها وازدهارها بتطور مهارات الزبائن والحصول على المعرفة والخبرة ليتم تناسق حاجات الاسواق في المستقبل ( ال صمغ , 2018 : 3 ) .

أصبح التحول الرقمي عملية معقدة للغاية لإنشاء نماذج اعمال جديدة وتغيير طريقة استخدام المعلومات في الوقت الفعلي ، ان مثل هذا التغيير سيخلق قيمة للمنظمة، لذا من الضروري التحقق من طريقة ادارة هذه العملية بنجاح ( محمد و ابراهيم ، 2021 : 178 ) .

تظهر أهمية التحول الرقمي في المصارف من خلال مجموعة من العناصر تتمثل بالآتي: (البار و المرجي ، 2019 : 25 ) ، ( يونس ، 2019 : 22 ) ، ( Tomte et al ,2019: 98 ) ، ( Americo,2020:755-771 ) .

1. تقديم الخدمات المصرفية بشكل اسرع واسهل دون اللجوء إلى الانتظار لفترات طويلة .
2. توفير الوقت والجهد المبذول .
3. العمل على تحسين جودة وزيادة الانتاجية وتحسين الخدمات المقدمة
4. يساعد التحول الرقمي كافة المنظمات على التوسع في نطاق اوسع والوصول إلى شريحة اكبر من الزبائن .
5. تطوير انظمة حديثة لتخزين البيانات
6. ضرورة اتجاء المصارف لمواكبة العصر والاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا لتطبيق التحول الرقمي في تقديم خدماتها المصرفية لتحقيق رضا الزبائن .

7. يعمل التحول الرقمي على تمكين المصارف من المنافسة بهدف التحديث والحفاظ على قدرتها التنافسية وخلق القيمة .

### رابعاً: أهداف التحول الرقمي للعمليات المصرفية :

ان للتحول الرقمي جدوى في تقديم المعلومات والخدمات وتوفير التعاملات المطورة للأعمال التجارية والصناعية والسماح للأفراد بالقيام بأعمالهم بأنفسهم وذلك من خلال توفير جميع المعلومات وقد تضمن التحول الرقمي الكثير من الاهداف التي تتحور بشكل اساسي من خلال قيام الشركات والمنظمات بتعزيز القيمة في الفكر الرقمي والابتكارات الابداعية وعرض الخدمات والمنتجات بطريقة اسهل واسرع واحداث للتقنيات المبتكرة مع النظر بمتطلبات المجتمع وسلوكيات المنظمة ،وقد تبين ان التحول الرقمي له عدة اهداف:

( الحربي , 2015 : 34 ) ، ( Berghaus,2018:13 ) ( Ebert & Duarte,2018:16 ) ( عبد الرازق ، 2019 : 7 ) ، ( Vaska et al.,11 :2021 ) .

1. تطوير خدمات مبتكرة وابداعية : يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن لينال رضاهم عن طريق الابتكار والاستحداث .
  2. التقليل من التعقيدات الادارية : يساعد التحول الرقمي على التقليل من كلفة الدوران في اتمام العمل والانتقال من مكتب إلى آخر .
  3. تخفيض التكاليف والجهد بشكل كبير : توفر على الدول الوقت والمال والجهد لتعيين موظف خاص لأنجاز معاملات الأفراد .
  4. القضاء على البيروقراطية وتسهيل تقسيم العمل : في الماضي من أجل اجراء عمل فقد يتطلب الانتقال من مكتب إلى آخر لأكمال الأوراق والتواقيع , فالتحول الرقمي تخلص من كل هذه الاعمال .
  5. تحقيق الافادة القصوى لزبائن المصرف : من خلال اتباع نظام موحد للتعامل مع جميع الشرائح وتحقيق المساواة في تقديم الخدمة.
  6. تطوير المصرف : تعمل على تعزيز وتطوير ثقافة اكثر ابتكاراً وتعاونية على مستوى المؤسسة المالية والمجتمع.
- يهدف التحول الرقمي في تقليل التكاليف والجهد ويسهل الوصول إلى المعلومات لتعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي ويحسن من الكفاءة التشغيلية والخدمات التي يقدمها إلى العملاء وكذلك حماية البيانات الرقمية والاستقلالية والثقة وزيادة الدخل والانتاج للقيمة المضافة في المنظمة .

7. التحول الرقمي يعمل على مساعدة المصارف على الانتشار و التوسع على نطاق اوسع .

### خامساً : إستراتيجيات التحول الرقمي :

عندما تريد اي مؤسسة مصرفية ان تنهج مبدأ التحول الرقمي لابد لها من خطة عمل موضوعة بشكل متقن وفق توقيتات معينة وتراعي فيها مواردها المتاحة بالاضافة إلى قدراتها الحقيقية وفي هذا المجال يمكن توضيح استراتيجيات التحول الرقمي بثلاثة استراتيجيات اساسية وهي (Cuesta , Tuesta, 2015: 4) :

#### 1 . إستراتيجية التكيف التكنولوجي :

تتمثل هذه الإستراتيجية في عمليات التحويل الرقمي المصرفي إلى عمل تغيير جذري في البنية التحتية للتكنولوجيا المستخدمة وتحويلها إلى بنية تحتية مرنة اكثر ليتم استيعاب تكنولوجيا جديدة وهذا يحتاج إلى سرعة ودقة متناهية .

#### 2 . إستراتيجية الاستجابة للمنافسة الجديدة :

عند هذه المرحلة من الاستراتيجيات تتفاعل المنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص مع اي تغيير في طلبات الزبائن ويتم ذلك عن طريق تطوير المنتجات والخدمات الرقمية مع اضافة خدمات جديدة يمكن طريقها وضع المصرف في بيئة تنافسية جيدة ومن هنا فأن المصارف تتبنى إستراتيجية الاستجابة السريعة لمتطلبات التغيير الرقمي .

#### 3 . إستراتيجية الريادة :

عن طريق هذه الإستراتيجية تحاول المصارف بشكل خاص ان تجعل استثماراتها الاساسية في التكنولوجيا عن طريق اعتماد إستراتيجية رقمية تعمل على تغيير جذري في هيكلها التنظيمي ، بالصورة التي تجعل من هذه المصارف محل الريادة في مجال عملها ويمكن ان تكون قيادية في السوق .

### سادساً : ه بررات التحول الرقمي من العمل المصرفي التقليدي إلى

#### العمل المصرفي الإلكتروني :

إن عملية التحول نحو المصارف الرقمية أو الألكترونية جاءت نظراً للتغيرات في الخدمات المصرفية إذ تستجيب البنوك للوسائل الرقمية بأستخدام مناهج مختلفة للتحول إلى بنك رقمي وينطبق مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية أو الألكترونية على كل الخدمات التي تخص الافراد ، وتعتمد عملية التحول هذه على الظروف التي تبدأ بها المؤسسة (Pablo et al.,2021:2) .

ان فكرة تبني المصارف التقليدية للاعمال الإلكترونية في البلدان العربية تؤدي دور الوسيط بين المشتري والبائع من أجل تسهيل انجاز مهمة العمليات المصرفية الإلكترونية والوفاء بالالتزامات الناتجة عن التعاقدات الإلكترونية , إذ أصبحت الخدمات المالية والعمل المصرفي الإلكتروني ليس مجرد خدمات يقوم بتوفيرها المصرف فحسب وإنما أصبحت مواقع مالية وتجارية وإستثمارية ، والحصول على مختلف تلك الخدمات من خلال شبكة يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به ويمكن للعميل الدخول عليها في أي وقت ( حسينة , 2013 : 40 ) .

### سابعاً : مزايا التحول الرقمي للعمليات المصرفية الإلكترونية:

يحقق التحول الرقمي للعمليات المصرفية الإلكترونية عدة مزايا (محمد , 2015 : 143 ) :-

1. إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات أكبر للزبائن : تتميز بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة للزبائن من غير تقييد بالمكان أو الزمان , كما يوفر راحة للزبون من خلال إمكانية طلب الخدمة في اي وقت واي يوم بالاسبوع , كما يوفر السرية التامة للمعلومات التي تميز هذه المصارف وتزيد من ثقة الزبائن بها .
2. تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة : تعمل المصارف الإلكترونية على تقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية , فضلاً عن الخدمات المتطورة عبر الانترنت والتي تميزها عن المصارف التقليدية مثل طريقة الدفع الإلكتروني والحوالات الإلكترونية والنقود الإلكترونية .
3. إنخفاض التكاليف : تكاليف الخدمات المصرفية منخفضة مقارنة بالمصارف العادية ان من اهم العوامل التي تساعد على كسب الزبون هي تقليل التكلفة وتحسين جودتها , وقد اجريت دراسات تقديرية تخص تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة من خلال قنوات مختلفة تبين ان الخدمات المقدمة عبر فرع المصرف تصل إلى 295 وحدة تقل عنها لو قدمت عبر شبكة الانترنت بكلفة 4 وحدات , وتكلفة واحدة تصل اليها من خلال الصرافات الالية .
4. زيادة كفاءة اداء المصارف: تتميز بسرعة انجاز الأعمال بأتساع شبكة الانترنت عن المصارف التقليدية إذ اصبح من السهل على الزبون الاتصال مع المصرف عبر الانترنت الذي بدوره ينفذ الاجراءات التي تنتهي في اجزاء صغيرة وبأداء

صحيح وكفاءة عالية مما يجنب الزبون المقابلة الشخصية مع الموظفين الذين بالعادة ما يكونون منشغلين عنه .

5. **تبادل المعلومات :** تتميز المصارف الألكترونية بالقدرة على الحصول على المعلومات وتبادلها مع المصارف الأخرى بسهولة و تزيد من فاعلية عمليات الرقابة.

6. **ادارة أفضل للزبون :** تتيح الصيرفة الألكترونية تحقيق ادارة افضل للزبون في اعماله المصرفية والاتصال الدائم مع الزبائن من خلال قنوات الاتصال ( البريد الالكتروني , الانترنت , الفاكس والهاتف ) وتوفر كذلك خيارات اوسع لزبائنها وحرية الاختيار لافضل الخدمات للزبون .

### **ثامناً : المخاطر المترتبة على العمل المصرفي الالكتروني :**

على الرغم من المزايا التي تقدمها التحولات الرقمية فهناك العديد من المخاطر التي قد تخلقها هذه التحولات والتي يواجهها العمل المصرفي الألكتروني ( لظفي و صلاح الدين , 2016: 36 ) :

#### **1. المخاطر الإستراتيجية :**

وهي المخاطر الناتجة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تساعد على تحقيق الربح للخدمات المصرفية الألكترونية والخدمات المصرفية التقليدية , وبما ان المصرف لا يتعرض إلى مزيد من المخاطر فهذا لا يؤثر في مركزه التنافسي , وتكمن أهمية هذه المخاطر من حيث تأثيرها في مستقبل المصرف .

#### **2. المخاطر التشغيلية :**

قد تتعرض انظمة العمل المصرفي الالكتروني إلى العديد من الاخطاء في اثناء التشغيل وعادة قد تكون هذه الانظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي :

أ: عدم وجود تأمين كاف للنظم إذ يمكن اختراق نظام الحاسبات في المصرف للتجسس على معلومات الزبائن الخاصة بهم , فمن الواجب ايجاد اجراءات كافية لكشف الاختراق.

ب : عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو اعمال الصيانة , تنشأ من عدم وجود انظمة كافية لحل المشكلات وسرعة صيانة النظم .



ج : اساءة الاستخدام من قبل الزبائن يحدث من خلال عدم احاطة الزبائن بأجراءات التأمين والوقاية أو القيام بعمليات غسل الأموال من خلال استخدام المعلومات الشخصية أو السماح لعناصر اجرامية بالدخول إلى حسابات الزبائن الاخرين .

### 3. مخاطر السمعة :

تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم توافر الخدمات المصرفية ووجود رأي سلبي تجاه المصرف , فيجب توافر الخدمات الألكترونية على وفق معايير الامان والدقة والاستمرارية والاستجابة لمتطلبات واحتياجات الزبون.

### 4. المخاطر القانونية :

تنشأ المخاطر القانونية من خلال انتهاك القواعد أو القوانين أو الضوابط الخاصة والمتعلقة بمعالجة غسل الأموال , أو نتيجة عدم وضوح الحقوق والالتزامات القانونية التي تنتج عن العمليات المصرفية الألكترونية , أو عدم توافر قواعد لحماية المستهلكين لبعض الدول .

## تا سعاً مؤ شرات الت حول الرق مي للعلما باتاله صرفية

### الألكترونية :

التحول الرقمي يتكون من عدة مؤشرات مختلفة ويمكن كذلك التعبير عن المؤشرات بالعناصر أو المكونات ومن اهم هذه المؤشرات التي سيتم ذكرها هي ( المقاصة الألكترونية ، نظام التسوية الإجمالية الآنية و الدفع الألكتروني ) وأدناه شرح مفصل لكل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاثة :-

### 1. المقاصة الألكترونية :

للمقاصة الألكترونية أهمية كبرى يتم من خلالها تسوية حسابات الزبائن ( المدين والدائن ) فهي تعد بوابة الدخول لغرف المقاصة , إذ يشير مصطلح ( ACH ) مختصر عبارة ( Automated Clearing House ) " اي دار المقاصة الألكترونية أو المؤتمنة التي تكون عبارة عن شبكة للتسوية المالية ويكون مقرها في الولايات المتحدة الامريكية والتي تم تأسيسها من خلال " الاتحاد الوطني للمقاصة الألكترونية " في عام 1974 , ويبلغ عدد المناطق التي تم انشاء مراكز للمقاصة 12 منطقة في الولايات المتحدة والتي اعتمدت على نظام الشرائط

والاقراص المغنطة مع تداول الصكوك الورقية معا ( صندوق النقد العربي, 2008: 14 ).

في العراق تم التشغيل الفعلي لنظام المقاصة الألكترونية من قبل البنك المركزي بتاريخ " 2006/9/14 " والذي انجز حجم هائل من التعاملات المالية " الدائنة والمدينة " بشكل مستمر ويومي , وبسبب التطور الكبير لأنظمة الدفع ظهرت نظم جديدة تكون مكملة لنظام التسوية الاجمالي , وهو نظام المقاصة الألكترونية أو يسمى مقاصة الصكوك الألكترونية ( كمال وزيان , 2015 : 13 ) كما ان المقاصة الألكترونية لها مفهوم اوسع من المفاهيم المتداولة , ان مفهوم نظام ( ACH ) عبارة عن دفع حوالات في يوم واحد أو يومين , ووجود ارادتين متفتحتين على اجراء المقاصة الألكترونية ( الطائي وداود , 2019 : 325 ) , ان الاستخدام الواسع للشيكات المصرفية في الحياة اليومية يؤدي إلى تطوير انظمة المقاصة الألكترونية في المصارف ( Asmah et al. , 2018:20 ) ويمكن تعريف المقاصة الألكترونية بأنها عملية الموازنة بين كل من عمليات البيع والشراء للعقود الاجلة أو الأوراق المالية والشيكات ويتم تحويل الأموال من مؤسسة إلى اخرى ( Adolphus , 27:2004 ) وعرفت ايضا انه النظام القائم على الصور من خلال الانترنت إذ يفحص الصور والبيانات للتعرف على الحبر المغناطيسي ( Magnetic ink character recognition : MICR ) والذي يتم التقاطه في المصرف الذي يجمع ويرسل المعلومات الكترونياً ( ALShobly , 2011: 463 ) وقد عرف نظام المقاصة للشيكات الألكترونية

( Electronic cheque clearing system : ECCS ) بنظام اقتطاع الشيكات (CTS) :  
Cheque Truncation System) الذي ينطوي على عملية تسوية الشيكات بين البنوك , واستخدام السجلات الألكترونية للشيكات ونسخة ممسوحة ضوئياً من الشيك , فإن اقتطاع الشيكات هي العملية التي يتم من خلالها الحركة الفعلية للشيك داخل المصرف أو بين المصارف وغرفة المقاصة وتستبدل بالسجلات الألكترونية ( AL-Refai & Nawafieh , 2014:182 )

كما يمكن توضيح اوامر الدفع التي يتم تبادلها في نظام المقاصة الألكترونية في البنك المركزي العراقي ( سلمان , 2013 : 7 ) :

أ: اوامر الدفع منخفضة القيمة أو اقتطاع الشيكات ( Cheque ACH-CT Automated Clearing House - Truncation ) : يقوم البنك المركزي العراقي في تحديد سقف للحد الاعلى للمبالغ التي يتم تحويلها وفق هذا الامر , إذ تتم تسوية هذا النظام

خلال اليوم نفسه , ويتم تحديد مبلغ مائة الف دولار أو مليار دينار عراقي كحد اعلى للتحويل في هذا النظام .

**ب : نظام الصكوك الألكترونية (ACH-CH Automated Clearing - Cheque House ) :** إذ يتم تسويتها خلال يومين, بدأ العمل بالصكوك الألكترونية بداية عام 2011 إذ اشتركت اغلبية المصارف الاهلية وفروعها , وتعد جزءاً من نظام المقاصة الالية , يتم تبادل بيانات وصورة الصك الالكتروني وكما يحفظ اصل الصك بالفروع المودع فيها, كما يتطلب توفير اجهزة المسح الضوئي ( Check Scanner ) للعمل, وبرنامج الربط ( SSS Scanner Interface System ) الذي يربط الاجهزة بالنظام , بدأ تنفيذه بتاريخ 2011/1/3 ( التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق 2011 : 68 ) .

**ج : صكوك المقاصة الخاصة :** هي صكوك يتم تسويتها خلال يوم العمل نفسه , في حال تم قبولها من قبل المصرف المسحوب عليه .

**د : اوامر الدفع المدينة :** لا تعد مفعلة في الوقت الحالي بسبب عدم وجود قوانين وتشريعات قانونية خاصة بها .

#### فوائد المقاصة الألكترونية :-

تتمتع المقاصة الألكترونية بمجموعة من المزايا بحسب وجهة نظر ( الحداد و آخرون ، 2012 : 127-128 ) بالآتي :

#### أ: فوائد تعود على المصرف :

تقليل المخاطر بالنسبة للصكوك في حالة فقدان اثناء النقل بالاضافة إلى تسهيل اعمال المصرف وتخفيف الاعباء عن كاهل البنك المركزي العراقي و المصارف الاخرى كما ويقلل من الاستغلال السيء للصكوك ويزيد من الثقة في التعامل بالصكوك .

#### ب: فوائد تعود على المستفيدين من الصكوك :

يعتبر الصك اداة دفع فورية مثل الايداع النقدي هذا بالاضافة إلى تحصيل قيمة الصك خلال فترة قصيرة في نفس اليوم وزيادة الدقة في عملية تحصيل الصكوك لأن بيانات الصكوك يتم تسجيلها عن طريق جهاز قارئ مغناطيسي وماسح ضوئي .

#### ج: فوائد تعود على البنك المركزي :

توحيد الاجراءات و تحسين مستوى إدارة المصرف وزيادة سرعة انجاز متطلبات العمل وكل هذا من شأنه ايضا ان يعود بفوائد على الاقتصاد الوطني ككل .

بالإضافة إلى مجموعة من الفوائد الأخرى ( Adolphus,2004:30 ) :-

1. **تحسين كفاءة البنك** : تساعد المقاصة الإلكترونية في تحسين كفاءة البنوك من خلال تقديم شيكات الزبائن بسرعة وبتكلفة اقل .
2. **الايرادات الاضافية** : يكون هناك مصدر اضافي للدخل بالنسبة للبنوك من خلال الرسوم التي يتم تحصيلها من العملاء الذين يقومون بخدمات المقاصة .
3. **المرونة** : تسهيلات للزبائن في استخدام الشيكات لتنفيذ معاملاتهم
4. **المخاطرة القليلة** : تعد من اهم فوائد المقاصة الإلكترونية لتقليل المخاطر إذ يتم فحص الشيكات وارسالها إلى الأنظمة الاكترونية .
5. **السرعة** : ان المقاصة الإلكترونية تتميز بالسرعة وذلك بأستخدام الحاسبات الإلكترونية والمساحات الضوئية والانترنت , إذ تساعد الزبائن في تنفيذ معاملاتهم في الوقت المحدد .

### مقومات نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية :

ان نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية يعتمد على عدة عوامل للقيام بوظائفه , و منها ما يلي:

أ: الانترنت:-

تعد شبكة الانترنت وسيطا تفاعليا لبيئة جميع الاعمال بوجه عام , إذ انها من وجهة نظر المستخدم بيئة ملائمة وممتازة لانجاز كافة العمليات المصرفية مثل تدقيق وفحص الحسابات الشخصية , دفع الفواتير , فتح الحسابات بمختلف انواعها ...الخ, وتوفر على مستهلك الخدمة المجهود , وتساعد على التخلص من متطلبات ومجهود المقابلة مع الموظف. اما بالنسبة لوجهة نظر المصرف فانها وسيلة لتخفيض التكاليف التشغيلية والتأسيسية للفروع وبالتالي زيادة الارباح , وخفض رسووالخدمة على العمليات المصرفية , وزيادة فوائد الايداع , وابتكار برامج جديدة , وتحفيز الخدمات والمنتجات , وجذب الزبائن , ودخول اسواق جديدة.(طایل , 2014 : 84-85).

### ب : الصكوك الإلكترونية :

الصكوك الإلكترونية هي المرادف الالكتروني للصكوك الورقية التقليدية والتي يتم التعامل بها , والصكوك الإلكترونية هي وثيقة الكترونية مؤمنة تحتوي على البيانات التالية: رقم الصك واسم الدافع ورقم الحساب واسم المصرف واسم المستفيد والمبلغ, ووحدة العملة المطلوبة وتاريخ الصلاحية , يرسلها مصدر الصك إلى مستلم الصك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف عبر الانترنت , ليقوم المصرف المعني اولا بتحويل مبلغ الصك إلى حساب حامله وبعد ذلك يقوم بالغاء الصك واعادته الكترونيا إلى مستلمه ليكون دليلا على انه قد تم صرف قيمة الصك فعلا اليه. ( الموسوي والشمري , 2014 : 271).

## ج : جهاز قارئ الصكوك الممغنطة:

جهاز يستخدم تكنولوجيا القراءة والتعرف على المستندات الورقية عن طريق الأجهزة الألكترونية. وهي تقنية التعرف على الحروف المكتوبة بالحبر الممغنط وتستخدم من قبل القطاع المصرفي لتسهيل معالجة الصكوك. طبقاً للمعلومات المتاحة فإن جهاز قارئ الصكوك الممغنطة استعمل أولاً من قبل رابطة المصارف الأمريكية في عام 1956 و بحلول عام 1963 كان الجميع يعمل بهذه التقنية في الولايات المتحدة , إذ تتم معالجة الصكوك الممغنطة بواسطة جهاز ماسح الصكوك الممغنطة ( Scanner )، هذا الجهاز الإلكتروني يقوم بمسح الصكوك الممغنطة وتسجيل اسم المدينة واسم المصرف واسم الفرع والتفاصيل الأخرى المطلوبة الموجودة في الصك , جهاز قارئ الصكوك الممغنطة يستطيع مسح الصكوك الممغنطة وقراءة بياناتها كافة و تحويلها إلى شكل رقمي وإرسال المعلومات للكمبيوتر الخاص بالمصرف لأتمام عملية المقاصة. هذا الجهاز يسهل من عملية المقاصة فضلاً عن فرز الآلاف من الصكوك بكل سلاسة. (Kumbhar, 2010 : 76).

## د : جهاز التخويل الإلكتروني (E-Token):

ان هذا الجهاز يستخدم كتصريح للدخول إلى النظام إذ يعتبر البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد عن تزويد مستخدمي النظام بهذا التخويل والذي يحتوي على كلمة سر خاصة بكل مستخدم من مستخدمي النظام بالمصرف المشارك بنظام مقاصة الصكوك الألكترونية (ACH Automated Clearing -House): ، (سلمان , 2013 : 13).

## هـ : جهاز الحاسوب (الكمبيوتر):

هو جهاز الكتروني يعمل على استقبال البيانات و معالجتها ومن ثم خزن أو اظهار البيانات للمستخدم بصور أخرى. (الغامدي , 2011 : 1).

اللية عمل نظام مقاصة الصكوك الألكترونية (الحداد واخرون , 2012 : 123-124):-

## أ- القيام بالخطوات التالية في المصرف المستفيد :

1. استلام الصك من الزبون .
2. تصوير الصك وقراءة بيانات الخط الممغنط .
3. ادخال البيانات المطلوبة (رقم حساب المستفيد , تاريخ الصك , مبلغ الصك) .
4. التحقق من البيانات التي تم ادخالها وقراءتها الكترونياً.
5. عمل قيد لحساب المستفيد .
6. ارسال بيانات الصك إلى نظام مقاصة الصكوك الألكترونية .

ب- إجراء الخطوات التالية في غرفة المقاصة :

1. استلام صورة الصك وبياناته من المصرف المستفيد وتدقيقه اليا وارساله إلى المصرف المقابل.
2. استلام رد من المصرف المقابل وارساله إلى المصرف المستفيد.
3. حفظ صورة الصك وبياناته خلال المراحل المختلفة.
4. تكوين قيد اجمالي بنتيجة مبالغ الصكوك الواردة و الصادرة لكل صك لتحديث ارصدة المصارف الكترونيا.

ت- الخطوات التي يقوم بها المصرف المقابل :

- 1- التأكد من بيانات الصك الذي تم استلامه من غرفة المقاصة الألكترونية .
- 2- التأكد من التوقيع والرصيد وامكانية تسديد قيمة الصك .
- 3- يتم اخذ القرار المناسب بتسديد قيمة الصك من عدمه .
- 4- تقييد قيمة الصك على حساب الساحب في حالة الموافقة على دفع قيمته .
- 5- ارسال الرد إلى المصرف المستفيد عن طريق غرفة المقاصة الألكترونية .

2. نظام التسوية الإجمالية الآنية **Real Time Gross Settlement** :

يعتبر نظام التسوية الإجمالية آلية يمكن من خلاله الحصول على المعالجة والتسوية النهائية إلى اوامر الدفع التي تكون عالية القيمة , والتي يمكن مبادلتها بصورة مستمرة للمشاركين خلال يوم العمل , لقد بدأ التشغيل الفعلي للنظام بتاريخ 24 / 8 / 2006 وكان المشاركون في النظام في المرحلة الأولى خمسة مصارف فقط متمثلة بالفروع الرئيسية وهي " مصرف الرافدين , مصرف بغداد , مصرف الرشيد , المصرف العراقي للتجارة و مصرف الشرق الاوسط " واعتمد البنك المركزي على خطة تدريجية بأشراك المصارف في نظام التسوية , ومن بعدها تم اشراك جميع المصارف التي يبلغ عددها 70 مصرف بنظام التسوية الإجمالية فضلاً عن وزارة المالية ودائرة رعاية القاصرين و هيئة التقاعد , وتم انشاء مجلس المدفوعات الوطني العراقي برئاسة البنك المركزي العراقي واعضاء من الوزارات كافة ودوائر القطاع العام والخاص يعمل كحلقة استشارية لدعم البنك المركزي العراقي في تحديد الاهداف وتوضيح التوجه الاستراتيجي له . , اعتمد البنك المركزي العراقي منذ 2004 ولغاية يومنا هذا على تطوير كافة البنى التحتية وتكنولوجيا انظمة التسوية والدفع واعتماد الادارة القوية من أجل ضمان النجاح في

بيئة العمل التي تتسم بالتحديات والظروف الصعبة داخل العراق، وذلك بالاتفاق مع الشركة الامريكية Montral الخاصة بتجهيز وتزويد البرامج وذلك للارتقاء بأنظمة المعايير الدولية المعمول بها عالمياً ( التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي , 2006 ) ، ( التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2015 : 115 ) ، ( النصيري ، 2017 : 104 ) .

إن البنك المركزي يعد هو المالك لهذا النظام إذ يأخذ على عاتقه تزويد المشاركين بالبرامج اللازمة, ويقوم البنك المركزي كذلك بعقد دورات تدريبية للمستخدمين , ومراقبة حسابات المصرف والتقليل من التنفيذ اليدوي للعمليات وتجنب المخاطر التي تنشأ من اجراء التسوية الشاملة للمدفوعات بين المصارف , ويوفر البنك المركزي التحويلات اللازمة أجل تشغيل النظام ( حسين . 2015 : 6 ) كما بين البنك المركزي ان اهم الانظمة التي تعمل في البنك هو نظام التسوية الآنية الاجمالية ( Real Time Gross Settlement: RTGS ) ونظام المقاصة الألكترونية ACH الذي نفذ عام 2011 إذ توفرت قاعدة بيانات كاملة لجميع التحويلات الخاصة بالصكوك الألكترونية واوامر الدفع الدائنة المتبادلة بين المصارف كما وضع البنك المركزي استراتيجيات لتطوير وتحديث نظم الدفع و التسوية وكذلك متابعتها خلال التنفيذ ( البنك المركزي العراقي , 2018 ) .

إن نظام التسوية الإجمالية هو نظام تسوية المدفوعات التي تتضمن التسوية الفعلية للأرصدة، كما يتم فحص التحويلات من خلال النظام من أجل التأكد من تواجد الارصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك ( سليمان , 2012 : 7 ) ونظام التسوية الاجالية ( RTGS ) تنفذ التسوية من خلال الحجوزات الفورية على حسابات نظام التسوية اما في حال عدم وجود مبالغ كافية لكي تحجز يتم ادراجها في صف معاملات الانتظار أو تلغى .

إن الهدف الأساسي من هذا النظام هو إزالة خطر التسوية اليدوية التي تكون ناتجة من عمليات تسوية مبالغ كبيرة , فضلاً عن ضمان تسوية غير قابلة للنقض , إذ تعد ميزة ذات قيمة للزبون , وتتميز بسرعة التنفيذ واختصار الوقت وتجنب مخاطر الائتمان والسيولة ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , 2009 : 45 ) .

### أهداف نظام التسوية الإجمالية الآنية :

- كما يتكون نظام التسوية الآنية الإجمالية ( Real Time Gross : RTGS Settlement ) من مجموعة من الاهداف اهمها ( ابراهيم, 2014:85 ) ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2009:45 ) :
- أ. تجنب مخاطر التسوية التي تكون ناتجة من عمليات التسوية الصافية كبيرة الحجم, كما ان نظام " RTGS " يتضمن تسوية نهائية تكون غير قابلة للنقض , وتعد هذه ميزة ذات قيمة للزبون .
  - ب. تتمكن من ازالة مخاطر الائتمان بسهولة .
  - ت. اختصار الوقت والجهد وزيادة سرعة استخدام وتنفيذ المدفوعات الألكترونية .
  - ث. تحسن من ادارة السيولة .
  - ج. تتميز بالكفاءة وذات مستوى عال من المرونة, وتخفض من التكاليف الإجمالية للمدفوعات .
  - ح. تتوافق المعايير لأنظمة المدفوعات مع المعايير الدولية .
  - خ. يعد البنك المركزي المسؤول الوحيد عن النظام الالكتروني ومستخدميه , إذ لا يمكن اتمام اي عملية من خلال مستخدم واحد إذ يتبع مبدأ السيطرة المزدوجة ( الاتصال والتصديق ) .

### وظائف نظام التسوية الإجمالية الآنية :

- كما يقدم هذا النظام خدمات الدفع المتبادلة بين المنظمات من قبل كل من البنك المركزي العراقي والمؤسسات المشاركة , وبالإضافة إلى هذه الخدمات فإنه يؤدي مجموعة من الوظائف : ( البنك المركزي العراقي , دليل المشارك في نظام RTGS , 2010: 2 )
- أ. معالجة الحوالات المالية .
  - ب. الرقابة واصدار التقارير .
  - ت. ادارة الارصدة .
  - ث. تتعامل مع الوسائل الاعلامية من أجل تلبية المشاركين على الامور المفاجئة والتي يمكن حصولها خلال اليوم .
  - ج. اداء عمليات التسوية لنظام ( Automated Clearing -House: ACH ) دار المقاصة الألكترونية ) .



## 3 . الدفع الإلكتروني : Electronic Payment :

في الوقت الحالي تحول الانترنت إلى عامل اساسي في الاجراءات الاقتصادية والمالية ( Mohammed et al.,2014: 443 ) وعلى وفق هذا التطور تغير نظام المدفوعات للعمليات المصرفية العالمية من العملة المعدنية والورقية إلى الاجراءات الألكترونية والتي تعد الاسرع ويمكن الوثوق بها ( Premchand & Choudhry,2015:110 )

مع التقدم في التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصالات إذ تم استبدال عمليات الدفع التي تتم وجها لوجه إلى ادوات واساليب جديدة والكترونية للبنوك الألكترونية فلهذا كان انتشار الخدمات المصرفية الألكترونية امرا مهما وضرورياً وان هذا التطور يتطلب تدريب زبائن المصارف (Moslehi et al,2019:61)

وفي السنوات الاخيرة تم استخدام الخدمات عن بعد مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول التي قد لا تحتاج إلى زبون في المصرف , كما يتم توفير خدمات مختلفة للعديد من التقنيات خلال الدفع عبر الهاتف المحمول ولكن على المصارف خلق ثقة للزبائن لأن مفهوم المال في الخدمات المصرفية يعد مفهوم مهم في حياة الزبائن إذ يتطلب وجود الثقة ( Namazi,2015:20 ) .

ولمواكبة التطور التكنولوجي في الدفع الألكتروني يجب التعرف على نظام الدفع بأنه عملية تسوية المدفوعات التي تحصل بين الاطراف المتبادلة للسلع والخدمات ( حسون ، 2002 : 138 ) ويعرف ايضا بأنه آلية لتحويل النقود الألكترونية من حساب إلى آخر بغض النظر عن الموقع لفرع المالك أو الماسك لكل حساب ، و يرى آخر النظام بانه مجموعة من الاجزاء ترتبط بعضها البعض معا لتكون حلقة متواصلة لانجاز الوظائف المطلوبة ( Zealand 28 : 2008 , ) ، ووصفه باحث آخر بانه آلية لتحويل النقود الألكترونية من حساب إلى آخر بغض النظر عن الموقع المالك للحساب ( Khosravani,2008:1 ) ، و اضاف ( Moertini et al.,2011:17 ) على انه خدمات الدفع التي تستخدم عالم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، وعرف ايضا على انه مجموعة من الادوات والتحويلات الألكترونية التي يتم اصدارها من قبل المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع ( يوسف ، 2012 : 98 ) .

ويرى الباحث الدفع الإلكتروني على انه وسيلة حديثة يتم من خلالها تداول الأموال وانجاز المعاملات الكترونيا بأستخدام وسائل حديثة والابتعاد عن التعقيد الذي كان معمول به سابقا المتمثل بالمعاملات الورقية التقليدية .

### أطراف نظام الدفع الإلكتروني :

على الرغم من اختلاف أنظمة الدفع الإلكتروني الا انها تحتوي على خمسة اطراف فقط ( ناظم ، عبد الفتاح ، 2012 : 47 ) ، ( 9 : 2019 ، AL-Saji ) :

أ. الزبون أو حامل البطاقة : يقوم بالدفع الإلكتروني من أجل شراء السلع والخدمات .  
ب.التاجر أو البائع أو المستفيد : يقوم بأستقبال وحصول الدفعة الألكترونية من الزبون مقابل الخدمة المباعة .

ج. المصدر ( المصرف ) : قد يكون المصدر مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية .

د. غرفة المقاصة الإلكترونية: شبكة الكترونية تقوم بنقل الأموال بين المصارف .

هـ . المنظم ( وولد كارد سنتر ) : مؤسسة عالمية مسؤوليتها انشاء البطاقات واصدار التراخيص لجميع المصارف حول العالم للموافقة على الدخول في عضوية هذه البطاقات والقيام بالتسويات المالية .

### فوائد الدفع الألكتروني :

تسعى البنوك المركزية إلى توفير شبكات وآليات لربط المؤسسات المالية والمصارف فيما بينها لاجراء عملية تحويل الأموال فيما بينها ومن اهم هذه الفوائد ( الشلهوب ، 2007 : 342 ) :-

1. إجراء عمليات الدفع بصورة سريعة وموثوق بها ومن الممكن انجاز التعاملات بشكل آمن وشفاف.
2. من الممكن التعامل بمبالغ قيمتها عالية أو منخفضة سواء للمؤسسات أو الافراد.
3. منظومة متبادلة اي ارتباط المصارف ببعضها البعض .
4. توفير الجهد وتقليل الاخطاء و الكلفة والمخاطر وامكانية عالية تزيد عدد الزبائن والعائد على المصرف .
5. تمكين المصرف والمؤسسة المالية من اجراء التحويلات المالية بصورة آلية مع ضمان وصولها إلى المستفيد في الوقت المناسب .
6. المساهمة في إنشاء بيانات مركزية موحدة للأوراق المالية من خلال حفظها الكترونيا .

خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني : ( Ali ,2019 : 1-42 )

1. الخصوصية وإخفاء الهوية : تحقق رغبة المستفيد في حماية خصوصيته وهويته في المعاملات ففي بعض التحويلات تكون حماية هوية الطرف المستفيد عن طريق إخفاء الاسم اي عندما يدفع الزبون بالبطاقة المدينة يتم تسجيل عملية الشراء في قاعدة بيانات البائع ، من الممكن معرفة المبلغ الذي تم دفعه أو شراؤه بالفعل ، فعندما يدفع الزبون في السوق فلا يستطيع احد القول من خلال فحص الأموال بأن هذه الأموال جاءت من البائع لعدم وجود معلومات عن الدافع ، لذلك فمن حق المستفيدين اختيار كيفية عرض معلوماتهم الشخصية .
  2. الطبيعة الدولية لأنظمة الدفع الإلكتروني : ان أنظمة الدفع الإلكتروني تتميز بخاصية قبولها دولياً، فعند تسوية الحسابات التي تتم عبر فضاء الكتروني واسع تكون مقبولة دولياً .
  3. تمتاز أنظمة الدفع الإلكتروني بسهولة التشغيل الآلي والمرونة العالية عند اجراء عملية تحويل الأموال .
  4. سهولة الاستخدام والملائمة للطرفين الدائن والمدين .
  5. القابلية للتطبيق : ان التطبيق أو القبول يشار اليه في أنظمة الدفع الإلكتروني هو معرفة المدى الذي يتم قبوله أو تطبيقه للمدفوعات في نقاط البيع أو مواقع التجارة الإلكترونية ن يتم قبول النقود عالمياً بمستوى عالي في كل مكان في العالم فهي بذلك تتمتع بمستوى عالي من قابلية التطبيق ، وكذلك الحال بالنسبة لبطاقات الائتمان فهي ايضا الاخرى تتمتع بمستوى عالي من التطبيق شأنها شأن النقد ، فبالامكان استخدامها في اي مكان بالعالم ( محسن وهباز ، 2019 : 23 ) .
- يشمل الدفع الإلكتروني مجموعة من الادوات والوسائل الإلكترونية التي تقدرها المصارف المالية الاخرى كوسيلة دفع ومن اهم هذه الوسائل :
1. بطاقة الائتمان غير المتجددة أو المؤجلة :
- تختلف بطاقة الخصم المؤجل عن بطاقة الائتمان العادية من إذ أنها لا تمنح حاملها تسهيلات ائتمانية متجددة. يستخدمها مرة أخرى في الشهر المقبل - لا تختلف استخدامات هذه البطاقة أو رسومها عن استخدامات ورسوم بطاقة الائتمان العادية أيضاً ، إذ يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات ( Radishe,2003: 24 )

## 2. بطاقة الحسم الفوري :

لا توفر هذه البطاقة تمويلاً مقابل رصيد في ذلك الحساب لحاملها ، بل صادرة عن المنظمة، ويتم خصم المبالغ المستخدمة من خلال البطاقة من ذلك الرصيد. تسمى بطاقة الخصم الفوري لأنه يتم خصم قيمة استخدامات حامل البطاقة أو مشترياته من الرصيد على الفور. غالباً ما تصدر المصارف التمويل لحامل البطاقة ، ولكنها قد تصدرها أيضاً مقابل رصيد يدفعه الزبون مقدماً. معظم فئاتها غير موجودة لعدم وجود ائتمان فيه ، ويتم إصدارها برسوم أو بدونها، لن يتحمل الزبون أي رسوم مقابل استخدام هذه البطاقة ، أو في حالة السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي للمصرف الذي أصدر البطاقة ؛ ما لم يكن جهاز الصراف الآلي غير تابع لنفس المصرف. (معايير هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين والمتعلق ببطاقات الحسم والائتمان، 2010) .

## الفصل الثالث

### الجانب العملي للدراسة

المبحث الأول : تحليل أبعاد إستراتيجية الرسمة

المصرفية

المبحث الثاني : تحليل أبعاد التحول الرقمي في القطاع

المالي العراقي

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

## المبحث الاول

### تحليل أبعاد إستراتيجية الرسمة المصرفية

#### توطئة

المقصود بالمصرف المتعثر بأن المصرف ليس لديه رأس مال كافٍ لمواجهة الإلتزامات الطارئة، لذا تُعد إستراتيجيات الرسمة المصرفية مهمة في تحديد إحتماالية فشل المصرف أو غير ذلك على مستوى المصرف الواحد أو على مستوى النظام المصرفي، إذ إن المصارف تخضع لمتطلبات تنظيمية أي الإحتفاظ برأس مال في شكل حد أدنى لنسب رأس المال ، أو المحددات على مدفوعات مستثمري أسهم المصرف بهدف منع حدوث عجز في رأس المال مما يؤدي إلى فشل المصرف. ومع ذلك فمن الناحية العملية تستمر المصارف في التمتع بقدر كبير من حرية التصرف في سياسات الرسمة الخاصة بها. وتعد عملية الرسمة احدى الاستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف عندما ترى أن رأس المال الحالي غير كافي لتغطية المخاطر الناجمة عن توظيف الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة، وكذلك عندما تسعى إلى دخول أسواق جديدة وتقديم خدمات جديدة، مستندة إلى التقانة الحديثة بشكل كبير. وبهذا فان إستراتيجية الرسمة تتمثل بزيادة رأس المال من خلال رسمة جزء من الأرباح والاحتياطات المالية الموجودة لدى المصرف لتدعيم مركزه المالي فضلا عن أسباب ودوافع تقف وراء تبني هذه الاستراتيجية، وفيما يلي سوف يتم توضيح استراتيجيات الرسمة المصرفية:

#### 1. زيادة رأس المال عن طريق إحتجاز الأرباح :

نلاحظ من خلال الجداول (5) و(6) والاشكال (3) و(4) انخفاض مبلغ الارباح المحتجزة للبنك المركزي العراقي للاعوام 2014 و2015 و2016 إذ بلغت نسب الانخفاض للاعوام الثلاثة (2.69%، 1.42%، 0.05%) على التوالي، بسبب انخفاض صافي الدخل للاعوام الثلاثة إذ بلغ صافي الدخل (-2,196,363,000,000، -1,029,608,000,000، -37,095,000,000) دينار على التوالي وأن سبب انخفاض صافي الدخل يرجع إلى زيادة المصاريف وانخفاض الإيرادات بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها البلد خلال هذه الأعوام، ولكنها بدأت ترتفع تدريجياً بفعل تعافي البنك المركزي وتحقيقه لأرباح جاذبة

للنظر حيث وصلت اقصى مبلغ أرباح محتجزة من قبل المركزي العراقي في عام 2020 بمقدار (13,757,593,000,000) دينار بأهمية نسبية ونسبة نمو بلغت (49.92%، 543.08%) على التوالي، وان سبب ارتفاع مقدار الأرباح المحتجزة يرجع إلى ارتفاع صافي الدخل إذ بلغ صافي الدخل للبنك المركزي لعام 2020 (16,674,017,000,000) دينار عراقي أي أن نسبة (82.51%) من صافي الدخل تم احتجازها، ووفقاً للمادة 6 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب أن يحدد البنك المركزي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية صافي أرباحه المتاحة للتحويل أو صافي خسائره. في حال تحمل البنك المركزي صافي خسائر التشغيل عن أية سنة مالية تُحمل الخسارة أولاً على الإحتياطي العام وبالتالي على رأس المال. وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء أية سنة مالية، يقوم مجلس إدارة البنك المركزي بتحويل صافي الأرباح على الشكل التالي:

أ : 80% من صافي الأرباح المتاحة للتحويل إلى حساب الإحتياطي العام للبنك المركزي العراقي حتى تصل قيمة المبلغ في هذا الحساب ما يساوي 10% من إجمالي موجودات البنك المركزي العراقي.

ب: يحول ما تبقى من صافي الأرباح المتاحة للتحويل إلى حساب احتياطي طوارئ.

كما أظهرت النتائج في الجدول (4) انه في عام 2017 واجه البنك المركزي ثاني اعلى مبلغ أرباح محتجزة إذ بلغ (3,535,608,000,000) دينار عراقي، وباهمية نسبية بلغت (12.83%)، وبلغت نسبة النمو أو التغير (-1061.27%) مما يدل على ارتفاع صافي الدخل في هذا العام مقارنة بالعام السابق، أي بلغ صافي الدخل لعام 2017 (4,012,276,000,000) دينار كما في الجدول (6)، أي ان نسبة (88.12%) من صافي الدخل تم احتجازها. وقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في 16 آب 2017 إطفاء صافي الخسائر كما في 31 كانون الأول 2016 والتي بلغت -367,807,000,000 دينار عراقي من الإحتياطي العام. وقد بلغ المتوسط السنوي للارباح المحتجزة للبنك المركزي العراقي (2,296,709,916,667)، وبانحراف معياري (3,778,677,576,584).

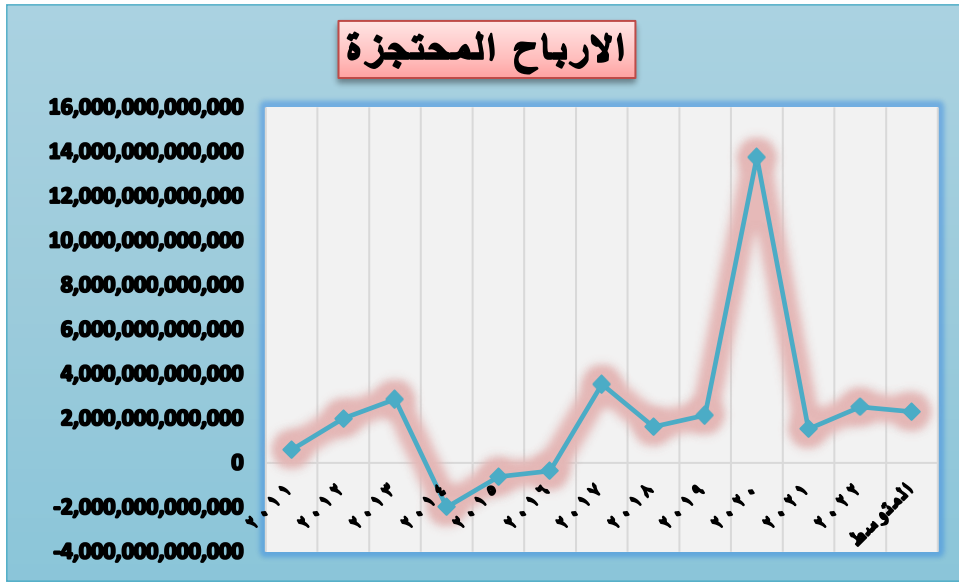
الجدول (4)

الأرباح المحتجزة للبنك المركزي العراقي

السنة	الأرباح المحتجزة	الأهمية النسبية	نسبة التغير
2011	593,140,000,000	2.15%	-
2012	1,993,291,000,000	7.23%	236.06%
2013	2,862,018,000,000	10.38%	43.58%
2014	-1,996,297,000,000	-7.24%	-169.75%
2015	-617,229,000,000	-2.24%	-69.08%
2016	-367,807,000,000	-1.33%	-40.41%
2017	3,535,608,000,000	12.83%	-1061.27%
2018	1,617,943,000,000	5.87%	-54.24%
2019	2,139,343,000,000	7.76%	32.23%
2020	13,757,593,000,000	49.92%	543.08%
2021	1,530,164,000,000	5.55%	-88.88%
2022	2,512,752,000,000	9.12%	64.21%
المجموع	2756051900000000	%100	
المتوسط	2,296,709,916,667		
MAX	13,757,593,000,000		
MIN	-1,996,297,000,000		
S.D	3,778,677,576,584		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).





الشكل (3)

### الأرباح المحتجزة للبنك المركزي العراقي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).

ومن خلال الجدول (4) نشاهد انخفاض الأرباح المحتجزة نتيجة لانخفاض صافي الدخل للاعوام 2014 و 2015 و 2016 مما يدل على انخفاض ربحية المصارف وفق مؤشراتها (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الودائع) لذا لان قوة الربحية للبنك المركزي تعكس قدرته على دعم عملياته التشغيلية الحالية والمستقبلية واستيعاب الخسائر المستقبلية وهو ما يعطي مرونة كبيرة للمصرف، وان مؤشرات الربحية لا تتأثر بشكل مباشر بالسياسات انما تتأثر بشكل أكبر بقوة السوق، ومن المؤشرات التي تقيس الربحية هي:-

#### أ: معدل العائد على الموجودات

عند تأمل الجدول (5) والشكل (4) نلاحظ انخفاض معدل العائد على الموجودات للاعوام 2014 و 2015 و 2016 إذ بلغ معدل العائد على الموجودات (-2.69%، -1.42%، -0.05%) على التوالي، وأن سبب هذا الانخفاض جاء بسبب انخفاض صافي الدخل نتيجة زيادة مصروفات البنك المركزي على إيرادات مما يدل على ضعف الأداء المالي في هذه الأعوام. أي ان معدل العائد على الموجودات السالب يشير إلى أن البنك المركزي غير قادر على الحصول على موجودات أو استخدامها بشكل كافٍ لتحقيق

عائد مريح. كما نشاهد بدا معدل العائد على الموجودات يرتفع تدريجيا من عام 2017 إلى ان بلغ اعلى معدل عائد على الموجودات في عام 2020 إذ بلغ (13.13%) بسبب ارتفاع صافي الدخل ونمو الموجودات بمقدار (24.93%) مما يدل على تحسين ربحية البنك المركزي العراقي، كما يؤثر على حسن استخدام القطاع لموجوداته في سبيل توليد الارباح. وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل العائد على الموجودات للبنك المركزي العراقي (2.20%)، وبانحراف معياري (0.0381).

#### ب: معدل العائد على الملكية

ويتضح من الجدول (5) والشكل (4) انخفاض معدل العائد على حق الملكية للاعوام 2014 و2015 و2016 إذ بلغ معدل العائد على حق الملكية (-67.25%)، (-46.03%، -1.69%) على التوالي، وان من الأسباب الرئيسة لانخفاض معدل العائد على حق الملكية هي بسبب انخفاض قيمة الدخل وانخفاض قيمة حق الملكية وهو مؤشر واضح على ضعف كفاءة البنك المركزي في تحقيق الأرباح خلال هذه الأعوام، وان اقصى معدل عائد على حق الملكية في عام 2011 إذ بلغ (81.09%) وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في البنك المركزي وكفاءة البنك ومدى نجاحه في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين. وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل العائد على حق الملكية للبنك المركزي العراقي (21.43%)، وبانحراف معياري (0.4352).

#### ج: معدل العائد على الودائع

تبين من الجدول (5) والشكل (4) وجود تراجع في معدل العائد على الودائع في الأعوام 2014 و2015 و2016 على التوالي إذ بلغ معدل العائد على الودائع (-6.93%، -4.21%)، (-0.16%) على التوالي ويرجع سبب الانخفاض في معدل العائد على الودائع بسبب انخفاض صافي الدخل وانخفاض حجم الودائع في تلك الأعوام، ويشير صافي الدخل بعد الضريبة السالب في كشف الدخل يعني أن البنك المركزي قد تحمل مصروفات اكثر من الإيرادات. وان اعلى معدل عائد على الودائع في عام 2020 إذ بلغ (71.25%) بسبب زيادة صافي الربح في ذلك العام

وتراجع حجم الودائع في البنك المركزي العراقي. وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل العائد على الودائع للبنك المركزي العراقي (9.82%)، وبانحراف معياري (0.1958).

### الجدول (5)

#### مؤشرات الربحية للبنك المركزي العراقي

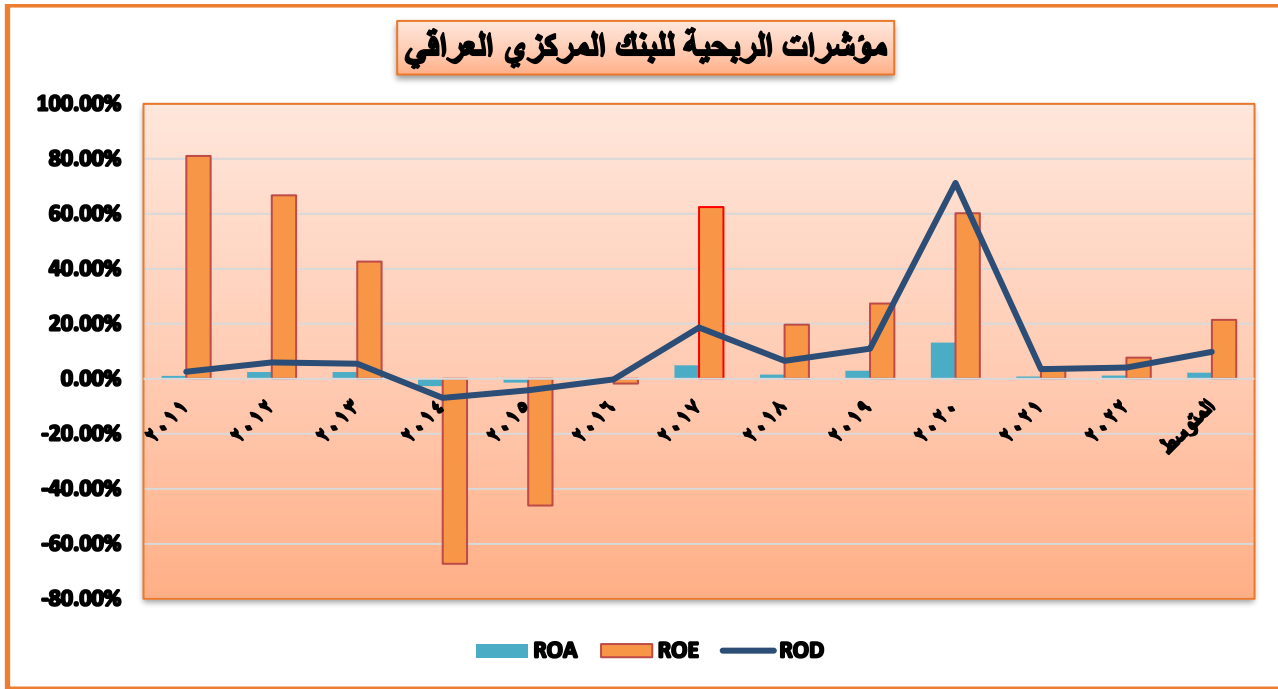
ROD	ROE	ROA	اجمالي الودائع	حق الملكية	اجمالي الموجودات	صافي الدخل	السنة
2.60%	81.09%	1.10%	32,484,380,000,000	1,041,933,000,000	76,541,297,000,000	844,876,000,000	2011
6.01%	66.75%	2.45%	34,790,945,000,000	3,133,224,000,000	85,242,207,000,000	2,091,291,000,000	2012
5.52%	42.64%	2.45%	42,210,246,000,000	5,462,558,000,000	95,155,350,000,000	2,329,334,000,000	2013
-6.93%	-67.25%	-2.69%	31,679,751,000,000	3,266,195,000,000	81,607,163,000,000	-2,196,363,000,000	2014
-4.21%	-46.03%	-1.42%	24,484,967,000,000	2,236,587,000,000	72,475,715,000,000	-1,029,608,000,000	2015
-0.16%	-1.69%	-0.05%	22,655,974,000,000	2,199,492,000,000	76,544,213,000,000	-37,095,000,000	2016
18.66%	62.46%	4.87%	21,501,774,000,000	6,423,824,000,000	82,381,199,000,000	4,012,276,000,000	2017
6.57%	19.73%	1.59%	24,019,109,000,000	8,000,206,000,000	99,356,286,000,000	1,578,726,000,000	2018
10.95%	27.42%	2.97%	27,594,195,000,000	11,022,845,000,000	101,635,282,000,000	3,022,639,000,000	2019
71.25%	60.20%	13.13%	23,401,357,000,000	27,696,862,000,000	126,971,303,000,000	16,674,017,000,000	2020
3.51%	4.17%	0.82%	34,510,525,000,000	29,042,326,000,000	148,333,410,000,000	1,211,401,000,000	2021
4.07%	7.71%	1.18%	59,700,030,000,000	31,469,402,000,000	205,746,073,000,000	2,427,076,000,000	2022
9.82%	21.43%	2.20%	31,586,104,416,667	10,916,287,833,333	104,332,458,166,667	2,577,380,833,333	المتوسط
71.25%	81.09%	13.13%	59,700,030,000,000	31,469,402,000,000	205,746,073,000,000	16,674,017,000,000	MAX
-6.93%	-67.25%	-2.69%	21,501,774,000,000	1,041,933,000,000	72,475,715,000,000	-2,196,363,000,000	MIN
0.1958	0.4352	0.0381	10,388,118,438,188	11,026,235,159,575	37,385,046,583,763	4,562,455,480,898	S.D

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).

ROA العائد على الموجودات

ROE العائد على حق الملكية

ROD العائد على الودائع



الشكل (4)

#### مؤشرات الربحية للبنك المركزي العراقي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).

#### 2. زيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم الخاصة بالبنك المركزي

تلجأ المصارف الراغبة بزيادة رأس مالها غالباً إلى إصدار أسهم جديدة، ويتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدامى أو يتم طرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام، وتمكن هذه السياسة المصارف من الحصول على موارد مالية جديدة وتعد هذه السياسة من السياسات التمويلية التي تسمى بالتمويل الخارجي ، كما يتبين من خلال الجدول (6) والشكل (5) ان اقصى مبلغ راس مال في عام 2022 اذا بلغ (5,000,000,000,000) بأهمية نسبية (30.49%) وبلغت نسبة النمو (66.67%) ويرجع سبب ذلك الزيادة إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي وبناءً على موافقة وزير المالية في 19 ايار 2022 إذ تقرر زيادة رأس مال البنك ليصبح 5,000,000,000,000 دينار عراقي وتم تحويل الزيادة من حساب الإحتياطي العام، وفي عام 2020 بلغ ثاني اعلى قيمة لراس المال اذا بلغت (3,000,000,000,000) دينار بأهمية نسبية (18.29%) وبلغ معدل النمو أو التغير (200%) وذلك لان في في 21 حزيران 2020

قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي زيادة رأس مال البنك ليصبح (3,000,000,000,000) دينار عراقي وتم تحويل الزيادة من حساب الإحتياطي العام. اما في الأعوام 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 بلغت ثالث اعلى قيمة لرأس المال البنك المركزي إذ بلغت (1,000,000,000,000) بأهمية نسبية (6.10%) ولذلك لان في 10 كانون الأول 2015 قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي وبناءً على موافقة وزير المالية، زيادة رأس مال البنك ليصبح (1000.000.000.000) دينار عراقي وتم تحويل الزيادة من حساب الإحتياطي العام. وان ادنى قيمة راس المال في البنك المركزي بلغت (100,000,000,000) دينار عراقي في الأعوام 2011 - 2014 وذلك لان المادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100,000,000,000 دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100% من أسهم البنك المركزي، وتملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها، ولا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم. وقد بلغ المتوسط السنوي لرأس المال البنك المركزي العراقي (1,366,666,666,667)، وبانحراف معياري (1,461,354,014,452).

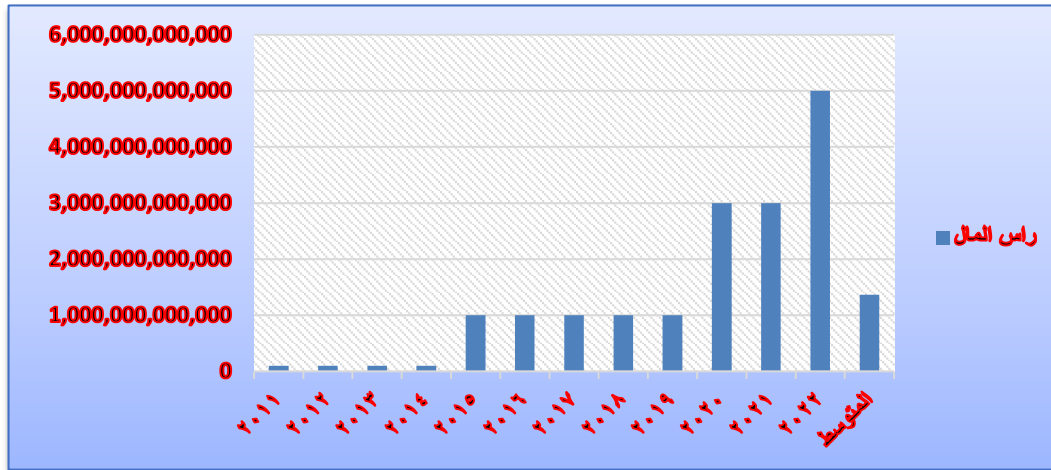
## الجدول (6)

### إصدار الأسهم الخاصة بالبنك المركزي العراقي

السنة	راس المال	الأهمية النسبية	نسبة التغير
2011	100,000,000,000	0.61%	-
2012	100,000,000,000	0.61%	0.00%
2013	100,000,000,000	0.61%	0.00%
2014	100,000,000,000	0.61%	0.00%
2015	1,000,000,000,000	6.10%	900.00%
2016	1,000,000,000,000	6.10%	0.00%
2017	1,000,000,000,000	6.10%	0.00%
2018	1,000,000,000,000	6.10%	0.00%
2019	1,000,000,000,000	6.10%	0.00%

2020	3,000,000,000,000	18.29%	200.00%
2021	3,000,000,000,000	18.29%	0.00%
2022	5,000,000,000,000	30.49%	66.67%
المجموع	1640000000000000	%100	
المتوسط	1,366,666,666,667		
MAX	5,000,000,000,000		
MIN	100,000,000,000		
S.D	1,461,354,014,452		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).



الشكل (5)

### إصدار الأسهم الخاصة بالبنك المركزي العراقي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).

### 3. زيادة رأس المال عن طريق الاحتياطيات

وإن الزيادة في رأس المال عن طريق ضم الإحتياطي إليه لها مزايا عديدة للمصرف والدائنين والمساهمين على حدٍ سواء، فهي تؤمن للمصرف تحقيق التوازن بين الربح الموزع والقيمة الاسمية للأسهم إذ تسهل عملية تداولها، وبالنسبة للمساهمين فتمكنهم من الاستفادة عن طريق بيع الأسهم الجديدة بدلاً عن الاحتياطيات، وأما الدائنين فتضمن لهم حقهم في رأس المال العام. عند النظر إلى الجدول (7) والشكل (6) نشاهد ان اعلى مبلغ احتياطيات في عام 2021 إذ بلغ (24,512,162,000,000) دينار عراقي بأهمية نسبية (28.16%) ومعدل نمو (124.07%) وفقاً للمادة 5 البند 4 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ بحساب للإحتياطي العام وكذلك بحساب لإحتياطي الأرباح غير المتحققة وأية حسابات أخرى للاحتياطي تكون مناسبة بموجب معايير التقارير المالية الدولية المعمول بها. كما قام البنك المركزي العراقي ابتداءً من 31 كانون الأول 2017 بتغيير السياسة المحاسبية الخاصة بالقياس اللاحق بشكل طوعي لبندى الأراضي والمباني ضمن الممتلكات والمعدات من أنموذج الكلفة إلى أنموذج إعادة التقييم بلغ الربح غير المتحقق من إعادة التقييم كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 346,119,000,000 دينار عراقي تم تسجيله ضمن أحتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني ضمن حقوق الملكية. اما في عام 2022 بلغت ثاني اعلى مبلغ احتياطيات لدى البنك المركزي (23,956,650,000,000) دينار عراقي. وفي عام 2020 بلغت ثالث اعلى مبلغ احتياطيات إذ بلغ (10,939,269,000,000) بأهمية نسبية (12.57%) ومعدل النمو بلغ (38.76%)، اما اقل مبلغ للاحتياطيات البنك المركزي العراقي بلغ (348,793,000,000) دينار عراقي، وباهمية نسبية بلغت (0.40%) في عام 2011، وقد بلغ المتوسط السنوي لاحتياطيات البنك المركزي العراقي (7,252,912,083,333)، وبانحراف معياري (8,154,047,684,600).

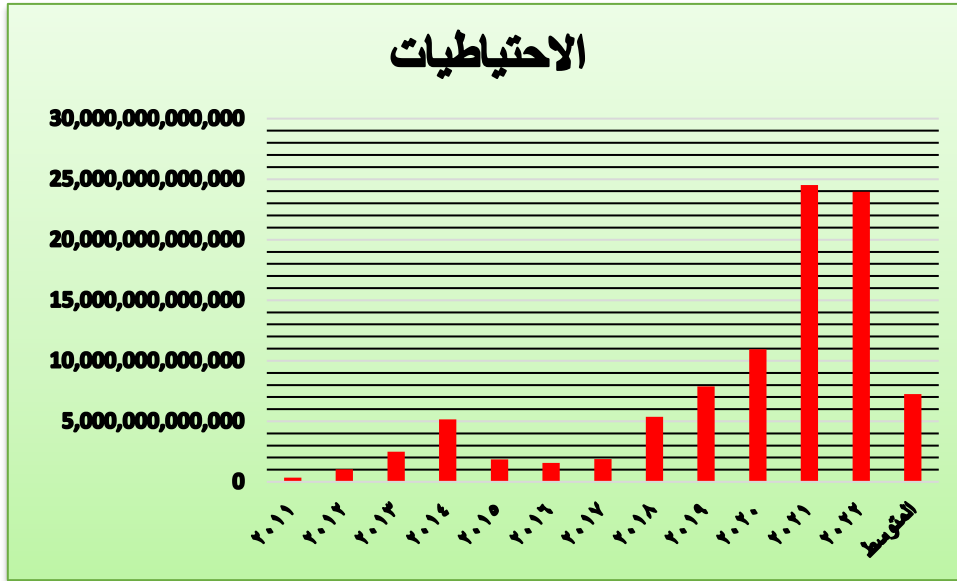
الجدول (7)

الاحتياطيات للبنك المركزي العراقي

السنة	الاحتياطيات	الأهمية النسبية	نسبة التغير
2011	348,793,000,000	0.40%	-
2012	1,039,933,000,000	1.19%	198.15%
2013	2,500,540,000,000	2.87%	140.45%
2014	5,162,492,000,000	5.93%	106.46%
2015	1,853,826,000,000	2.13%	-64.09%
2016	1,567,299,000,000	1.80%	-15.46%
2017	1,888,216,000,000	2.17%	20.48%
2018	5,382,263,000,000	6.18%	185.04%
2019	7,883,502,000,000	9.06%	46.47%
2020	10,939,269,000,000	12.57%	38.76%
2021	24,512,162,000,000	28.16%	124.07%
2022	23,956,650,000,000	27.53%	-2.27%
المجموع	87,034,945,000,000	%100	
المتوسط	7,252,912,083,333		
MAX	24,512,162,000,000		
MIN	348,793,000,000		
S.D	8,154,047,684,600		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).





الشكل (6)

#### الإحتياطيات للبنك المركزي العراقي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2022 – 2011).

#### 4. نسبة الرسملة المصرفية<sup>1</sup>

يمكن قياس نسب راس المال الممتلك في البنك المركزي العراقي من خلال نسبة راس المال الممتلك إلى اجمالي الموجودات، وتعكس هذه النسبة السلامة العامة وسلامة المصروف. وتشير إلى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر والتعامل مع المخاطر التي يتعرضها مع المساهمين. وتعتمد هذه النسبة لبيان مدى مشاركة أو مساهمة مكونات راس المال الممتلك في المصارف في هيكل تمويلها قياسا لمصادر التمويل الاخرى. فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع مساهمة التمويل الممتلك قياسا بالتمويل بالدين، ويجب الاشارة هنا إلى ان هذه النسبة لاتعطي تفصيلا عن نسب عناصر التمويل الممتلك المساهمة داخل هيكل راس المال بل تعطي نسبة اجمالي التمويل الممتلك بغض النظر عن بيان نسبة كل من الارباح المحتجزة أو الاسهم العادية المساهمة في تكوين هيكل راس المال، علما ان راس المال الممتلك في البنك المركزي العراقي

<sup>1</sup> نسبة الرسملة ليست من استراتيجيات الرسملة المصرفية وانما قام الباحث بقياسها لمعرفة مقدار راس المال الممتلك (الرسملة) لدى القطاع المصرفي العراقي.

والذي يقابل التمويل الممتك ويتمثل راس المال الممتك راس المال المدفوع من قبل المساهمين في المصرف بالاضافة إلى الاحتياطات المتراكمة والارباح المحتجزة.

ومن خلال الجدول (8) والشكل (7) يوضح ان نسبة الرسملة للبنك المركزي العراقي تتراوح بين (1.36%) حداً ادنى في عام 2011، ويلاحظ ان البنك المركزي يقلل من اعتماده على الملكية وبالتالي يزداد تمويله بالديون، اما في السنوات الأخيرة إذ نشاهد ان نسبة التمويل بالملكية للبنك المركزي العراقي تزداد وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد، وبين (21.81%) حداً اعلى في عام 2020 وذلك بسبب زيادة راس المال والاحتياطات والارباح المحتجزة مما ساهم في زيادة نسبة الرسملة، كما نلاحظ ان راس المال الممتك للبنك المركزي العراقي في عام 2020 يمثل ما يقارب 20% من هيكل راس المال واما النسبة المتبقية والبالغة ما يقارب 80% ترجع إلى الدين، وقد بلغ المتوسط لنسبة الرسملة للبنك المركزي العراقي (8.68%) وبانحراف معياري (0.0655).

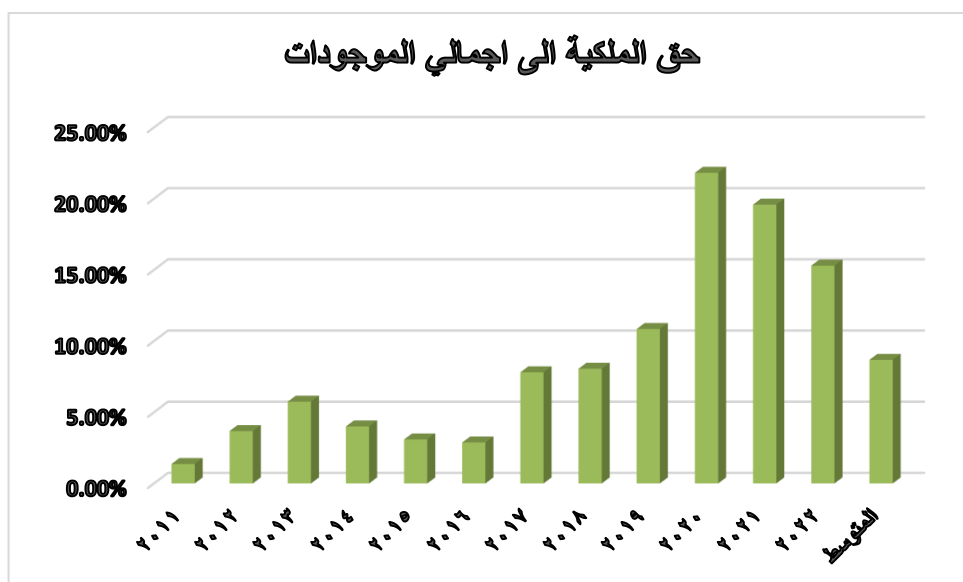
### الجدول (8)

#### نسبة الرسملة للبنك المركزي العراقي

السنة	حق الملكية	اجمالي الموجودات	حق الملكية إلى اجمالي الموجودات	الأهمية النسبية
2011	1,041,933,000,000	76,541,297,000,000	1.36%	1.31%
2012	3,133,224,000,000	85,242,207,000,000	3.68%	3.53%
2013	5,462,558,000,000	95,155,350,000,000	5.74%	5.51%
2014	3,266,195,000,000	81,607,163,000,000	4.00%	3.84%
2015	2,236,587,000,000	72,475,715,000,000	3.09%	2.96%
2016	2,199,492,000,000	76,544,213,000,000	2.87%	2.76%
2017	6,423,824,000,000	82,381,199,000,000	7.80%	7.49%
2018	8,000,206,000,000	99,356,286,000,000	8.05%	7.73%
2019	11,022,845,000,000	101,635,282,000,000	10.85%	10.42%
2020	27,696,862,000,000	126,971,303,000,000	21.81%	20.95%

2021	29,042,326,000,000	148,333,410,000,000	19.58%	18.80%
2022	31,469,402,000,000	205,746,073,000,000	15.30%	14.69%
المجموع	130,995,454,000,000	1,251,989,498,000,000	%100	%100
المتوسط	10,916,287,833,333	104,332,458,166,667	8.68%	
MAX	31,469,402,000,000	205,746,073,000,000	21.81%	
MIN	1,041,933,000,000	72,475,715,000,000	1.36%	
S.D	11,026,235,159,575	37,385,046,583,763	0.0655	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).



الشكل (7)

### نسبة الرسملة للبنك المركزي العراقي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للمدة (2011 - 2022).  
 من خلال ما سبق يتم عدم رفض الفرضية الاولى أي ان البنك المركزي العراقي يتبنى استراتيجيات الرسملة المصرفية في السنوات الاخيرة، بمعنى زيادة رؤوس أموالها عن طريق إحتجاز الأرباح والاحتياطات وإصدار الأسهم العادية لان كلما ارتفعت نسبة الرسملة المصرفية كلما انخفض تعرض القطاع المصرفي العراقي للمخاطر.

## المبحث الثاني

### تحليل أبعاد التحول الرقمي في القطاع المالي العراقي

#### توطئة

تشير التغييرات في العالم التي حدثت من التطور والتقدم التكنولوجي، وأن من شأن هذا التطور تحسين جودة الحياة والظروف المعيشية للإنسان، ويأتي على رأس هذه التغييرات الثورة الرقمية، إذ أصبحت التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع تقاس حالياً بمدى قدرة الدول على مواكبة التقدم التكنولوجي وتحقيق أقصى استفادة منه، وتماشياً مع التطورات الدولية المعاصرة، وتأكيداً على الدور المهم الذي تقوم به الحكومات العربية بوجه عام والحكومة العراقية على وجه التحديد، لإصلاح بيئة الأعمال الرقمية والحد من المعاملات الورقية، وسعيها نحو تخفيف الإجراءات، والتحقق من معلومات العميل من خلال نظام الهوية الرقمية الوطنية؛ أصبح من الضروري للمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية أن تطور أدواتها المالية التي تمكنها من تقديم أفضل الخدمات لجميع شرائح المجتمع، وفيما يأتي تحليل لأبعاد التحول الرقمي في القطاع المالي العراقي للمدة (2011 - 2022).

#### أولاً: نظام التسوية الإجمالية الآنية :

##### Real Time Gross Settlement (RTGS) :

إن نظام التسوية الإجمالية الآنية يربط البنك المركزي بالفروع الرئيسية للمصارف ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع عالية القيمة داخل العراق. وإن هذا النظام يوفر أنشطة بديلة عن التنفيذ اليدوي للعمليات، وبالتالي القضاء على المخاطر الناشئة عن إجراء تسوية شاملة لقيم المدفوعات بين المصارف. وفي عام 2020 شاركت أربع مصارف في هذا النظام، وقد ارتفع العدد الإجمالي للمشاركين إلى (75) مصرفاً، بالإضافة إلى وزارة المالية، والهيئة العامة للتقاعد، وإدارة رعاية القصر، والشركة العامة لخدمات البريد والتوفير. وبلغ عدد التحويلات المالية عبر RTGS (51,337) بالدينار العراقي و (22,637) بالدولار.

ولغرض إيجاد الأهمية النسبية لهذا النظام فإنها تتم بقسمة المبالغ الإجمالية لكل سنة على إجمالي المبالغ الكلية خلال مدة الدراسة، إذ يعد مؤشراً جيداً لتقييم الأداء المالي وكفاءة سياسات البنك في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، ويشير هذا النظام إلى مدى كفاءة البنك في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ومواكبة التطورات الحديثة في تحويل المبالغ، وأما انخفاضها فيعد مؤشراً لضعف استخدام تلك الأدوات الحديثة، وسيتم تحليل نظام التسوية الإجمالية الآنية بالدينار والدولار كما يلي:-

ومن خلال الجدول (9) والشكل (8) يتضح ان تحويلات المبالغ التي تجري عبر نظام التسوية الإجمالية الآنية بالدينار تراوحت بين ( 122.474.675.455 دينار كحد أدنى - 231.379.333.847.000 دينار كحد اعلى) للمدة (2011-2022) اذ بلغ أدنى مبلغ لهذا النظام (122.474.675.455) دينار في عام 2011، واستمرت بالارتفاع طوال مدة البحث ففي عام 2012 ارتفعت بنسبة نمو بلغت (29.26%) وأهمية نسبية بلغت (0.012%)، ومن ثم استمرت بالنمو والارتفاع خلال مدة الدراسة، أي بلغت في الأعوام (2013، 2014) نسبة النمو (14.05%، 10.74%) على التوالي وبأهمية نسبية بلغت (0.014%، 0.015%) على التوالي، وحدث انخفاض بسيط في عام (2015، 2017) بنسبة انخفاض (2.10%، 9.44%) على التوالي وبأهمية نسبية بلغت (0.015%، 12.089%) على التوالي، اي ان هناك اتجاهاً تنازلياً وهذا يدل على عدم توسع النشاط المصرفي في حجم الأموال التي يتم تبادلها إلكترونياً. أما في 2016 حرصاً من البنك المركزي العراقي في تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي وحمايتهم، أصدر ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور والذي يساهم في تعزيز الشمول المالي. كما قام البنك المركزي العراقي بادراج عملة اليورو في نظام التسوية الإجمالية الآنية، إلى جانب بقية العملات (الدينار، الدولار) لإجراء التحويلات المالية بين المصارف المشاركة. اذ بلغ قيمة التعاملات في نظام التسوية الإجمالية الآنية (177,332,311,691,000) دينار، ولكن بدأ نظام التسوية الآنية بالنمو والارتفاع في عام 2018 إلى عام 2022 بشكل تصاعدي، أي بلغت في الاعوام (2018، 2019، 2020، 2021، 2022) نسبة النمو (8.25%، 6.78%، 6.67%، 1.42%، 15.22%) على التوالي، وبأهمية نسبية بلغت (13.086%، 13.973%، 14.905%، 15.116%، 17.417%) على التوالي، اي ان هناك اتجاهاً تصاعدياً في السنوات

الأخيرة مما يدل على توسع النشاط المصرفي في حجم الأموال التي يتم تبادلها إلكترونياً من أجل تسهيل عمليات التسوية بدلاً من التنفيذ اليدوي، وقد بلغ الوسط الحسابي لحجم تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآتية بالدينار (110.703.243.137.897)، وبانحراف معياري (94.832.079.920.691).

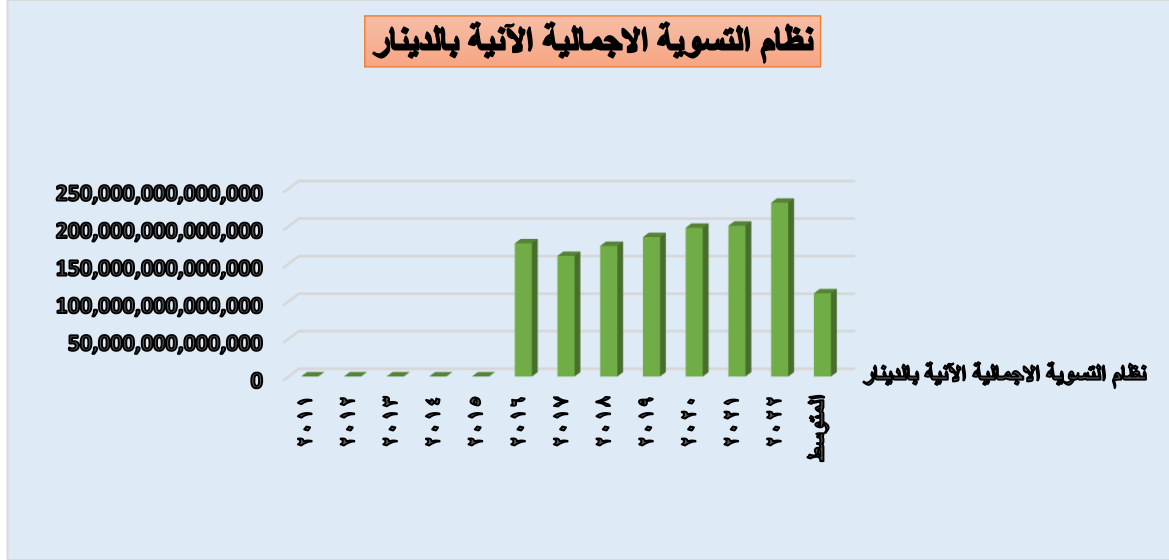
### الجدول (9)

#### نظام التسوية الإجمالية الآتية بالدينار

السنة	نظام التسوية الإجمالية الآتية بالدينار	عدد التحويلات	الأهمية النسبية	نسبة التغير
2011	122,474,675,455	30,234	0.009%	-
2012	158,314,257,740	34,318	0.012%	29.26%
2013	180,561,559,242	40,572	0.014%	14.05%
2014	199,961,820,465	44,779	0.015%	10.74%
2015	195,758,066,862	46,661	0.015%	-2.10%
2016	177,332,311,691,000	53,866	13.349%	904.87 %
2017	160,588,858,061,000	72,036	12.089%	-9.44%
2018	173,843,018,225,000	59,897	13.086%	8.25%
2019	185,628,749,057,000	56,640	13.973%	6.78%
2020	198,002,415,244,000	51,337	14.905%	6.67%
2021	200,807,161,150,000	72,997	15.116%	1.42%
2022	231,379,333,847,000	72,561	17.417%	15.22%
المجموع	1,328,438,917,654,760	635,898	100%	
المتوسط	110,703,243,137,897	52,992		
MAX	231,379,333,847,000	72,997		
MIN	122,474,675,455	30,234		

S.D	94,832,079,920,691	13,960		
-----	--------------------	--------	--	--

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).



الشكل (8)

### نظام التسوية الإجمالية الآنية بالدينار

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).

ومن خلال الجدول (10) والشكل (9) نشاهد ان تحويلات المبالغ التي تجري عبر نظام التسوية الإجمالية الآنية بالدولار تراوحت بين (3,268,683,085 دولار كحد أدنى - 9.235.153.765 دولار كحد اعلى) للمدة (2011-2022) اذ بلغ أدنى مبلغ لهذا النظام (3,268,683,085) دينار في عام 2017، واستمرت بالارتفاع طوال مدة الدراسة ففي عام 2012 ارتفعت بنسبة نمو بلغت (10.62%) واهمية نسبية بلغت (5.963%)، ومن ثم استمرت بالنمو في عام 2013 أي بلغت نسبة النمو (83.96%) وبأهمية نسبية بلغت (10.969%)، وحدث انخفاض في الاعوام (2014، 2016، 2015، 2017) بنسبة انخفاض (2.96%)، (4.54%، 36.09%، 24.23%) على التوالي وبأهمية نسبية بلغت (10.645%، 10.162%، 6.495%، 4.921%) على التوالي، اي ان هناك اتجاها تنازلي وهذا يدل على عدم توسع النشاط المصرفي في حجم الأموال التي يتم تبادلها إلكترونياً. ولكن سرعان ما سارعت بالنمو والارتفاع بشكل متفاوت في عام 2018 إلى عام 2022 بشكل تصاعدي وقد بلغت في السنوات (2018، 2019، 2020، 2021، 2022) (5,874,599,219، 4,725,480,001) (2019، 2020، 2021، 2022).

4,976,468,574، 5,377,739,431، 9,235,153,765) دولار على التوالي، بنسبة تغير بلغت (44.57%، 24.32%، -15.29%، 8.06%، 71.73%) على التوالي، وقد بلغ الوسط الحسابي لحجم تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآتية (5,534,811,545) دولار بانحراف معياري (1,698,615,390).

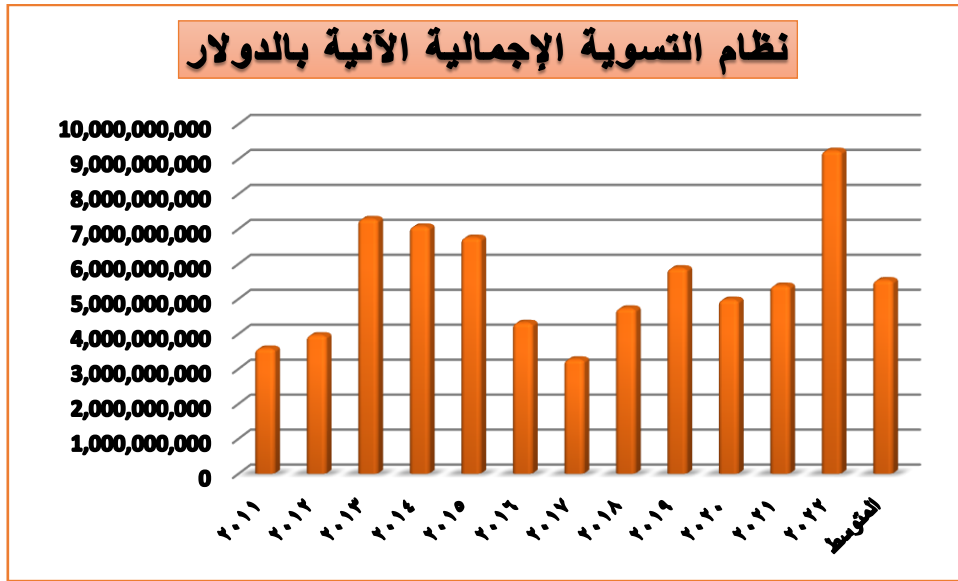
### الجدول (10)

#### نظام التسوية الإجمالية الآتية بالدولار

السنة	نظام التسوية الإجمالية الآتية بالدولار	عدد التحويلات	الأهمية النسبية	نسبة التغير
2011	3,580,087,050	5,277	5.390%	-
2012	3,960,293,521	7,103	5.963%	10.62%
2013	7,285,543,360	9,403	10.969%	83.96%
2014	7,070,243,761	10,814	10.645%	-2.96%
2015	6,749,524,791	10,489	10.162%	-4.54%
2016	4,313,921,981	10,075	6.495%	-36.09%
2017	3,268,683,085	9,927	4.921%	-24.23%
2018	4,725,480,001	19,158	7.115%	44.57%
2019	5,874,599,219	21,528	8.845%	24.32%
2020	4,976,468,574	22,637	7.493%	-15.29%
2021	5,377,739,431	26,119	8.097%	8.06%
2022	9,235,153,765	30,107	13.905%	71.73%
المجموع	66,417,738,539	182,637	100%	
المتوسط	5,534,811,545	15,220		
MAX	9,235,153,765	30,107		
MIN	3,268,683,085	5,277		
S.D	1,698,615,390	7,882		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).





الشكل (9)

### نظام التسوية الإجمالية الآنية بالدولار

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).

### ثانياً: نظام مقاصة الصكوك الالكترونية

#### Check Automated Clearing House System (C-ACH)

نظام مقاصة الصكوك الألكترونية هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أنواع أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية NSI إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية ، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الألكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناته إلى الفرع المسحوب عليه. ان نظام مقاصة الصكوك الألكترونية تكون بين المصارف ويتم تسويتها خلال يومين وهي جزء من نظام المقاصة الآلية اذ قام البنك المركزي العراقي بتشغيل هذا النظام بتاريخ 2011/1/3 في حين ان العمل بالصكوك اليدوية كان لا يزال موجودا وتم اعتماد هذا النظام بديلاً عن غرفة الصكوك اليدوية لكافة فروع المصارف الاهلية والحكومية في العراق، وتم اعتماده لتوحيد المواصفات الأمنية للصكوك المسحوبة على المصارف، وان سبب زيادة انتشار

العمليات المصرفية الإلكترونية يعود إلى صعوبة أداء عملية المقاصة يدوياً، الأمر الذي جعل هذا النظام يؤدي دوراً متميزاً في عمليات المقاصة الإلكترونية.

يتبين من الجدول (11) والشكل (10) أن عدد عمليات نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية قد ازداد تدريجياً في خلال مدة الدراسة، وهذا يدل على توجه المصارف نحو استخدام نظام المقاصة الصكوك الإلكترونية، إذ ان مبالغ وعدد العمليات نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية استمرت بالارتفاع في الأعوام (2011، 2012، 2013، 2014) إذ بلغت عدد عمليات نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية (5,234، 21,168، 86,472، 344,959) وارتفعت مبالغ مقاصة الصكوك الإلكترونية من (107,413,568,071) في عام 2011 إلى (26.644.354.244.486) في عام 2014، وهذا يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الزبائن للتحول إلى انظمة الدفع الإلكتروني. لكن حدث انخفاض بسيط في مبالغ نظام المقاصة الإلكترونية عامي (2015-2016) إذ بلغت نسب الانخفاض (8.03%، 12.05%) على التوالي، فقد انخفض من مبلغ (24,505,531,339,605) دينار في عام 2015 إلى مبلغ (21,551,394,153,629) دينار في عام 2016 وهو يدل على ان نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية تراجع بسبب الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والأمنية التي يمر بها البلد في تلك الأعوام، لكن سرعان ما ازدادت عدد عمليات نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية في العام 2017 حيث ارتفعت عدد ومبالغ نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية من (25,316,013,506,825) دينار عام 2017 إلى (34,813,364,198,728) دينار عام 2018، وبنسبة نمو بلغت (37.52%) بسبب زيادة التعامل بنظام المقاصة الإلكترونية، وتفاوت الأهمية النسبية لعام 2019 وذلك من خلال الوعي المصرفي لدى الزبائن والسرعة في انجاز المعاملات المالية مما أدى إلى ارتفاع مبالغ نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية إلى (47,179,536,905,552) دينار، اما في عام 2020 تراجع حجم المبالغ لنظام المقاصة أي بلغت نسبة الانخفاض (15.73%) بمبلغ (39,757,314,543,010) دينار، ولكن في العامين 2021 و2022 تزايدت مبالغ نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية بالدينار بسبب ارتفاع اصدار الصكوك الإلكترونية اثناء مدة جائحة كورونا والتوقف في معظم مفاصل الحياة عن التعامل بالصكوك الورقية، فضلا عن ظهور بعض الخدمات المالية الإلكترونية الأخرى التي أدت تزايد

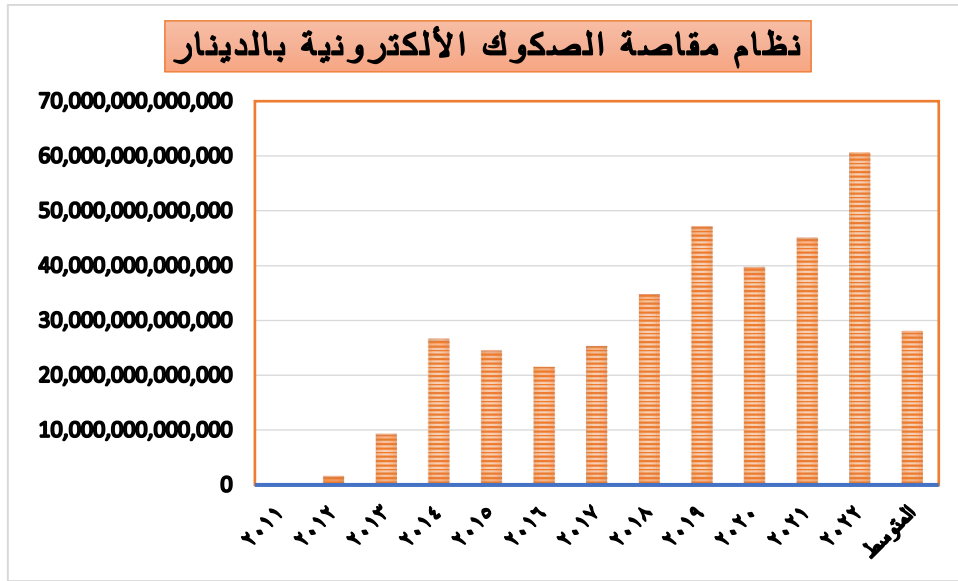
مبالغ الصكوك الألكترونية في السنوات الأخيرة اذ بلغ اقصى مبلغ لنظام مقاصة الصكوك في عام 2022 بمبلغ (60,654,197,144,023)، وقد بلغ الوسط الحسابي لمبالغ نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدينار (28.044.529653.788) بانحراف معياري (17.796.210.145.377).

### الجدول (11)

#### نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدينار

السنة	نظام مقاصة الصكوك الألكترونية دينار	عدد العمليات	الأهمية النسبية	نسبة التغير
2011	107,413,568,071	5,234	0.032%	-
2012	1,565,668,348,941	21,168	0.465%	1357.61%
2013	9,319,334,122,754	86,472	2.769%	495.23%
2014	26,644,354,244,486	344,959	7.917%	185.90%
2015	24,505,531,339,605	360,197	7.282%	-8.03%
2016	21,551,394,153,629	446,870	6.404%	-12.05%
2017	25,316,013,506,825	572,072	7.523%	17.47%
2018	34,813,364,198,728	1,115,560	10.345%	37.52%
2019	47,179,536,905,552	4,200,023	14.019%	35.52%
2020	39,757,314,543,010	6,785,216	11.814%	-15.73%
2021	45,120,233,769,832	11,552,783	13.407%	13.49%
2022	60,654,197,144,023	15,916,774	18.023%	34.43%
المجموع	336,534,355,845,456	41,407,328	100%	
المتوسط	28,044,529,653,788	3,450,611		
MAX	60,654,197,144,023	15,916,774		
MIN	107,413,568,071	5,234		
S.D	17,796,210,145,377	5,079,677		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).



الشكل (10)

### نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدينار

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).

عند مشاهدة الجدول (12) والشكل (11) يتبين أن عدد عمليات نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدولار قد ازداد تدريجياً في خلال مدة الدراسة، وهذا يدل على توجه المصارف نحو استخدام الصكوك الألكترونية، ولكن مبالغ مقاصة الصكوك الألكترونية استمرت بالارتفاع في السنوات (2011، 2012، 2013، 2014) إذ بلغت عدد عمليات نظام مقاصة الصكوك الألكترونية (325، 1,485، 2,967، 4,072) على التوالي وبلغت مبالغ مقاصة الصكوك الألكترونية (62,971,283، 155,595,567، 335,696,019، 865,143,925) دولار على التوالي، وهذا يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الزبائن للتحول إلى انظمة الدفع الألكتروني، وان اقصى مبلغ لنظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدولار كان في عام 2014. اما في العامين 2015 و2016 بسبب الاحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمر بها البلاد حدث انخفاض في مبالغ وعمليات نظام مقاصة الصكوك الألكترونية إذ بلغت نسبة الانخفاض (53.69%، 17.19%) على التوالي، أي من مبلغ (400.670.380) دولار في عام 2015، إلى مبلغ (331.796.491) دولار في عام 2016، وباهمية نسبية (8.170%، 6.765%)، اما في عام 2017 بلغت نسبة النمو (26.36%) مما يشير إلى الارتفاع في حجم التعاملات ومبالغها لنظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدولار، واستمر نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدولار بالنمو

والارتفاع حتى عام 2018، أي ارتفعت مبالغ نظام مقاصة الصكوك الألكترونية من (419,268,675) دولار عام 2017 إلى (594,056,095) دولار عام 2018، بنسبة نمو بلغت (41.69%) بسبب زيادة اصدار الصكوك الألكترونية وزيادة التعامل بها، لكن سرعان ما انخفض قيمة مبالغ نظام مقاصة الصكوك الألكترونية في عام 2019 بنسبة انخفاض (41.44%) بمبلغ (347.853.782) دولار، ولكن في الثلاث سنوات الأخيرة تفاوتت مبالغ نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدولار بين الارتفاع والانخفاض أي انخفضت من (425,290,340) دولار في عام 2020 إلى (412,068,283) دولار في عام 2021 ثم عاودت الارتفاع إلى (553,839,805) دولار، بأهمية نسبية بلغت (8.672%، 8.402%، 11.293% ) على التوالي، وقد بلغ الوسط الحسابي لمبالغ الصكوك الألكترونية بالدولار (408.687.554) بانحراف معياري (196.376.010).

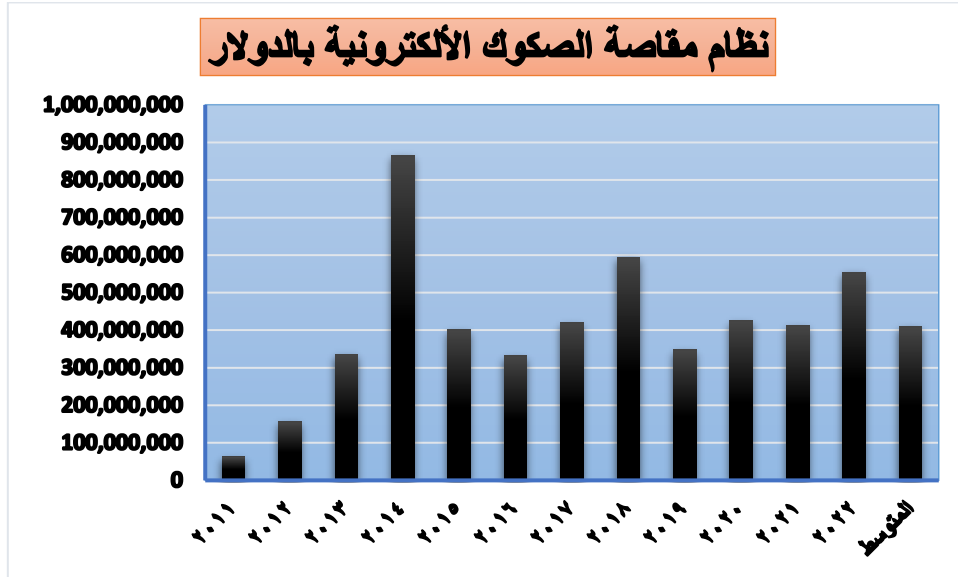
## الجدول (12)

### نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدولار

السنة	نظام مقاصة الصكوك الألكترونية بالدولار	عدد العمليات	الأهمية النسبية	نسبة التغير
2011	62,971,283	325	1.284%	-
2012	155,595,567	1,485	3.173%	147.09%
2013	335,696,019	2,967	6.845%	115.75%
2014	865,143,925	4,072	17.641%	157.72%
2015	400,670,380	3,302	8.170%	-53.69%
2016	331,796,491	1,913	6.765%	-17.19%
2017	419,268,675	3,326	8.549%	26.36%
2018	594,056,095	7,273	12.113%	41.69%
2019	347,853,782	17,749	7.093%	-41.44%
2020	425,290,340	17,372	8.672%	22.26%
2021	412,068,283	21,675	8.402%	-3.11%
2022	553,839,805	32,291	11.293%	34.40%
المجموع	4,904,250,645	113,750	100%	
المتوسط	408,687,554	9,479		
MAX	865,143,925	32,291		
MIN	62,971,283	325		

S.D	196,376,010	9,820	
-----	-------------	-------	--

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).



الشكل (11)

### نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية بالدولار

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2011 - 2022).

مما تقدم نلاحظ ان القطاع المالي العراقي يشهد تطور ملحوظ في أنظمة التحول الرقمي في السنوات الأخيرة، من خلال نظام التسوية الإجمالية الآنية ونظام مقاصة الصكوك الإلكترونية، وبالتالي نستنتج عدم رفض الفرضية الرئيسة الثانية.

## المبحث الثالث

## التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

## توطئة

يسعى المبحث الحالي إلى إختبار فرضيات البحث إحصائياً، إذ قام الباحث باختبار الفرضيات الإحصائية لمعرفة تأثير إستراتيجية الرسلة المصرفية في تحولاتها الرقمية. أي قام بقياس الإرتباط بين المتغير المستقل (إستراتيجية الرسلة المصرفية) وبين المتغير التابع (التحول الرقمي) من خلال إرتباط بيرسون، ومن ثم قام بقياس تأثير المتغير المستقل (إستراتيجية الرسلة المصرفية) في المتغير التابع (التحول الرقمي) من خلال الإنحدار البسيط والمتعدد. فضلاً عن استخدام معامل التحديد ( $R^2$ ) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع فضلاً عن المعامل المعياري للإنحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده، بإستخدام البرامج الإحصائية (Excel V.10, SPSSV25). ومن ثم قام الباحث بإختبار (F) من أجل بيان العلاقة بين المتغير المستقل (إستراتيجية الرسلة المصرفية) والمتغير التابع (التحول الرقمي) باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews v.12.

أولاً: إختبار و تحليل علاقات الإرتباط بين متغيري الدراسة :

➤ الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الرسلة المصرفية والتحول الرقمي. وتتفرع من هذه الفرضية ستة عشر فرضية فرعية:

➤ الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

من خلال الجدول (13) يتبين عدم وجود علاقة إرتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار فقد بلغ معامل الإرتباط (0.405) بمستوى المعنوية (Sig.=0.191) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية

العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الآتية الإجمالية بالدينار.

### الجدول (13)

#### مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية بالدولار Y4	نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية بالدينار Y3	نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدولار Y2	نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدينار Y1	متغيرات الدراسة	
0.111-	0.243	0.128-	0.405	ارتباط Pearson	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
0.731	0.447	0.691	0.191	Sig. <sup>2</sup> (2-tailed)	
0.236	**0.817	0.456	<sup>3</sup> **0.743	ارتباط Pearson	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
0.459	0.001	0.136	0.006	Sig. (2-tailed)	
0.309	**0.805	0.500	<sup>4</sup> *0.644	ارتباط Pearson	استراتيجية الاحتياطات X3
0.329	0.002	0.098	0.024	Sig. (2-tailed)	
0.215	**0.751	0.216	**0.730	ارتباط Pearson	نسبة الرسملة X4
0.501	0.005	0.500	0.007	Sig. (2-tailed)	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS<sub>25</sub>

➤ الفرضية الفرعية الثانية: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم الجديدة ونظام التسوية الآتية الإجمالية بالدينار.

<sup>2</sup> Sig. مستوى المعنوية.

<sup>3</sup> \*\* الارتباط معنوي عند مستوى 0.01 (2-tailed).

<sup>4</sup> \* الارتباط معنوي عند مستوى 0.05 (2-tailed).



نلاحظ من خلال الجدول (13) وجود علاقة ارتباط طردية ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار فقد بلغ معامل الارتباط ( $0.743^{**}$ ) بمستوى المعنوية ( $\text{Sig.}=0.006$ ) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الثالثة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

يتبين من خلال الجدول (13) وجود علاقة ارتباط طردية ما بين إستراتيجية زيادة راس المال عن طريق الاحتياطات ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار فقد بلغ معامل الارتباط ( $0.644^{*}$ ) بمستوى المعنوية ( $\text{Sig.}=0.024$ ) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام التسوية الآنية الاجمالي بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الرابعة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

من خلال الجدول (13) يتبين وجود علاقة ارتباط طردية ما بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار فقد بلغ معامل الارتباط ( $0.730^{**}$ ) بمستوى المعنوية ( $\text{Sig.}=0.007$ ) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ما بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ما بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الآنية الاجمالي بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الخامسة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

عند النظر إلى الجدول (13) نشاهد عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار فقد بلغ معامل الارتباط (-)

0.128) بمستوى المعنوية (Sig.=0.691) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية السادسة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم الجديدة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

من خلال النظر إلى الجدول (13) نشاهد عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار فقد بلغ معامل الارتباط (0.456) بمستوى المعنوية (Sig.=0.136) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية السابعة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطيات ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

من خلال الجدول (13) يتضح وجود علاقة ارتباط طردية ما بين إستراتيجية زيادة راس المال عن طريق الاحتياطيات ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار فقد بلغ معامل الارتباط (0.500) بمستوى المعنوية (Sig.=0.098) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطيات ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطيات ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية الثامنة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

نشاهد من خلال النظر إلى الجدول (13) عدم وجود علاقة ارتباط ما بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار فقد بلغ معامل الارتباط (0.216) بمستوى المعنوية (Sig.=0.500) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض

فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ارتباط ما بين نسبة الرسملة ونظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار .

➤ الفرضية الفرعية التاسعة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

عند تأمل الجدول (13) نلاحظ عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار بلغ معامل الارتباط (0.243) بمستوى المعنوية (Sig.=0.447) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية العاشرة: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

يتبين من خلال الجدول (13) وجود علاقة ارتباط طردية ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار فقد بلغ معامل الارتباط (0.817)\*\* بمستوى المعنوية (Sig.=0.001) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الحادية عشر: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

نلاحظ من خلال الجدول (13) وجود علاقة ارتباط طردية ما بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار فقد بلغ معامل الارتباط (0.805)\*\* بمستوى المعنوية (Sig.=0.002) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الثانية عشر: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسملة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

عند النظر إلى الجدول (13) يتبين وجود علاقة ارتباط طردية ما بين نسبة الرسملة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار فقد بلغ معامل الارتباط ( $0.751^{**}$ ) بمستوى المعنوية ( $\text{Sig.}=0.005$ ) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ما بين نسبة الرسملة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ما بين نسبة الرسملة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الثالثة عشر: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

عند التأمل إلى الجدول (13) نلاحظ عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار بلغ معامل الارتباط ( $-0.111$ ) بمستوى المعنوية ( $\text{Sig.}=0.731$ ) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الأرباح المحتجزة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية الرابعة عشر: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية اصدار الأسهم الجديدة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

عند النظر إلى الجدول (13) نلاحظ عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار بلغ معامل الارتباط ( $0.236$ ) بمستوى المعنوية ( $\text{Sig.}=0.459$ ) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية الخامسة عشر: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

عند تأمل الجدول (13) نشاهد عدم وجود علاقة ارتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار، فقد بلغ معامل الارتباط ( $0.309$ ) بمستوى

المعنوية ( $\text{Sig.}=0.329$ ) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة إرتباط ما بين إستراتيجية الاحتياطات ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية السادسة عشر: - لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرسمة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

عند مشاهدة الجدول (13) نلاحظ عدم وجود علاقة إرتباط ما بين نسبة الرسمة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار بلغ معامل الإرتباط ( $0.215$ ) بمستوى المعنوية ( $\text{Sig.}=0.501$ ) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم، وبالتالي فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة إرتباط ما بين نسبة الرسمة ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

ثانياً: إختبار و تحليل علاقات التأثير بين متغيري الدراسة :

➤ الفرضية الرئيسية الرابعة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في التحول الرقمي. وتتفرع من هذه الفرضية ست عشر فرضية فرعية:-  
➤ الفرضية الفرعية الاولى: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

من خلال الجدول (14) نلاحظ عدم وجود تأثير معنوي لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1=8.734E+13+10.173X1$  وهي تفسر 16.4% من التغيرات التي تطرأ على نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الأرباح المحتجزة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (1.966) بمستوى المعنوية (0.191) = (Sig)، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي بمعنى لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الثانية: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

نلاحظ من خلال الجدول (14) وجود تأثير معنوي لاستراتيجية اصدار الأسهم في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y1=4.482E+13 +48.209X2$  وهي تفسر 55.2% من التغيرات التي تطرأ على نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار ناجمة عن التغير في إستراتيجية اصدار الاسهم ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (12.317) بمستوى المعنوية (0.006) = (Sig)، وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي بمعنى يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الاسهم العادية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الثالثة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

من خلال الجدول (14) نلاحظ وجود تأثير معنوي لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_1 = 5.636E+13 + 7.493$  وهي تفسر 41.5% من التغيرات التي تطرأ على نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الاحتياطات، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (7.097) بمستوى المعنوية (Sig = 0.024)، وهي اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي بمعنى يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

➤ الفرضية الفرعية الرابعة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

نلاحظ من خلال الجدول (14) وجود تأثير معنوي لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_1 = 1.904E+13 + 1.056E+13$  وهي تفسر 53.3% من التغيرات التي تطرأ على نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار ناجمة عن التغير في نسبة الرسملة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (11.397) بمستوى المعنوية (Sig = 0.007)، وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي بمعنى يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار.

## الجدول (14)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسملة المصرفية في نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدينار العراقي Y1

نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدينار Y1						المتغير التابع
القرار	R <sup>2</sup>	.Sig	قيمة F المحسوبة	Beta (b)	قيمة a	المتغير المستقل استراتيجيات الرسملة المصرفية
عدم رفض فرضية العدم	0.164	0.191	1.966	10.173	8.734E+13	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
رفض فرضية العدم	0.552	0.006	12.317	48.209	4.482E+13	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
رفض فرضية العدم	0.415	0.024	7.097	7.493	5.636E+13	استراتيجية الاحتياطات X3
رفض فرضية العدم	0.533	0.007	11.397	1.056E+13	1.904E+13	نسبة الرسملة X4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSSV<sub>25</sub>

➤ الفرضية الفرعية الخامسة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدولار.

من خلال الجدول (16) يتبين عدم وجود تأثير معنوي لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $X1 = 5.761E-5 \cdot Y2 = 5667133578.271$  وهي تفسر 1.6% من التغيرات التي تطرأ على نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدولار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الأرباح المحتجزة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.167) بمستوى المعنوية (Sig = 0.691)، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم، مما يدل على عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدولار.



➤ الفرضية الفرعية السادسة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

من خلال الجدول (16) نلاحظ عدم وجود تأثير معنوي لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_2 = 4810095515.728 + 0.001X_2$  وهي تفسر 20.8% من التغيرات التي تطرأ على نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار ناجمة عن التغير في إستراتيجية اصدار الأسهم العادية ، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (2.628) بمستوى المعنوية (0.136) = Sig)، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي بمعنى لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية السابعة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

من خلال الجدول (16) نشاهد وجود تأثير معنوي لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_2 = 4779786218 + 0.0001041X_3$  وهي تفسر 25% من التغيرات التي تطرأ على نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الاحتياطات، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (3.328) بمستوى المعنوية (0.098) = Sig)، وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي بمعنى يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية الثامنة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

نلاحظ من خلال الجدول (15) عدم وجود علاقة تأثير معنوي لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_2 = 5049135188.909 + 55973666.260X_4$  وهي تفسر 4.7% من التغيرات

التي تطراً على نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار ناجمة عن التغير في نسبة الرسملة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.489) بمستوى المعنوية (0.500) = Sig، وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم، بمعنى يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

### الجدول (15)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسملة

المصرفية في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار Y2

نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار Y2						المتغير التابع
القرار	R <sup>2</sup>	.Sig	قيمة F المحسوبة	Beta (b)	قيمة a	المتغير المستقل إستراتيجيات الرسملة المصرفية
عدم رفض فرضية العدم	0.016	0.691	0.167	-5.761E-5	5667133578.271	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
عدم رفض فرضية العدم	0.208	0.136	2.628	0.001	4810095515.728	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
رفض فرضية العدم	0.250	0.098	3.328	0.0001041	4779786218	استراتيجية الاحتياطات X3
عدم رفض فرضية العدم	.0470	.5000	.4890	55973666.260	5049135188.909	نسبة الرسملة X4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSSV<sub>25</sub>

الفرضية الفرعية التاسعة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

من خلال الجدول (16) نلاحظ عدم وجود تأثير معنوي لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y3 = 2.542E+13 + 1.143$  وهي تفسر 5.9% من التغيرات التي تطراً على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الأرباح المحتجزة،

وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.626) بمستوى المعنوية (Sig = 0.447) ، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي بمعنى لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار .

➤ الفرضية الفرعية العاشرة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار .

نلاحظ من خلال الجدول (16) وجود تأثير معنوي لاستراتيجية زيادة راس المال عن طريق اصدار الأسهم في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار . وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_3 = 1.444E+13 + 9.955 X_2$  وهي تفسر 66.8% من التغيرات التي تطرأ على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار ناجمة عن التغير في إستراتيجية اصدار الاسهم العادية، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (20.138) بمستوى المعنوية (Sig = 0.001)، وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم، مما يشير إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم العادية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار .

➤ الفرضية الفرعية الحادية عشر: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطيات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار .

نشاهد من خلال الجدول (16) وجود تأثير معنوي لاستراتيجية الاحتياطيات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار . وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_3 = 1.530E+13 + 1.757 X_3$  وهي تفسر 64.8% من التغيرات التي تطرأ على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الاحتياطيات، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (18.428) بمستوى المعنوية (Sig = 0.002)، وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي بمعنى يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطيات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار .

➤ الفرضية الفرعية الثانية عشر: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

يتبين من خلال الجدول (16) وجود تأثير معنوي لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_3 = 1.033E+13 + 2.041E+13X_4$  وهي تفسر 56.5% من التغيرات التي تطرأ على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار ناجمة عن التغير في نسبة الرسملة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (12.971) بمستوى المعنوية (Sig = 0.005)، وهو اقل من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار.

### الجدول (16)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسملة

المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3

نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3						المتغير التابع
القرار	R <sup>2</sup>	.Sig	قيمة F المحسوبة	Beta (b)	قيمة a	المتغير المستقل استراتيجيات الرسملة المصرفية
عدم رفض فرضية العدم	.0590	.4470	.6260	1.143	2.542E+13	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
رفض فرضية العدم	.6680	.0010	20.138	9.955	1.444E+13	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
رفض فرضية العدم	.6480	.0020	18.426	1.757	530E+13.1	استراتيجية الاحتياطات X3
رفض فرضية العدم	.5650	.0050	12.971	041E+13.2	033E+13.1	نسبة الرسملة X4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSSV<sub>25</sub>

➤ الفرضية الفرعية الثالثة عشر: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

من خلال الجدول (17) نلاحظ عدم وجود تأثير معنوي لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $X1 - Y4 = 421970430.8 \cdot 5.783E-6$  وهي تفسر 1.2 من التغيرات التي تطرأ على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الأرباح المحتجزة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.125) بمستوى المعنوية (Sig = 0.731)، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي بمعنى لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الأرباح المحتجزة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية الرابعة عشر: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الأسهم الجديدة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

من خلال الجدول (17) يتبين عدم وجود تأثير معنوي لاستراتيجية زيادة راس المال عن طريق اصدار الأسهم الجديدة في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $X2 + 3.178E-5 \cdot Y4 = 365256505.654$  وهي تفسر 5.6% من التغيرات التي تطرأ على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار ناجمة عن التغير في إستراتيجية اصدار الأسهم العادية، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.592) بمستوى المعنوية (Sig = 0.459)، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي بمعنى لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية اصدار الاسهم العادية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية الخامسة عشر: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

من خلال الجدول (17) نلاحظ عدم وجود تأثير معنوي لاستراتيجية زيادة راس المال عن طريق الاحتياطات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_4 = 354738277.345 + 7.438E-6 X_3$  وهي تفسر 9.5% من التغيرات التي تطرأ على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار ناجمة عن التغير في إستراتيجية الاحتياطات، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (1.055) بمستوى المعنوية (Sig = 0.329)، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي بمعنى لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الاحتياطات في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

➤ الفرضية الفرعية السادسة عشر: - لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

من خلال الجدول (17) نشاهد عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار. وان معادلة الانحدار التقديرية كانت  $Y_4 = 352669113.424 + 6456063.687 X_4$  وهي تفسر 4.6% من التغيرات التي تطرأ على نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار ناجمة عن التغير في نسبة الرسملة، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.486) بمستوى المعنوية (10%)، وهو اعلى من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم اي بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرسملة المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

الجدول (17)

تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير إستراتيجية الرسملة

المصرفية في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار Y4

نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار Y4						المتغير التابع
القرار	R <sup>2</sup>	.Sig	قيمة F المحسوبة	Beta (b)	قيمة a	المتغير المستقل استراتيجيات الرسملة المصرفية
عدم رفض فرضية العدم	.0120	.7310	.1250	-5.783E-6	421970430.8	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
عدم رفض فرضية العدم	.0560	.4590	.5920	3.178E-5	365256505.654	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
عدم رفض فرضية العدم	.0950	.3290	1.055	7.438E-6	354738277.345	استراتيجية الاحتياطيات X3
عدم رفض فرضية العدم	.0460	.5010	.4860	6456063.687	352669113.424	نسبة الرسملة X4

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على SPSSV<sub>25</sub>

الجدول (18)

نتائج إختبار الفرضية الرئيسة الثالثة والرابعة

نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار Y4	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3	نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدولار Y2	نظام التسوية الآتية الإجمالية بالدينار Y1	متغيرات الدراسة
عدم رفض فرضية العدم	عدم رفض فرضية العدم	عدم رفض فرضية العدم	عدم رفض فرضية العدم	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
عدم رفض فرضية العدم	رفض فرضية العدم	عدم رفض فرضية العدم	رفض فرضية العدم	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
عدم رفض فرضية العدم	رفض فرضية العدم	رفض فرضية العدم	رفض فرضية العدم	استراتيجية الاحتياطيات X3

عدم رفض فرضية العدم	رفض فرضية العدم	عدم رفض فرضية العدم	رفض فرضية العدم	نسبة الرسملة X4
عدد الفرضيات التي تم رفضها = 7 عدد الفرضيات التي لم يتم رفضها = 9 نسبة رفض فرضية العدم = 43.75% نسبة عدم رفض فرضية العدم = 56.25%				نسبة رفض الفرضية

بالمصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (1) و(2) و(3) و(4) و(5)

من خلال الجدول (18) نشاهد ان نسبة رفض فرضية العدم بلغت 43.75% اما النسبة الأعلى لعدم رفض فرضية العدم والتي بلغت 56.25% وبالتالي القرار هو:-  
 6. عدم رفض الفرضية الرئيسية الثالثة أي لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين إستراتيجية الرسملة المصرفية والتحول الرقمي.  
 7. عدم رفض الفرضية الرئيسية الرابعة أي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية في التحول الرقمي.

ثالثاً:- إختبار و تحليل التأثير المتعدد لمتغيري الدراسة :-

الفرضية الرئيسية الخامسة:- لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية X في التحول الرقمي Y. وتتفرع من هذه الفرضية اربع فرضيات فرعية :-

1. الفرضية الفرعية الاولى:- لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية

الرسملة المصرفية X في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار Y1.

يتضح من الجدول (19) ما يلي:-

أ: يكشف معامل التحديد ( $R^2$ ) عن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير مامقداره (76%)

فقط من التغير في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار Y1.

ب: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار Y1 للتغيرات في إستراتيجية الأرباح

المحتجزة X1 عكسية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة الأرباح المحتجزة

X1 بمقدار وحدة واحدة سينخفض نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار Y1

بمقدار (32.5711)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية

البالغ (10%).



ج: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار  $Y1$  للتغيرات في إستراتيجية اصدار الأسهم العادية  $X2$  طردية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة راس المال عن طريق اصدار الأسهم العادية بمقدار وحدة واحدة سيزداد نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار  $Y1$  بمقدار (82.8066)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

د: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار  $Y1$  للتغيرات في إستراتيجية الاحتياطات  $X3$  عكسية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة الاحتياطات  $X3$  بمقدار وحدة واحدة سينخفض نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار  $Y1$  بمقدار (24.5569)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

ه: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار  $Y1$  للتغيرات في نسبة الرسملة  $X4$  طردية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة نسبة الرسملة  $X4$  بمقدار وحدة واحدة سيزداد نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار  $Y1$  بمقدار (3.37E+15)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

و: النموذج معنوي عند مستوى (10%) مما يستدل على رفض فرضية العدم بمعنى يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية  $X$  في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار  $Y1$ .

## الجدول (19)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسملة

المصرفية X في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدينار Y1

P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
0.36019	-0.97901	4.29E+13	-4.2E+13	Intercept
0.07866	-2.05746	15.83076	-32.5711	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
0.045359	2.43093	34.06376	82.8066	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
0.06985	-2.1379	11.48647	-24.5569	استراتيجية الاحتياطات X3
0.047409	2.400813	1.4E+15	3.37E+15	نسبة الرسملة X4
0.760671				R <sup>2</sup>
5.562107				F المحتسبة
0.024561				Sig

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لنتائج Excel V.10

2. الفرضية الفرعية الثانية: - لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية

الرسملة المصرفية X في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار Y2.

نشاهد من خلال الجدول (17) ما يلي:-

أ: يظهر معامل التفسير ( $R^2$ ) عن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير مامقداره

(39.37%) فقط من التغير بنظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

ب: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار للتغيرات في إستراتيجية الأرباح

المحتجزة X1 ضعيفة للغاية كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة

(P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

- ج: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار للتغيرات في إستراتيجية اصدار الأسهم العادية X2 ضعيفة جداً كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).
- د: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار للتغيرات في إستراتيجية الاحتياطات X3 ضعيفة للغاية كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).
- هـ: حساسية نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار للتغيرات في نسبة الرسملة X4 ضعيفة للغاية كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).
- و: النموذج غير معنوي عند مستوى (10%) مما يستدل على عدم رفض فرضية العدم بمعنى لا يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية X في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار.

### الجدول (20)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسملة

المصرفية X في نظام التسوية الآنية الإجمالية بالدولار Y2

P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
0.002234	4.69034	1.22E+09	5.73E+09	Intercept
0.687443	0.419475	0.000451	0.000189	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
0.907708	0.120192	0.000971	0.000117	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
0.419755	0.857114	0.000327	0.000281	استراتيجية الاحتياطات X3
0.442211	-0.81445	4E+10	-3.3E+10	نسبة الرسملة X4
0.393744				R <sup>2</sup>
1.136567				F المحتسبة

0.412599	Sig
----------	-----

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لنتائج Excel V.10

3. الفرضية الفرعية الثالثة: - لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية

الرسمة المصرفية X في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3.

نشاهد من الجدول (21) ما يلي:-

أ: يكشف معامل التفسير ( $R^2$ ) عن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير مآقده (86.5%) فقط من التغير في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3.

ب: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 للتغيرات في إستراتيجية الأرباح المحتجزة X1 عكسية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة الأرباح المحتجزة X1 بمقدار وحدة واحدة سينخفض نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 بمقدار (6.35508)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

ج: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 للتغيرات في إستراتيجية اصدار الأسهم العادية X2 طردية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة راس المال عن طريق اصدار الأسهم العادية بمقدار وحدة واحدة سيزداد نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 بمقدار (13.29676)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

د: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 للتغيرات في إستراتيجية الاحتياطيات X3 عكسية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة الاحتياطيات X3 بمقدار وحدة واحدة سينخفض نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 بمقدار (3.51927)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

ه: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 للتغيرات في نسبة الرسمة X4 طردية كما يتضح من قيمة البيتا بمعنى انه في حالة زيادة نسبة الرسمة X4 بمقدار وحدة

واحدة سيزداد نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3 بمقدار (5.78E+14)، وهي علاقة معنوية لان قيمة (P-Value) أصغر من مستوى المعنوية البالغ (10%).  
و: النموذج معنوي عند مستوى (10%) مما يستدل على رفض فرضية العدم بمعنى يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لاستراتيجيات الرسملة المصرفية X في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3.

### الجدول (21)

#### تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسملة

#### المصرفية X في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار Y3

P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
0.98225	-0.02305	6.04E+12	-1.4E+11	Intercept
0.024739	-2.84856	2.230977	-6.35508	استراتيجية الأرباح المحتجزة X1
0.027699	2.769873	4.800492	13.29676	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
0.066218	-2.17406	1.61875	-3.51927	استراتيجية الاحتياطات X3
0.022322	2.920579	1.98E+14	5.78E+14	نسبة الرسملة X4
0.86503				R <sup>2</sup>
11.21584				F المحتسبة
0.003638				Sig

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لنتائج Excel V.10

4. الفرضية الفرعية الرابعة: - لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية

الرسملة المصرفية X في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار Y4.

نلاحظ من خلال الجدول (22) ما يلي:-

أ: يظهر معامل التفسير (R<sup>2</sup>) عن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير مامقداره (23.19%) فقط من التغير بنظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

ب: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار للتغيرات في إستراتيجية الأرباح المحتجزة X1 ضعيفة للغاية كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).

- ج: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار للتغيرات في إستراتيجية اصدار الأسهم العادية  $X_2$  ضعيفة جداً كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).
- د: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار للتغيرات في إستراتيجية الاحتياطات  $X_3$  ضعيفة للغاية كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).
- هـ: حساسية نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار للتغيرات في نسبة الرسملة  $X_4$  ضعيفة للغاية كما يتضح من قيمة البيتا وهي علاقة غير معنوية لان قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%).
- و: النموذج غير معنوي عند مستوى (10%) مما يستدل على عدم رفض فرضية العدم بمعنى لا يوجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسملة المصرفية  $X$  في نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدولار.

## الجدول (22)

تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير إستراتيجية الرسمة

المصرفية X في نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية بالدولار Y4

P-value	t Stat	Standard Error	Coefficients	
0.16991	1.529828	1.59E+08	2.43E+08	Intercept
0.315013	-1.08224	5.87E-05	-6.4E-05	استراتيجية الأرباح المحتزة X1
0.632996	0.499119	0.000126	6.31E-05	استراتيجية اصدار الأسهم العادية X2
0.510149	-0.69383	4.26E-05	-3E-05	استراتيجية الاحتياطات X3
0.363039	0.972847	5.21E+09	5.07E+09	نسبة الرسمة X4
0.231949				R <sup>2</sup>
0.528494				F المحتسبة
0.719417				Sig

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لنتائج Excel V.10

ومما تقدم يتبين ما يلي:-

- يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسمة المصرفية في عمليات التحول الرقمي بالدينار.
- عدم وجود تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية الرسمة المصرفية في عمليات التحول الرقمي بالدولار.
- رفض الفرضية الرئيسة الخامسة بنسبة 50%.

## الفصل الرابع

### **الإستنتاجات والتوصيات**

**المبحث الأول : الإستنتاجات**

**المبحث الثاني : التوصيات**



## المبحث الأول

### الاستنتاجات

تواصلت مع فصول ومباحث الدراسة وتحقيقاً للفائدة المرجوة من الدراسة ، سنعرض أبرز إستنتاجات الدراسة النظرية والعملية، التي نأمل أن تساعد المعنيين بها على مواجهة التحديات والتكيف للتغيير الذي حدث وسيحدث في البيئة المصرفية على وجه الخصوص ، وتوصل الباحث من خلال استعراض الجانب النظري والعملية ومعالجته لمشكلة البحث وفرضياته إلى مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي :

1. إن البنك المركزي العراقي يتبنى إستراتيجيات الرسملة المصرفية ، بمعنى زيادة رؤوس أمواله عن طريق إحتجاز الأرباح والاحتياطات ؛ لأنه كلما ارتفعت نسبة الرسملة المصرفية كلما إنخفض تعرض القطاع المصرفي العراقي للمخاطر.
2. إن عمليات الرسملة تعتمد على عدة عوامل منها حجم التكاليف و مدى سرعة الحصول على الأموال و حجم تلك الأموال والمرونة التي تتمتع بها .
3. إن إحتجاز الأرباح هي عملية تتمثل الاحتفاظ بجزء من الدخل التي تم الحصول عليه من أجل تنمية الأعمال التجارية، وبالتالي يعزز من التحول الرقمي بشكل عام سواء من حيث القيمة أو من حيث النسبة المالية .
4. إن الزيادة في رأس المال عن طريق زيادة الإحتياطي لها مزايا عديدة ، فهي تؤمن للمصرف تحقيق التوازن بين الربح الموزع والقيمة الاسمية للأسهم إذ تسهل عملية تداولها، وبالنسبة للمساهمين فتمكنهم من الإستفادة عن طريق بيع الأسهم الجديدة بدلاً عن الإحتياطات، وأما الدائنين فتضمن لهم حقهم في رأس المال العام .
5. إن القطاع المالي العراقي يشهد تطور ملحوظ في أنظمة التحول الرقمي في السنوات الأخيرة، من خلال نظام التسوية الاجمالية الآنية ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية .
6. إن عدد عمليات نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بالدينار والدولار قد إزداد تدريجياً من خلال الإعتقاد على التحويل المالي الإلكتروني بين الزبائن بدلاً من إستخدام الإيداع النقدي بناءً على المؤشرات خلال مدة الدراسة وهذا يدل على توجه المصارف نحو استخدام الصكوك الالكترونية وبدوره يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى

الزبائن للتحويل إلى أنظمة الدفع الإلكتروني على الرغم من إنخفاضه بعض الأحيان بسبب

الأزمات المالية وخصوصاً الأزمة التي حدثت أثناء جائحة كورونا والأزمة التي

حصلت

بسبب الأحداث السياسية والإقتصادية التي مر بها البلد وخصوصاً عام 2016 .

7. إن هناك إيجاباً تصاعدياً في السنوات الأخيرة عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآنية

بالدينار والدولار معاً مما يدل على توسع النشاط المصرفي في حجم الأموال التي يتم

تبادلها إلكترونياً من أجل تسهيل عمليات التسوية بدلاً من التنفيذ اليدوي .

8. إن القطاع المالي العراقي يشهد تطور ملحوظ في أنظمة التحويل الرقمي في السنوات

الأخيرة، من خلال نظام التسوية الإجمالية الآنية ونظام مقاصة الصكوك الإلكترونية .

9. وجود دور مهم وبارز عن طريق تحقيق العلاقة والتأثير لمتغيرات الدراسة

( إستراتيجية الرسمة المصرفية و التحويل الرقمي ) .

10. وما تقدم ومن خلال التحليل الإحصائي للفترة عينة الدراسة الممتدة من سنة 2011

لغاية سنة 2022 نلاحظ :

توجد علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية الرسمة المصرفية في

عمليات التحويل الرقمي بالدينار.

عدم وجود علاقة تأثير متعدد ذات دلالة إحصائية لإستراتيجية الرسمة المصرفية

في عمليات التحويل الرقمي بالدولار.

## المبحث الثاني

### التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من إستنتاجات على مستوى البنك المركزي تبلورت مجموعة من المقترحات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وتتمثل بالآتي :

1. ضرورة إهتمام البنك المركزي العراقي بعملية إستراتيجية الرسملة بإعتبارها أحد الأساليب التمويلية المهمة للحصول على الموارد المالية اللازمة .
2. إعتداد البنك المركزي العراقي على إستراتيجية تحرير المصارف المحلية من القيود الخاصة بإمكانيات الإستثمار أو التعامل مع المصارف الأجنبية في حدود الأمان المصرفي المطلوب؛ وذلك بهدف تمكين المصارف من فتح آفاق جديدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد .
3. الاستفادة من البنوك المركزية العالمية الرائدة في مجال توظيف واستخدام تكنولوجيا رقمية جديدة وإدارتها بما يحسن من أداء المصارف للقيام بعملها بشكل مناسب .
4. إستخدام أساليب حديثة لمواجهة التحديات وعلى البنك المركزي أن يغير أنموذج عمله؛ كي تستطيع المصارف من التوسع أكثر لتحقيق مستويات متميزة من الأداء .
5. على البنك المركزي أن يساير التطورات الرقمية عن طريق القيام بمجموعة من الإجراءات وتدريب العاملين والمستخدمين على التكنولوجيا الرقمية الجديدة ومواكبة معايير الأداء العالمي من خلال زجهم بدورات تطويرية لغرض الرفع من كفاءتهم .
6. دفع عجلة التحول الرقمي عن طريق إستخدام وسائل الدفع الرقمية الحديثة .
7. العمل على وضع قواعد وإجراءات تضمن منع السرقات والسطو الالكتروني وحماية المعلومات الخاصة بالزبائن والمصارف ككل .
8. بناء إستراتيجية واضحة وموضوعية للتحول الرقمي وقابلة للتطبيق .
9. توفير البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي من الاستفادة بتخفيض تكلفة الخدمة المقدمة للزبائن وكذلك سرعة وجودة الخدمة .

## المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر العربية :

#### القرآن الكريم

#### الكتب

1. أبو محمد، رضا صاحب، (2002) " إدارة المصارف ، مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن .
2. الأنصاري ، أسامة عبد الخالق ( 2010 ) . الإدارة المالية ، دار الكتب العربية الألكترونية الطبعة الثانية ، القاهرة .
3. التوني ، محمود أحمد عبد الرحيم ، (2007) ، الإندماج المصرفي " النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار" دار الفجر للنشر والتوزيع ،الإسكندرية، الطبعة الأولى ، مصر .
4. الحداد ، وسيم محمد وشقيري نوري موسى ومحمد إبراهيم نور صالح طاهر الزرقان ، (2012) "الخدمات المصرفية الإلكترونية" ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
5. حسين ، حيدر ناصر ، (2015) "السياسات النقدية" ، الطبعة الأولى، العراق
6. الحسيني ، فلاح حسن والدوري ، مؤيد عبد الرحمن، (2003) ، إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الاردن .
7. الحسيني ، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن ، ( 2000 ) ، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، الأردن.
8. الحسيني، فلاح حسن عداي(2000) "الإدارة الإستراتيجية"الدار الجامعية ،القاهرة ،مصر .
9. حنفي ، عبد الغفار و أبو قحف ، عبد السلام ( 2000 ) "تنظيم وإدارة البنوك" ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
10. شلهوب ، علي محمد ، ( 2007 ) ، "شؤون النقود وأعمال البنوك" ، دار شعاع للنشر والعلوم ، حلب، الطبعة الأولى ، سوريا .
11. الشمري، صادق راشد، ( 2009 ) إدارة المصارف ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، الأردن .

## المصادر والمراجع

12. طایل , السيد ،مصطفى كامل،( 2014 ) "الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية" ،  
الدار الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، مصر .
13. العلاق، بشير عباس ،( 2001 ) ، "إدارة المصارف- مدخل وظيفي" ، جامعة التحدي  
،ليبيا.
14. كمال , أيت زيان و زيان، حورية ايت،( 2015 ) "الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ،  
المركز الجامعي، الجزائر .
15. منصور ، محمد حسين ( 2007 ) "المسؤولية الإلكترونية" دارالمعارف للنشر،  
الاسكندرية ، الطبعة الاولى،مصر .
16. النصيري، سمير، ( 2017 ) البنك المركزي العراقي في مواجهة تحديات الازمة  
الاقتصادية والمالية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد ، العراق .
17. هندي ، منير ابراهيم ، ( 1996 ) ، "إدارة البنوك التجارية" : مدخل اتخاذ القرارات  
الطبعة الثالثة ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الاسكندرية .
18. يوسف ، حسن يوسف ( 2012 ) "المصارف الإلكترونية" المركز القومي للأصدارات  
القانونية ، الطبعة الأولى ، القاهرة.

### الرسائل والاطاريح :

19. الحربي ، بدرية بنت فهد سبيل، 2015 "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة  
القصيم" من وجهة نظر القيادات الإدارية الأكاديمية بالجامعة، رسالة ماجستير ،  
جامعة ام القرى ، كلية التربية .
20. جبر ، ورود قاسم ، ( 2019 ) ، "تكنولوجيا التحول الرقمي وتأثيرها في تحسين الاداء  
الاستراتيجي للمصرف" ، رسالة دبلوم عالي في إدارة المصارف ، جامعة كربلاء .
21. زايدي حسينة، 2013، "أهمية البنوك الإلكترونية في تحسين العمليات المصرفية"،  
دراسة حالة بنك الجزائر لولاية أم البواقي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم  
العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم  
التسيير، جامعة أم البواقي .
22. سنان داود ، سارة، ( 2016 ) ، "الرسملة في المصارف التجارية وأثرها في كفاءة  
الاستثمار" ، دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية ،  
رسالة ماجستير ، جامعة بابل .

## المصادر والمراجع

23. العبادي، عمر غازي عزيز(2003)، "الرسملة وعلاقتها بحركة أسعار الأسهم بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
24. عبدعلي، شروق هادي، (2020)، "التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي" – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية .
- ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للقضاء ، جامعة محمد بن سعود الاسلامية،
25. محسن ، شيماء محسن ، عفاف هباز ( 2019 ) " دور أنظمة الدفع الالكتروني في تحسين اداء المصارف التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ورقلة للفترة 2015-2018 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح – ورقلة ، الجزائر .
26. المحيسن ، عبد الرحمن بن محيسن بن عبد الرحمن،( 2006 ) " رأس مال الشركة المساهمة، بحث تكميلي لنيل الماجستير في المعهد العالي للقضاء" ، قسم السياسة الشرعية ، شعبة الانظمة ، المعهد العالي للقضاء ، المملكة العربية السعودية .
27. المحيسن ، عبد الرحمن محيسن ، 2005 " احكام رأس مال الشركة المساهمة" رسالة
28. المولى ، رواء احمد يوسف ، 2004 ، "تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية –دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية للفترة من 1997-2001" ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة الموصل ، العراق .
29. نينس، نغم حنا (2000)، "النظام القانوني لزيادة رأس مال الشركة المساهمة، دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل.

### التقارير:

30. البنك المركزي العراقي يحدث نظام المدفوعات حسب المعايير الدولية, 2018.
31. البنك المركزي العراقي, دليل المشارك في نظام RTGS 2010 .
32. البنك المركزي العراقي, قسم المدفوعات الالكترونية, 2006.
33. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015 .
34. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010. 33

35. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, 2009.
36. التقرير السنوي لأستقرار المالي في العراق 2011
37. صندوق النقد العربي , اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية, المبادئ الاساسية لنظم الدفع الهامة نظاميا 2008.
38. معايير هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين المتعلقة ببطاقات الحسم والائتمان 2010.
- الدوريات والمجلات والبحوث :**
39. ابراهيم ، احمد حسن ، ( 2019 ) "التحول الرقمي : نقلة نوعية للتحرر من البيروقراطية والفساد الاداري" ، الاقتصاد والمحاسبة – نادي التجارة ، العدد 676 ، ص 8 – 11.
40. ابراهيم, مصطفى محمد , نظم الدفع الالكترونية وتأثيرها في فاعلية المصارف التجارية, بحث تطبيقي, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , جامعة بغداد, 2014.
41. صباح صاحب، اشراق و, الخفاجي، اهداء باسم. (2018). "مسؤولية المصرف المدنية في عقد التحويل المالي المصرفي الالكتروني". مجلة جامعة الكوفة المجلد 1، العدد 35 .
42. امين ، مصطفى احمد ( 2018 ) "التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة" ، مجلة الادارة التربوية ، كلية التربية – جامعة دمنهور ، العدد 19 ، ص 11 – 17 .
43. الموسوي, نهى خالد عيسى و الشمري, اسراء خضير مظلوم,( 2014 ) "النظام القانوني للنقود الالكترونية", بحث منشور في مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية العدد الثاني .
44. الجميل ، سرمد كوكب والعبادي ، عمر غازي عزيز ، 2005 ، "الرسملة وعلاقتها بحركة اسعار الاسهم" بالتطبيق في عينة من الشركات المساهمة في سوق بغداد لأوراق المالية للمدة 1993-2001 ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 80 ، المجلد 27، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
45. الحطاب ، نرmin السيد محمد ، ( 2020 ) . "تطوير نظم التسزيق الالكتروني في ضوء الاستفادة من عمليات التحول الرقمي لشركات السياحة والسفر" – دراسة



## المصادر والمراجع

- ميدانية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة ، مجلد 18 ، العدد 2 ، ص 176-157
46. الطائي ، سجي فتحي محمد ، (2010) ، " الرسمة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية " ، مجلة جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد،المجلد 6،العدد19.
47. الطائي، رغد فوزي و داود، اهداء باسم،( 2019 ) ، دور المقاصة الالكترونية في الحد من ظاهرة الصك الطيار، المجلد 21 ، العدد42 ، الجامعة العراقية ،العراق .
48. سليمان ، بشرى طالب،( 2013 ) " انظمة الدفع الالكتروني في العراق " ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي ،
49. سلمان ، ياسمين حكمت، ( 2013 ) " قياس تأثير المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على الاداء المالي للمصارف " .
50. سليمان ، بشرى طالب،( 2012 ) " أنظمة الدفع الالكتروني في العراق مكوناتها " – دورها- إدارة مخاطرها، بحث مقدم الى ملتقى بغداد الاقتصادي المصرفي.
51. شعبان ،محمد حسن و بطرس، داليدا داود ، (2019) ، " تحليل دور استراتيجية الرسمة واثرها في تطوير القدرة الائتمانية " ، مجلة جامعة دهوك ، المجلد 22 ، العدد2 .
52. طاهر، لطفي و جميعي، صلاح الدين، 2016 " العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية" دراسة حالة.
53. الغامدي ، ديماء الغامدي،(2011) ، " تطبيقات الحاسوب في الادارة " ، بحث منشور في الانترنت.
54. محمد نزار ، و ابراهيم لمياء .( 2021 ) " دور الثقافة التنظيمية في تحسين السلوك الاداري في ظل عمليات التحول الرقمي في المنظمات الحكومية " المجلد 12 ، العدد2 ، ص ص 167-211 .
55. محمد، جمال هداش (2015) " متطلبات تطبيق الصيرفة الالكترونية ومعوقاتها في المصارف العراقية- دراسة تطبيقية في عدد من فروع المصارف الأهلية والحكومية" مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 11،العدد 32، تكريت، العراق.

### الملقات النقاشية والمؤتمرات :

56. صالح ،مظهر محمد والبصيري ،كمال وعبد النبي ، وليد عيدي،(2009) ،" تقييم سياسة الاصلاح المصرفي في العراق" ( التوصيات ) ، حلقة نقاشية ، المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي .
57. عبد الرازق ، سحر مصطفى ( 2019 ) "التحول الرقمي تحدي جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة لدعم التنمية المستدامة" ، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الازمات بعنوان " إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030 ، جامعة عين شمس.
58. نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، (2010) ، "العولمة المصرفية ، اضاءات للنشر ، العدد الثاني ، الكويت .
59. يونس ، سمرة مرعي ( 2019 ) . "اهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي" – دراسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية ، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الازمات بعنوان : إدارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية 2030 ، جامعة عين شمس .

### الانترنت :

60. خضر مجد ( 2021 ) " مفهوم الاستراتيجية " [www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com)
61. ال صمع علي بن صالح ( 2018 ) التحول الرقمي كمرتكز استراتيجي لقيادة التحول الاقتصادي " مقالة سعودية .
62. البار ، عدنان مصطفى ،المرجي ، خالد علي . التحول الرقمي كيف ولماذا
63. شعبان ،2011، الاندماج المصرفي ، ندوة في المالية والبنوك LMD / كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، <http://WWW.scribd.com>
- [https:// www.awforum.org / index.php](https://www.awforum.org/index.php) ar
64. .Cuesta,C .Tuesta ,D , A, (2015) ,"the digital Transformation of The banking .5 industry " see discussions ,stats,and autor profiles for this Publication
- <https://www.researchgate.net/publication/291357544>

65. Hossain Z, Rahman A, Sadique RH (2017) Basel III and perceived resilience of banks in the BRICS economies. Appl Econ. <https://doi.org/10.1080/00036846.2017.1391999>

ثانياً: المصادر الأجنبية :-

### Books:

66. Frederies.Mishkin(2001)" **the Economic of Money, Banking And Financial Markets**", Addison Wesly, USA. 4<sup>th</sup> edition .
67. Nesem, Radishe. (2003). "**The Reality of Credit Cards**". USA, Hull Press
68. Nicoletti ,Bernardo, ,(2017) " **The Future of Fintech Integrating Finance and Technology in Financial services**", Rome Italy .
69. Peter S. Rose .1999 ," **Commercial Bank Management**" ,4th ed ,Irwin/MC Graw – Hill ,Inc .
70. Porter,Michael E.,:1996"**Competitive Advantage:Creating &Sustaing SuperiorNY**":Free Perss .
71. Ustundag, A., & Cevikcan, E. (2018). Industry 4:" **Managing The Digital Transformation**". Istanbul: Springer International Publishing.
72. Van Horne, C. &Wachowicz, W. (2008). "**Fundamentals of Financial Management**". (13 thed). England: Prentice Hall, UK.

### Journal :

73. Ali, M. a. A, Hussein, N. H, F. Abid, A.A., (2019), "**Electronic Payment Systems: Architecture, Elements**", Challenges and Security Concepts: An Overview, Journal of Computational and Theoretical Nanoscale V 16, 1-42.
74. Almaqtari FA, Eissa A, Homaidi A, Tabash MI, Farhan NH (2019) "**The determinants of profitability of Indian commercial banks**": a panel data approach. Int J Financ Econ 24:168–185.
75. AL-Saji , D. A, (2019), "**The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transaction in Erbil \_\_\_\_\_ City**",Cihan University Erbil Journal of Humanities and Social Sciences , VOL3,NO.1.
76. Alsoof, Y. A., Al-Dmour, H. H., & Al-Shibly, H. H. (2011). "**Exploring Electronic Cheque Clearing Systems Acceptance by Jordanian Commercial Banks**": A Theoretical Integration of Technology Acceptance Model, User Satisfaction and Delone and Mclean Model. Jordan Journal of Business Administration, 7(3).
77. Americo, A. and A. Antonio: (2020), "**Factory templates for digital factories framework. Robotics and Computer Integrated Manufacturing**", Robotics and Computer-Integrated Manufacturing , 27(4), p p: 755-771.
78. Baiyere, A., Salmela, H., & Tapanainen, T. (2020). "**Digital transformation and the new logics of business process management**". *European journal of information systems*, 29(3), 238-259.
79. Bhaskaran, R. K., Sujit, K. S., & Mongia, S. (2023). "**Linkage between performance and sustainability initiatives in banking sector**"—An empirical examination. *International Journal of Productivity Performance Management*, 72(1), 200-225.

80. Carlos,R.L, Pablo,G.R & Javier,P.G.(2021). "**The digital transformation of work**": Arelational view.Business ethics the environment and responsibility.WILEY,(30),157-167
81. Casey, A. J., & Goldman, E. F. (2010). **Enhancing the ability to think strategically**: A learning model. *Management Learning*, 41(2), 167-185
82. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2004). "**Productivity change in European banking**": A comparison of parametric and non-parametric approaches. *Journal of Banking & Finance*, 28(10), 2521-2540.
83. Donate, M. J., & de Pablo, J. D. S. (2015). "**The role of knowledge- oriented leadership in knowledge management practices and innovation**". *Journal of business research*, 68(2), 360-370.
84. Feroz , A.K.,Zo, H., & Chiravuri, A. (2021)"**Digital transformation an environmental sustainability**" .A review and research agenda sustainability ,13(3), 1530.
85. Goddard J, Molyneux P, Wilson JOS (2004) "**The profitability of european banks**": a cross-sectional and dynamic panel analysis. *Manch Sch* 72:363–381.
86. Haris, M., Tan, Y., Malik, A., & Ain, Q. U. (2020). "**A study on the impact of capitalization on the profitability of banks in emerging markets: A case of Pakistan**". *Journal of Risk and Financial Management*, 13(9), 217.
87. Kato, H. K., Loewenstein, U., & Tsay, W. (2002). "**Dividend policy, cash flow, and investment in Japan**". *Pacific-Basin Finance Journal*, 10(4), 443-473.
88. Pasiouras F, Kosmidou K (2007) "**Factors infuencing the profitability of domestic and foreign commercial banks in the European Union**". *Res Int Bus Financ* 21:222–237

89. Reserve Bank of New Zealand, "Payment System Bulletin", Vol. 71, Issue 4, December 2008.
90. Saad, N. A., Hammad, D. A., & Barakat, A. (2021). "**The Impact of Digitalization on Customers' Satisfaction in Educational Sector**": An Empirical Study. *Psychology and Education Journal*, 58(4), 2839-2847.
91. Schuneman, P. (2015) "**Changes is coming: Accounting method changes under the tangible property regulations**". *Journal of Accountancy*, 219. (4),1-8
92. Todora, J. (2011) "**Using Yield Capitalization in Property Tax Appraisal**". *Journal of Property Tax Assessment & Administration*, 8 ( 2 ) , 5-24. 20.
93. Tomte, C.; Fossland, T.; Aamoted, P. and Degn, L. (2019). "**Digitalization in higher education: mapping institutional approaches for teaching and learning**", *Quality in Higher Educational* , Vol. 25, No.1, pp. 98-114.
94. Vaska, S., Massaro, M., Bagarotto, E. M., & Dal Mas, F. (2021). The "**digital transformation of business model innovation: A structured literature review**". *Frontiers in Psychology*, 11, 35-57.
95. Wessel,L.,Baiyere,A.,Ologeanu-Taddei,R.,Cha,J.,& BlegindJensen, T. (2021). "**Unpacking the difference between digital transformation and IT**"-enabled organizational transformation. *Journal of the Association for Information Systems*, 22(1), 102-129

### Articles:

96. Adolpus, M.j.2004. "**Recent Innovations in the Nigeria Payment System and Financial Standard**" Vol.32.Nigeria.
97. Alexander Ekow Asmah, Joshua Ofoeda and Ken Gyapong, "**Understanding the Electronic Cheque Clearing System in Ghana** ", 2018, p:81.
98. AL-Refai, M.F. and Nawafleh. S.A, 2014. "**The Impact of Introducing the Electronic Cheque Clearing (ECC) on the Value of Cheques Presented for Clearing and Returned Cheques in Jordan**". International Journal of Business and Management, 9(4),p. 182.
99. Berghaus, Sabine and Berk, Andrea (2016). "Stages of Digital Business." **Transformation: Outcome of the Pilot Maturity Study "MCIS 8112 Proceedings."**
100. Ebert, C., & Duarte, C. H. C.(2018). "**Digital transformation**". Ieee Software,(4), 16-21.
101. Fateme Moslehi & Abdorrahman Haeri & Gholamian, "**Investigation of effective factors in expanding electronic Payment in Iran using data mining techniques**", p:62.
102. Goerzing , D. Bauernhahhs , T. (2018) , "**Enterprise architectures for the digital transformation small and medium – sized enterprises**". 11th CIRP Conference on Intelligent Computation in Manufacturing Engineering.
103. Hausberg, P, Netheler, K, Packmohr, S, Pakura, S, and Vogelsang, K, (2019)," **Research streams on digital transformation from a holistic business Perspective**": a systematic literature review and citation network Analysis, Journal of Business Economics 89 : pp 931-963.

104. Khosravani, Amir,(2008) , "**the modern integrated payment system: the Iran Experience to data**", Journal of internet Banking and commerce, 1 ( 13).
105. -Lukonga , I ,(2018) , "**Fintech ,Inclusive Growth and Cyber Risks**" : A Focus on the Menap and Cca Regions ,ImF working paper , International Monetary Fund , Washing ton Dc.
106. Namazi, M. (2015). "**Predict e-banking customer behavior using data mining**", (CaseStudy Shahr Bank). 2nd International Conference On Modern Research in Management, Economics, and Humanities. Dubai, United Arab Emirates.
107. Premchand, A., & Choudhry, A. (2015). "**Future of Payments – ePayments**". International Journal of Emerging Technology and Advanced Engineering, 5, 110- 115.
108. s. moertini, veronica, and others, International Journal of computer Science &information technology, "**The development of Electronic Payment System for Universities in Indonesia**": on Resolving Key Success Factors, vol3, no2, April 2011.p:17.
109. Svahn F. & Mathiassen L. & lindgren R.(2017) : " **how Volvo Cars managed comprting concerns MIS Quarterly**,41 ( 1 ) 239-352.
110. Vial, G. (2019) ."**understanding digital transformation : A review and a research agenda**". The journal of strategic information system, p :4
111. Mohammad, R.M., Thabtah, F., & McCluskey, L. (2014). "**Predicting Phishing websites based on Self-structuring neural network**". Neural Computing and Applications, 25(2), 443-458.



### Theses :

112. Berghaus , S, (2018) “ **The Fuzzy Froht End Of Digital Transformation**” : Activiities And Approaches For Initiating Organizational Change Strategies Dissertation Of The University Of ST , Germany.
113. Chen, Chunyan , zhag ,ziyi ,(2018) " **Linkage between FinTech and Traditiohal Financial Sector in U.s**", Master's Thesis Within Business Administratian In Finance, University of Jonkoping.
114. Köster, A., & Zimmermann, J. (2017). "**Bank capitalization and bank performance**": A comparative analysis using accounting-and market-based measures. *Banks & bank systems*, (12,№ 3), 4-26.
115. Kumbhar, V. (2010). "**An empirical study of alternative banking and its impact on customers' satisfaction**": A case study of public and private sector banks in Satara city (Doctoral dissertation, Tesis de doctorado.) Facultad de Ciencias Sociales, Shivaji University, Kolhapur, India).

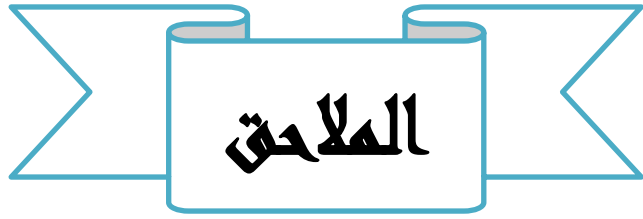
### Seminars and conferences:

116. Anginer, Deniz & Demirguc–Kunt, Asli & Huizinga, Harry & Ma, Kebin, "**How does corporate governance affect bank capitalization strategies**", European Banking Center Discussion Paper, 2013.
117. Vlada Schugoreva, Vladimir Minakov, Sergey Dyatlov, Lidiya Putkina, Oleg Lobanov, (2019), "**The Impact of Digital Transformation on GEOTerritorial: Restructuring of Bank**

## المصادر والمراجع

---

**Branches**",19th International Multidisciplinary Scientific Geo  
Conference SGEM 2019, PP.659-667.



الملاحق

**ملحق ( 1 )**  
**نتائج علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة**

<b>Correlations</b>									
		استراتيجية الأرباح المحتجزة	استراتيجية إصدار الأسهم العادية	استراتيجية الاحتياطيات	نسبة الرسملة	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية C-ACH دينار	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية C-ACH دولار	RTGS دينار	RTGS دولار
استراتيجية الأرباح المحتجزة	Pearson Correlation	1	.414	.211	.696*	.243	.405	-.111	-.128
	Sig. (2-tailed)		.181	.511	.012	.447	.191	.731	.691
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
استراتيجية إصدار الأسهم العادية	Pearson Correlation	.414	1	.886**	.805**	.817**	.743**	.236	.456
	Sig. (2-tailed)	.181		.000	.002	.001	.006	.459	.136
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
استراتيجية الاحتياطيات	Pearson Correlation	.211	.886**	1	.816**	.805**	.644*	.309	.500
	Sig. (2-tailed)	.511	.000		.001	.002	.024	.329	.098
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
نسبة الرسملة	Pearson Correlation	.696*	.805**	.816**	1	.751**	.730**	.215	.216
	Sig. (2-tailed)	.012	.002	.001		.005	.007	.501	.500
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
نظام مقاصة الصكوك الالكترونية-C ACHدينار	Pearson Correlation	.243	.817**	.805**	.751**	1	.811**	.540	.506
	Sig. (2-tailed)	.447	.001	.002	.005		.001	.070	.093
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
RTGSدينار	Pearson Correlation	.405	.743**	.644*	.730**	.811**	1	.208	.029
	Sig. (2-tailed)	.191	.006	.024	.007	.001		.516	.928
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
نظام مقاصة الصكوك الالكترونية-C ACHدولار	Pearson Correlation	-.111	.236	.309	.215	.540	.208	1	.516
	Sig. (2-tailed)	.731	.459	.329	.501	.070	.516		.086
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
RTGSدولار	Pearson Correlation	-.128	.456	.500	.216	.506	.029	.516	1
	Sig. (2-tailed)	.691	.136	.098	.500	.093	.928	.086	
	N	12	12	12	12	12	12	12	12

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

## **Abstract**

The study aims to know the banking capitalization strategy, provide a theoretical and philosophical framework based on intellectual qualification, and provide a modest contribution regarding the variables and dimensions of the study.

The study addressed the issue of the banking capitalization strategy with its indicators (retained profits, Issuing shares for the Central Bank of Iraq and reserves) and its impact on digital transformation with its indicators (the electronic clearing system and the gross real-time settlement system).

The study sample was chosen at the Central Bank of Iraq, due to the major role it plays in the country's economy, and through the financial reports published on the official website of the Central Bank for the period from (2011-2022), and a set of statistical programs were used (SPSSV25, Excel V.10). (Eviews v.12) in order to process data and information. The study also tested a set of main and sub-hypotheses regarding the influence relationships between the variables of the study. In conclusion, the study reached a set of results, the most important of which is the existence of a correlation between the capitalization strategy and the extent of benefiting from it in digital transformation, The emergence of an impact of the banking capitalization strategy and its indicators on digital transformation. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is the need for the Central Bank to use its strategies to serve banks by changing the business model and using modern methods for the purpose of achieving the desired goals.

**Keywords: (banking capitalization strategy, digital transformation**

**Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and  
scientific Research  
University of Kerbala  
College of Administration and  
Economics**



**The Impact of Capitalization Strategy on Digital  
Transformation**

**An Analytical Study in the Central Bank of Iraq  
For the period ( 2011 - 2022 )**

*A thesis*

*submitted to the Council of the College of Administration and  
Economics / University of Kerbala*

*as a partial fulfillment of the requirements for the degree of Master  
of  
financial and banking sciences*

By

**Mustafa Hashim Hasan**

Supervised by

**Asst. Prof. Dr. Nagham Dayekh Abid-Ali**

**2023AD**

**1445AH**